النخبة الأردنية وقضايا التحديث والديمقراطية

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/٥/٨٦٢)

٣٠٧٫٧٦
حتر حتر، ناهض
النخبة الأردنية وقضايا التحديث والديمقراطية/ناهض حتر .ـ عمان : دار أزمنة، ٢٠٠٣.
(٢٨٨) ص.
ر.أ. : ٢٠٠٣/٥/٨٦٢.
الواصفات :المجتمعات الحضرية//علاقات المجتمع//المجتمع المدني//الأردن//الديمقراطية//العولمة/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل المكتبة الوطنية

☐ النخبة الأردنية وقضايا التحديث والديمقراطية : ناهض حتر

☐ الطبعة الأولى : 2003

☐ جميع الحقوق محفوظة بموجب اتفاق وعقد ©

أزمنة ®

أزمنة للنشر والتوزيع

تلفاكس : ٥٥٢٢٥٤٤

ص.ب : ٩٥٠٢٥٢ عمّان ١١١٩٥ الأردن

شارع وادي صقرة، عمارة الدوحة، ط ٤

E.mail:Elias@Farkouh.Net

* طبع بدعم من البنك الأهلي الأردني

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, stored in all retrieval system or trasmitted in any form or by any mean without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

☐ لوحة الغلاف : جلال عريقات (الأردن).

☐ تصميم الغلاف : يوسف الصرايرة.

☐ الطباعة : مطبعة السفير

☐ الترتيب والإخراج الداخلي : أزمنة (إحسان الناطور، نسرين العجو).

☐ تاريخ الصدور : أيار 2003.

ناهض حتّر

النخبة الأردنية وقضايا التحديث والديمقراطية

عزمينار
AZMINAR
2003

الفهرس

مدخل : حول أولوية السياسة ومعناها ٩

النهج الوطني في مسألة العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية ٢١

«الوحدة الوطنية» تبنى من الماضي أولاً ٤١

«حماس» قضية أردنية أولاً ٤٥

ملاحظات حول الاشتباك والتهميش ٥٠

التحركات الجماهيرية في عمّان .. ملاحظات شاهد عيان ٥٥

النقابات و «الحكومات» : الصراع على قاعدة ازدواجية السلطة ٦٠

... حين تكون عمّان عاصمة العرب الثقافية ٦٥

في نقد المثقفين الأردنيين : متى كلامُ الغرف المغلقة، كتابةً وحواراً ومواقف ٦٩

دسترة حدود المملكة لدسترة «فك الارتباط» ٧٣

الأردن : أولوية الاستفار ضد شارون والشارونية ٧٧

محاصرة شارون ٨١

المجالي في لحظة تنوير سياسي ٨٥

الحاجة إلى لحظة صدام ٩٠

التشتّت عن المحور .. إلى الصفر السياسي ٩٦

مثقف كويتي يستأسد على الأردن ١٠١

فضيحة علنية في رابطة الكتّاب ١٠٦
.. في أربعة أيام ١١٠
التراجيدي والكوميدي ١١٤
مشروع قانون الانتخاب العام : تحاشي النقاط الساخنة ١١٩
البخيت .. صانع المؤسسات والاستراتيجيات العلمية ١٢٤
أحزاب وأجندات وتمويل ! ١٢٩
بعض الحقائق الأردنية! ١٣٤
صبية وتي شيرت بالعلم الأميركي وشيوخ ووجهاء : I Support America ١٣٩
في شراك مكارثية جديدة ١٤٧
من أين تأتي، إذاً، قوة الإسلاميين الأردنيين؟ ١٥٢
الأردن في حرب ليست حربه : «رامبو» عربي ؟! ١٥٩
الدولة الفلسطينية .. بصفتها «معضلة» أردنية؟ ١٦٧
النخبة السياسية الأردنية .. أيّة آفاق؟ ١٧٥
ملاحظات حول الجديد في الحركة الإسلامية الأردنية ١٨٣
بن لادن في مجمع النقابات المهنية ١٩٠
حروب أميركا من الخارج وحرب الكمبرادور في الداخل ١٩٦
عن آثار الحرب الأفغانية : تعديل قانون جرائم الشرف في الأردن ٢٠٠
حرية المجتمع .. أم حريّة رجل الأعمال؟ ٢٠٥
الإخوان المسلمون الأردنيون : خطاب جديد ٢١١
.. وزيراً للوحدة الوطنية ! ٢١٥
مؤنس الرزّاز .. الإنسان والمواطن ٢٢٢

هوامش أولى في دفتر «القضية» ٢٢٧
المبادرة الثقافية .. نحو السؤال الثقافي الأساس!؟ ٢٣٢
أفكار على هامش الاحتفال ٢٣٩
لا توجد أحلام في هذه المدينة ٢٤٣
فضيحة عاطفية ٢٤٧
واختلط الحابل بالنابل ٢٤٩
الحد المقبول ٢٥٣
مال وأعمال أو تقاعد مريح ٢٥٦
المعارضة الوطنية ... والمعاضة الفوضوية والمعارضة الحمقاء ٢٥٨
عن امبراطوية الشر .. وعنّا ٢٦٤
تليثون أو صور من مأساة العجز ٢٦٩
شر البليّة ٢٧٥
وردة على ضريح غالب هلسا ٢٧٧
أحلام الاستقلال القديمة ٢٧٩
حزب واحد .. خط واحد ! ٢٨٢
ناصرية بلا ضفاف ٢٨٤

مدخل
حول أولوية السياسة ومعناها

سياسة أو لا سياسة؟ التقدّم الاجتماعي أو تأييد الوضع القائم؟! علينا في النهاية أن نختار. هذه هي أطروحة «ميخائيل إيركه» الذي أتفق تماماً مع استنتاجه الحاسم القائل: «إمّا أن يكون من الصعب تحسين الوضع في العالم بالوسائل السياسية (وهو الخيار المحافظ)، أو أن تستطيع الحكومات ـ لا بل يتوجّب عليها ـ أن تكرّس جهدها لرعاية احتياجات الفئات المجحف بحقها (وهو خيار الديمقراطية الاجتماعية) ولا طريق ثالث بين هذين الخيارين».

لقد قدّم السيد إيركه في ورقته «الطريق الثالث والديمقراطية الاجتماعية الأوروبية ـ برنامج سياسي للمجتمع المعلوماتي» تحليلاً خصباً لأفكار «المراجعة الثانية» التي تنخرط فيها أحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية لتتلاءم مع متطلبات العولمة، وقدّم حججاً مقنعة تظهر أنّ هذه الأحزاب التي قبلت ـ في «المراجعة الأولى» التي تمّت إبان العقد الثاني من القرن

* مداخلة قدّمها الكاتب تعقيباً على ورقة عمل للدكتور ميخائيل إيركه في ورشة عمل «الطريق الثالث . . ومفاهيم التفكير السياسي الجديد في أوروبا والعالم العربي» التي أقامها مركز الأردن الجديد للدراسات (٢٨ ـ ٢٩ آذار ٢٠٠١، فندق مرمرة، عمّان).

العشرين ـ أساسيات النظام الرأسمالي ، مع التمسّك بالنضال لتحسين شروط حياة الطبقة العاملة وسائر المجحف بحقهم ؛ معتبرة نفسها ، في الآن نفسه ، حصناً لليبرالية الفكرية والأخلاقية والعلمانية ، تنتقل اليوم إلى القبول بالإجحاف والاضطهاد اللاحق بالفئات الشعبية ، مقترحة على هذه الفئات ، الاقتراح الرجعي المعروف : القبول بواقعها الذي يزداد سوءاً ، والتعزّي بالروابط القديمة ـ الدينية والعائلية والقومية ـ ودعوتها لتعميق مشاركتها في ديمقراطية منزوعة الفتيل ، لأنها ديمقراطية تقوم على إلغاء السياسة باعتبارها حقلاً للصراع الاجتماعي والأيديولوجي ؛ أو تلك للحوار حول البدائل الممكنة للتقدّم الاجتماعي / العدالة الاجتماعية ؛ وتقترح ، بالمقابل ، التنافس بين المجموعات على أساس أيها أكفأ في خدمة مصالح المالكين والمؤهلين .

الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية ، في صورتها الجديدة المتمثلة في نهج الطريق الثالث ، لم تعد ـ بالتالي ـ تستحق اسمها . إنّ برنامجها السياسي ـ في النهاية ـ هو اقتراح لتقديم خدماتها السياسية للنظام الرأسمالي في زمن العولمة . يشير «إيركه» ، ولكنه لا يوضّح كفاية ، إلى الطابع الملتبس لاصطلاح «العولمة» . فالرأسمالية الحديثة ، كانت ، وعلى الدوام ، تتضمن اتجاهاً بنيوياً للتوسع العالمي . وكان القرن التاسع عشر الذي انتهى بقيام ثورة أكتوبر في روسيا في العام ١٩١٧ ، مرحلة ممتدة من التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي . وقد استخدمت الرأسمالية ، لتحقيق برنامجها العولمي ، آنذاك ، كل الوسائل الممكنة : السلاح ، والاستعمار والاتفاقات التجارية ، والتجّار ، والشركات العالمية . وهو اتجاه انكسر في القرن العشرين القصير (الممتد بين عامي ١٩١٧ و ١٩٩١) حين خرجت روسيا ومن ثم شرق أوروبا ، فالصين وبعض البلدان الآسيوية والأفريقية والأميركية اللاتينية ، من نطاق العولمة الرأسمالية ، لتبني ، بالمقابل ، معسكر الأممية .

في تلك الحقبة، نشأ ميزان قوى اجتماعي على الصعيد العالمي، أتاح حدوث صفقة الاشتراكية ـ الديمقراطية في أوروبا «الكينزية» في الولايات المتحدة الأميركية. ومضمون هذه الصفقة هو: قبول الأحزاب العمّالية بالنظام الرأسمالي، وقبول الرأسماليين بتقديم جزء من أرباحهم لتمويل دولة التكافل الاجتماعي.

هكذا نشأت الجبهة الغربية ضد الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية وحركة التحرّر الوطني العالمية. وعندما سقط المعسكر الاشتراكي التحرّري سقط معه ميزان القوى الاجتماعي العالمي، وأصبح بإمكان الرأسمالية أن تتنصّل من تنازلاتها الاجتماعية السابقة، عائدة إلى المعايير الرأسمالية الأصولية: الأولوية المطلقة لمعايير السوق، أي المعايير الاقتصادية المحرّرة من كل قيد اجتماعي. ولكن؛ بما أنّه حدثت في الأثناء ثورة تقنية هائلة في كل المجالات، وخصوصاً المعلومات والاتصالات، فقد أعطى المالكون للخبراء حيّزاً في التحالف الطبقي الجديد: المالكون والخبراء ضد غير المالكين وغير الخبراء. هنا بادرت أحزاب الديمقراطية الاجتماعية الغربية مرّة أخرى إلى عرض خدماتها على التحالف الطبقي الجديد تحت اسم: الطريق الثالث.

على الصعيد العالمي، استعادت الرأسمالية كل طاقات استراتيجية التوسّع غير المقيّد. وبما أنّ ثورة المعلوماتية والاتصالات تُعطي وسائل غير مسبوقة للهيمنة الرأسمالية على عالم غدا قرية تقنية، فقد أتيح للرأسمالية أن تقدّم توسعها الإمبريالي عالمياً تحت قناع أيديولوجي هو العولمة، ولكنها «عولمة» باتجاه واحد؛ فالرساميل والسلع و«المعلومات» تنتقل من المراكز الإمبريالية باتجاه العالم كلّه، و«توحده» تحت ظلها، ولمصلحتها، وتشكّله في الصورة التي تلائمها، وتردّ على أية إشارة تمرّد باستخدام تفوّقها التقاني، والعسكري، وتحكّمها بالمنظمات الدولية، لتدمير المتمرّدين. وبالمقابل، تنتقل الفوائض المالية والخامات والعمل الرخيص «أو نتائجه»،

و«الأدمغة» من العالم باتجاه المراكز الإمبريالية، أليس في هذا الوضع ما يمثّل استعادة للحقب الاستعمارية؟

كيف يستقبل العرب «العولمة»؟

في إعلان ترويجي للجمهورية التونسية، يقول النص: «إنها اختارت العولمة»، ولا نريد أن نبحث فيما إذا كان اختيار العولمة ـ بالنسبة لتونس ـ هو خيارها حقاً؟! ولكننا نشير إلى أن الادعاء الأيديولوجي الإمبريالي حول حيادية «العولمة» مقبول إلى درجة أنّه يغدو مادة دعائية للتباهي على الطريقة الشرقية. وبالمقابل، توجد قوى ترفض العولمة على الطريقة نفسها، أي بالامتثال إلى صورتها الأيديولوجية/ الثقافية؛ ففي مواجهة التوسّع الإمبريالي الثاني المسمّى بـ «العولمة»، نلاحظ أنّ العرب انقسموا إلى خيارين:

[١] الخيار الكمبرادوري؛ الخاضع للتوسع الرأسمالي ـ دون أي شرط ـ والذي يطمح إلى دور وكيل تجاري، أيديولوجي، وسياسي لهذا التوسع.

[٢] الخيار السلفي؛ المعادي للوجه الثقافي السياسي للتوسع الرأسمالي، من دون القدرة على اقتراح استراتيجية تنقض أساسياته الاقتصادية.

بين هذين الخيارين، لا توجد مساحة لليسار العربي الذي انقسم إلى شراذم، بعضها يصطف مع الأنظمة الكمبرادورية تحت يافطة الدفاع عن الذات والثقافة الوطنية وتجميع القوى للنضال ضد الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل؛ ولكنّه في القضية الأساسية التي تبرّر وجوده؛ أي في حقل الخيارات الاقتصادية الاجتماعية الكبرى، ليس لديه ما يقترحه، أي ليس لديه ما يجعل منه قوةً مستقلّة.

في مرحلة احتدام الصراع بين المعسكرين؛ الرأسمالي والمناهض

للرأسمالية، انشدّت القوى الاجتماعية العربية المعادية للتوسع الرأسمالي، إلى المواقع اليسارية على اختلاف أشكالها وتعبيراتها. ومع سقوط البديل اليساري على المستوى العالمي، سقط هذا الخيار، ووجدت القوى الاجتماعية المتضرّرة من التوسع الرأسمالي نفسَها أمام الفراغ، فاضطرّت إلى الهجرة إلى الماضي، وكانت القوى السلفية بانتظارها، حيث ولدت ظاهرة «الصحوة الدينية».

ومن وجهة نظر الإمبريالية، فإن الخيار السلفي ـ طالما كان ملتزماً بشروط اللعبة الأمنية ـ هو خيار «ملائم» من حيث أنه يؤمن الرضا الذاتي لجمهور الفقراء المسحوقين، ويُشغّل آليات التكافل القديمة، لإدامة مستوى متدنٍّ من العيش لفئات رُوِّضَت للقبول بالإحسان، بينما يُوَجَّه غضب الشباب من الفئات المهمشة نحو ملابس النساء، والمغامرات الإبداعية للكتاب والفنانين، وشؤون أخرى، يتخللها ـ أحياناً ـ مظاهرات ترتفع فيها الأصوات التي تطالب بموت أميركا وإسرائيل، دون أن يكون لديها القدرة على بناء الوسائل اللازمة لإنجاز هذا الهدف.

الأنظمة الكمبرادورية تقترح ـ بالمقابل ـ برنامجاً يقوم على الخضوع غير المشروط، تحت يافطات: التحديث، الليبرالية، الاندماج في السوق العالمية. وهذا البرنامج يوفّر للفئات الكمبرادورية الحاكمة إدامة حكمها، فهي على الأقل تقدّم اقتراحاً لإدارة الاقتصاد الوطني، ونظرةً إلى المستقبل، وخطاباً يبدو حديثاً.

وإلى ذلك، فإنّ الوظيفة الكمبرادورية، السياسية أو التجارية، تؤمّن للفئات الحاكمة هذه، دخولاً عالية جداً، ومستوى معيشياً موازياً لمستويات العيش الغربية. غير أنّ البرنامج الكمبرادوري يقترح في النهاية طريقاً مسدوداً أمام المجتمع المحلي.

وغالباً ما تحول معوقات اقتصادية، أو سياسية، أو ثقافية، دون الاندماج المقترح في السوق العالمية. إلاّ أنّه، حتى في حالة نجاح

«الاندماج» ، واستطاعة البلد المعني ، القفز من منطقة التهميش والانهيار ، فإنّ النتيجة هي إفقار وتهميش الأغلبية الشعبية في الداخل . ذلك أنّ الاندماج الكمبرادوري لا يقوم على المشاركة ، ولا يتضمن تبادلاً مفتوحاً ، وإنما يقوم علناً على إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي بما يلبي متطلبات التوسع الرأسمالي : خدمة مديونية غير قابلة للسداد ، ومناطق صناعية مؤهلة لاستغلال العمل الرخيص ، ومناطق حرّة لتسهيل التوسع الرأسمالي في الإقليم المعني ، وسياسات مالية ونقدية همّها الوحيد تخفيض العجز وضبط التضخم بأي ثمن ـ حتى لو كان استفحال البطالة والفقر والجوع ـ ومن ثم الانقلاب إلى سياسات تضخمية لتمويل الاستثمارات الكمبرادورية ، وهكذا في دورة جهنمية .

بين الخيار الكمبرادوري الذي عنوانه : الاقتصاد (وتحويل المناقشة الاقتصادية إلى مناقشة فنيّة كهنوتية في التفاصيل ممنوعة لغير الخبراء/ الكهنة) ، والخيار السلفي الذي عنوانه : الثقافة (وتحويل المناقشة الثقافية إلى بابيّ التكفير والتخوين) لا بد من خيار بديل عنوانه : السياسة . ويقترح برنامجاً قادراً على استيعاب القوى الاجتماعية المناهضة للتوسع الرأسمالي ، في فعل موجه ضد الكمبرادورية والسلفية في آن واحد ، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة ، وهي عملية التكيّف مع التوسع الرأسمالي .

وهذا هو باعتقادي الخيار اليساري : الدفاع عن مصالح المجحَف بحقهم .

ينطلق الخيار اليساري من مبدأ رئيس يتمثّل في عدم القبول بالتابوهات : فإدارة الاقتصاد ليست شأناً فنياً ؛ بل هي بالدرجة الأولى ، شأن اجتماعي ـ سياسي . . والثقافة ليست شأناً دينياً ، بل هي ـ بالدرجة الأولى ـ شأن دنيوي .

سنقترح ، إذاً ، برنامجاً سياسياً لليسار العربي ، يقوم على نقض الهيمنة

الكمبرادورية في المجال الاقتصادي من جهة، ونقض الهيمنة السلفية في المجال الثقافي من جهة أخرى، وفتح الطريق أمام الفئات الشعبية للنضال في سبيل العدالة الاجتماعية والتقدّم.

المثال الأردني

سأقدّم فيما يلي نبذة عن آثار تحريم السياسة في المثال الأردني، وهو مثال أنموذجي لجهة كون الحكم يمارس ويعلن برنامجاً كمبرادورياً صافياً، في مواجهة «معارضة» ثقافية يسيطر عليها السلفيون «المعتدلون»، وهؤلاء يتركون «ما لقيصر لقيصر وما لله لله» فلا يقتربون من الشأن الاقتصادي بينما تعطيهم السلطات الكمبرادورية، كل مساحة الثقافة للتحكّم بها.

ويلتقي الطرفان ـ في التغييب الشامل للفعل السياسي، فكراً وممارسة ـ عند نقاط عدة منها ما يسمّى بـ«الوحدة الوطنية» حيث يتم نسج تواطؤ مريب لإخفاء حقيقتين هما: التوسع الإسرائيلي على حساب الأردن ـ في سياق تحويل البلد إلى وطن بديل لضحايا الصهيونية من الفلسطينيين ـ وشعور المثقفين الأردنيين الفاعلين في الحقل العام، بالتناقض الحاد بين الأسئلة التي يطرحها ـ على وعيهم وفعاليتهم ـ السياق الوطني الواقعي الذي يتحددون ـ شاءوا أم أبوا ـ به، وبين عاداتهم الأيديولوجية التقليدية الإسلاموية أو القوموية أو «اليسارية» وتنظيماتهم وممارساتهم السياسية المعتادة. وهذا التناقض الحادّ بين الوعي ومحدّداته وتمظهراته وخطاباته، وبين الواقع السياسي الفعلي، يشمل المثقف الأردني الملتزم، ويلجئه إلى اليأس وقبول التهميش، والبحث ـ عندما يكون ذلك ممكناً ـ عن ملاذ شخصي، سام أو غير سام، لا فرق.

ولدى المثقف الأردني الملتزم إجابات جاهزة عن أسئلة غير مطروحة بينما تلح عليه أسئلة أخرى بلا إجابات، فينتهي إلى ارتمائه «خارج اللعبة»

أو يغدو أسيراً لها، وهو في الحالين صفر على الشمال.

والأسئلة الوطنية الفعلية تدور حول ثلاث مجموعات من القضايا المعلّقة؛ ترتبط الأولى بقضايا الاقتصاد الوطني. وقد وقع المثقفون الأردنيون في فخ القبول الجماعي بأنّ إدارة الاقتصاد الوطني لها طابع فني مطلق، مثل المعالجة الطبية، بحيث استنكفوا طوعاً، عن إبداء الرأي في الشأن الاقتصادي. وإثر فورة نقاش اقتصادي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، توصل مديرو الاقتصاد الوطني، إلى إقناع الرأي العام بأن سياساتهم القائمة على الامتثال الكامل لمطالب صندوق النقد الدولي، المتواطئة مع المصالح المحلية للأثرياء، ليست موضع نقاش.

إنّ السؤال الرئيس ـ وهو سؤال سياسي بامتياز ـ عمّا إذا كانت إدارة الاقتصاد الوطني القائمة، هي المثلى أم لا؟!! يغيب كلياً، بل إنّ كل مقاربة اجتماعية لهذه الإدارة ومنطلقاتها وآلياتها محرّمة مسبقاً، طالما أنّ السياسات الاقتصادية تحوّلت إلى ميثولوجيا مقدّسة، وطقوس يمارسها كهنة أخصائيون، هم وحدهم القادرون على فك «طلاسمها».

والمجموعة الثانية من الأسئلة الوطنية، هي المرتبطة بالهوية الوطنية للدولة الأردنية وكينونتها، وعصبيتها.

وكل مناقشة لهذه القضايا التأسيسية، ممنوعة بحجّة الحفاظ على «الوحدة الوطنية» القائمة على الوجود (المؤقت) للاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن.

أما المجموعة الثالثة، فترتبط بقضايا الإصلاح السياسي، التي تغدو بالنظر إلى منع الحوار في مجموعتي القضايا السابقتين، بغير أهمية. فالإصلاح السياسي ـ وإن يكن مطلوباً في ذاته ـ فإنّ هدفه الجوهري هو تمكين النخب السياسية والثقافية الفاعلة والجمهور العريض من المشاركة الحاسمة في القرار الوطني. ولكن ما جدوى هذه المشاركة، بالأساس، إذا

كان من المستحيل القيام بأي فعل إيجابي إزاء القضايا الاقتصادية والوطنية؟

إنّ الإصلاح السياسي المعني بأشكال ومسارات الممارسة السياسية، يغدو نافلاً، إذا كانت السياسة ممنوعة إلى إشعار آخر.

ما جدوى إلحاح المثقفين على إصلاح النظام الانتخابي مثلاً، إذا كان شاغل المقعد النيابي ـ سواء أكان عشائرياً أم زعيماً وطنياً ـ عاجزاً عن مقاربة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والوطنية الأكثر أساسية؟ إنّ المبدأ الثقافي الأساس ينطلق من الإيمان بأنّ الإنسان هو الذي يصنع تاريخه، مما يجعل من الممارسة السياسية ضرورة، وعلى ذلك فإنّ المثقف الذي يتخلّى عن حقه في مناقشة الشؤون العامة، بصفتها «محرّمات»، يتخلّى بالأساس عن وجوده الإنساني.

وإذا كانت السياسة، إذاً ممكنة، والانسحاب منها هو انسحاب من المسؤولية الاجتماعية والوطنية، فهل آن الأوان لكي نبدأ حواراً وطنياً جذرياً؟

ونختم بالأسئلة السياسة المعلّقة التي تفرض نفسها كأولوية، ويستحيل إغراقها ببضعة آلاف من فرص العمل أو ببضعة ملايين من المساعدات للفقراء. وتدور هذه الأسئلة أساساً، حول ما يلي:

■ **هوية الدولة:** فلا دولة بدون هوية وطنية مؤطرة في سياق تاريخي واقعي. فهل نجرؤ على الخروج من حالة شقاء الوعي الوطني المنقسم بين عيشنا السياسي الفعلي واستهياماتنا القومية، إلى حالة الوعي «الدنيوي» المنسجم القائم على الاعتراف غير الملتبس بأنّ الأردن هو «وطن نهائي» للأردنيين. وهذا لا يمس، حتماً، بالطابع العربي ـ الإسلامي للهوية الأردنية، ولكنّه يحدّدها في سياق سياسي فعلي لا يعود مقبولاً معه العيش في وطن معلّق على استيهامات أيديولوجية من أي نوع، ولا التطاول على الثوابت الوطنية بحجة أنها متغيّرات أو منع الحوار حول المتغيّرات بحجة

أنها ثوابت.

الأردن وطن نهائي للأردنيين، يكتشفون ماضيه، ويقرأون حاضره، ويرنون إلى مستقبله، بصفته تكويناً اجتماعياً تاريخياً واقعياً، وحقيقة سياسية. هذا هو معنى «التأريخية» التي، بدونها، لا معنى لنشاط المثقف الذي لا يقبل الوقوف مشلولاً أمام «المحرّمات» والأقدار.

في سياق كهذا سوف تظهر قضية اللاجئين والنازحين في الأردن مجرّدة من ظلالها الحسّاسة، بصفتها قضية سياسية «دنيوية». اللاجئون والنازحون جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني؛ ووطنهم النهائي هو فلسطين. على أنّه من واجب الأردن أن يستضيف من لا يستطيع العودة منهم إلى وطنه حتى يستطيع؛ وعلى أن تكون لهم، في ظل السيادة الأردنية، حريّة التعبير عن هويتهم الوطنية، وحريّة النضال من أجل العودة.

■ **أولوية السياسة:** والتكوين الوطني الذي اعترفنا بواقعيته للتو هو نفسه حقل صراعات اجتماعية، فهو إذاً، حقل للنشاط السياسي بصفته فعلاً اجتماعياً وطنياً. وهكذا، لا يعود الاقتصاد الوطني، والتربية والتعليم، والإدارة... إلخ، حقولاً فنيّة للكهنة الأخصائيين، بل حقولاً عامة لصراع المصالح والإرادات. إنّ لدينا أهدافاً وطنية تتمحور حول زيادة الإنتاجية وعدالة التوزيع في إطار نهضة تنموية واجتماعية سوف نناقش شروطها وآلياتها دون أطر مسبقة، سواء أكانت ناجمة عن «التزامات» إزاء صندوق النقد الدولي أم لا، أو ناجمة عن قناعات أيديولوجية مسبقة أم لا. المبدأ الأساسي هنا أن إدارة الاقتصاد الوطني هي، بالدرجة الأولى، عملية سياسية، وهي، بالتالي، شأن يخصّ كل القوى الاجتماعية الفاعلة في اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي والتربوي... إلخ.

■ **الاستقلال** : والاستقلال عملية مستمرة، وليس فعلاً أُنجز ذات مرّة وانتهى. إننا نواجه مسؤولية صنع الاستقلال بدون توقف، بالسيطرة على العلاقات الخارجية وتوظيفها لخدمة النهوض التنموي الوطني لا العكس. الاستقلال لا يعني القطيعة، ولكنه يعني التحزّب للمشروع الوطني والذود عنه. فالحوار يجري، إذاً، حول ما إذا كانت السياسات الخارجية المتبعة تخدم المشروع الوطني أم لا. وهو حوار مفتوح، ليس فيه «محرّمات» أو أقدار، بل مسؤوليات لا بد من اتساع دائرة القائمين بها بحيث تشمل سائر الفئات الشعبية.

النهج الوطني في مسألة العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية

وزعت جهة غير معلنة، مؤخراً، وعلى نطاق واسع، ما أسمته "مذكرة من التيار الوطني الأردني حول العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية / قضية اللاجئين الفلسطينيين والتوطين ومزاعم الحقوق المنقوصة". وقد أصبحت هذه "المذكرة" محل اهتمام الصالونات السياسية والسياسيين والمهتمين، وتزايد الطلب عليها بصورة ملفتة، مما يعني أنها امتلكت طريقها الاتصالي الخاص، في تحدٍّ جديد ناجح لدائرة التحريم المضروبة على وجهات النظر الأردنية غير الرسمية، إزاء القضية الأكثر خطورة وإلحاحاً في البلاد، في هذه المرحلة، وهي قضية العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية. وربما كان هذا درساً للقائمين على "حرية" الصحافة الأردنية، يعلمهم أن قمع الأفكار والمشاعر نحو قضية حية، هو عبث لا طائل وراءه.

---

* العرب اليوم ٢٠ـ٢١/ ٦/ ٢٠٠٠.

شيخ واحد ؟!

و" المذكرة " غفل من التواقيع. فمن أصدرها؟ ولماذا قرر مصدروها " الاختفاء "؟ وفي الإجابة عن هذين السؤالين، أستطيع أن أؤكد، أولاً، ومن كوني أحد العاملين المثابرين، منذ عدة سنوات، على تأسيس تيار فكري وسياسي للوطنية الأردنية؛ وأعرف، شخصياً، القسم الرئيس من الرفاق العاملين في هذا الحقل ـ ومعظمهم مثقفون يساريون أو قوميون أو إسلاميون أو جامعيون من شباب الريف ـ أن الجهة التي أصدرت " المذكرة " لا تنتمي إلى هذا الإطار النضالي. فلعلها، ثانياً، تنتمي، على الأرجح، إلى دائرة القوة الاجتماعية البرجوازية اليمينية نفسها التي خرج منها، على الضد، دعاة الحقوق المنقوصة الفلسطينيون.

وحجتي هي أن المفهوم الأساس الذي تستند إليه " المذكرة "، وهو مفهوم " السكان الأصليين " (Indigenous People) هو، مثله مثل مفهوم " الحقوق المنقوصة " (disfranchise)، مأخوذ من وثائق الخارجية الأميركية حول الأردن. وأنا أستبعد، بالطبع، المفهوم التآمري الذي يرى أن السفارة الأميركية هي التي تحرك الجهتين؛ ولكنني أسلط الضوء، هنا، على الطبيعة الاجتماعية المشتركة لهاتين الجهتين، من حيث أنهما تستقيان فكرهما من مرجعية واحدة، هي المرجعية الإمبريالية الأميركية. أما لماذا قررت الجهة الأردنية، " الاختفاء "، بينما نظيرتها الفلسطينية، تحركت علناً. فهذا يعود في رأيي، إلى أن موازين القوى هي في صالح الجهة الأخيرة. ولا يتحدى موازين القوى، عادة، إلاّ أصحاب النزعة النضالية.

صدرت " المذكرة " في ١٩ صفحة؛ ولكن مضمونها الأساس يمكن تلخيصه كالتالي:

ـ الأردنيون هم أولئك الذين كانوا أردنيين لدى إعلان المملكة في العام ١٩٤٦؛ وهؤلاء هم " السكان الأصليون " في الأردن؛ ولهم

حقوق طبيعية مقررة، أما الفلسطينيون الذين هُجِّروا إلى البلاد في الأعوام ٤٨، ٦٧، ٨٢، ١٩٩٠، فهم لاجئون يتمتعون فقط بحق العودة إلى وطنهم.

ـ المملكة الأردنية الهاشمية هي كيان سياسي راسخ وشرعي. ويستمد شرعيته، وشرعية دوره من " شرعية القيادة الهاشمية وإنجازها "، ومن قدرته على أن يصبح " أنموذجاً ديمقراطياً ومركز إبداع في التعليم العالي والخدمات الطبية والتجارة الحرة. . . " . وتشير " المذكرة " إلى ترسيم حدود المملكة، بعيد الحرب العالمية الأولى لتؤكد " أن الأردن ليس فلسطين وأن فلسطين ليست الأردن " .

ـ " بدأت المشكلة الوطنية في الأردن عندما استقبل عدة موجات من الهجرة القسرية الفلسطينية " حتى بلغت نسبة الفلسطينيين في الأردن، حالياً، ٤٤٪، وهو ما أصبح يهدد الهوية الوطنية للبلاد، ويضرّ مصالح " سكانها الأصليين " . وتلاحظ " المذكرة " أن الفلسطينيين وقفوا ضد الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية وعملوا دائماً ضد النظام الأردني والدولة الأردنية. وهي تدينهم بالأعمال التالية: " اغتيال الملك عبد الله الأول " ١٩٥١، والقيام بمظاهرات احتجاجية ضد النظام والوحدة، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تعبيراً عن نزعة الانفصال، والانتقاص من دور الجيش الأردني في معركة الكرامة ١٩٦٨، وافتعال فتنة أيلول عام ١٩٧٠، واغتيال رئيس الوزراء وصفي التل، ومحاولات اغتيال الملك حسين، واستصدار قرار مؤتمر القمة العربي، عام ١٩٧٤ " والذي اعتبر م. ت. ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني "، وأخيراً " وليس آخراً " عقد اتفاقية " أوسلو " المنفردة مع إسرائيل، عام ١٩٩٣.

ـ وتلح " المذكرة " على مركزية قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية، عام ١٩٨٨ باعتباره الأساس في تحديد العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية؛ فهو يلغي " الوحدة " وتبعاتها بما في ذلك أيّة حقوق مواطنة

للفلسطينيين في الأردن.

ـ وهي تذكّر بخطاب الملك حسين في ١٧ آب ١٩٨٨ الذي نص على أن " جوازات السفر الأردنية ستبقى مع الأردنيين من أصل فلسطيني حتى يأتي اليوم الذي تقوم فيه الدولة الفلسطينية المستقلة " .

ـ وتلوم " المذكرة " الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ العام ١٩٨٨ على تساهلها في عدم استكمال الإجراءات المترتبة على قرار فك الارتباط، مما أدى إلى " تكوين ضبابية حول وضع الفلسطينيين في الأردن. وطرح مشروعات مشبوهة مثل الكونفدرالية، والوطن البديل، واستيعاب وتوطين اللاجئين والنظام البديل، والمطالبة بمزيد من الامتيازات للفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية " .

ـ وتخصص " المذكرة " فصلاً خاصاً عن مزاعم " الحقوق المنقوصة " ، وتعتبرها باطلة شرعياً، ومرفوضة، واعتداء صارخاً على الشعب الأردني وحقه في السيادة على أرضه، وتهدف، بشكل مكشوف، إلى الهيمنة الفلسطينية الكاملة على القرار السياسي الأردني، وتثير الفتنة وتستعيد أجواء أيلول ١٩٧٠، بالإضافة إلى أنها مؤامرة صهيونية لحرمان الشعب الفلسطيني من حقه الطبيعي بالعودة إلى أرض وطنه. . . إلخ.

ـ وتشير " المذكرة " إلى أن الأردنيين قلقون على مستقبلهم؛ لأن القطاع الخاص الأردني أصبح فلسطينياً، ولأن نسبة الفلسطينيين المقيمين في الأردن أصبحت ٤٤٪ من عدد سكانه وهو " ما يهدد هوية البلاد، ويخلق مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وإسكانية وتعليمية وصحية فوق طاقة الأردن " . وتتهم " المذكرة " فلسطينيي الأردن بأنهم غير مهتمين بالعودة، وأن زعماءهم يسعون إلى إقامة كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية، " وهي دعوة لابتلاع الأردن، وتدمير الحقوق الفلسطينية في فلسطين وتفريغها " .

ـ وتلاحظ " المذكرة " أخيراً ما يمارَس من إرهاب فكري ضد المدافعين عن حقوق " السكان الأصليين " في الأردن واتهامهم بالإقليمية والهجوم المنظم على العشائرية بهدف تفكيك المجتمع الأردني وتسهيل إخضاع الشعب الأردني.

ـ وتنتهي " المذكرة " إلى جملة مطالب تؤكد على رفض التوطين ومحاربته والتعاون الأردني الفلسطيني لتطبيق القرار ١٩٤؛ إلى استكمال إجراءات تنفيذ قرار فك الارتباط، ومحاربة دعاة الحقوق المنقوصة، وعدم الوقوع في فخ الكونفدرالية. وتعلن " المذكرة " في الختام " التفاف التيار الوطني الأردني حول القيادة الهاشمية ".

مفهوم أنثروبولوجي إمبريالي

إن الحجة الفكرية الرئيسة في " المذكرة " تستند إلى مفهوم "السكان الأصليين " . وهو مفهوم أنثروبولوجي استحدثه الفكر الإمبريالي لوصف البقايا الديموغرافية للمجتمعات القديمة التي استطاع المستعمرون الأوروبيون تدميرها في أنحاء عدة من العالم، ولا سيما في الأميركيتين، وخصوصاً في الولايات المتحدة، حيث تم تدمير مجتمعات تاريخية وكيانات سياسية بقي منها " أقوام " و" سلالات" و" عشائر " من البشر الفائضين عن الحاجة هم الذين يوصفون بأنهم "السكان الأصليون" ؛ وهي مقاربةٌ الهدفُ منها طمس حقيقة أن هؤلاء البشر، كانوا ينتمون، بالأساس، إلى بنى اجتماعية قائمة ومتجسدة في كيانات سياسية تم تحطيمها، بحيث لم يبق منها سوى موجودات بشرية تصلح للدرس الأنثروبولوجي.

فـ" السكان الأصليون " مفهوم عنصري إمبريالي يفصل بين البشر وتاريخهم الاجتماعي ـ السياسي، ويتعامل معهم كموجودات

"طبيعية" مثلهم مثل سلالات الحيوان النادرة، والمعرضة للانقراض، كما هو حال الهنود الحمر في أميركا. وأما الاتجاهات الليبرالية الأميركية - والأوروبية - التي تزعم الدفاع عن حقوق "السكان الأصليين" فهي، مثل الاتجاهات الليبرالية الإمبريالية الأخرى، التي تعمل على "معالجة ضمير" للجرائم الإمبريالية، لا تسعى ولا يهمها تأمين أو استعادة الحقوق الوطنية المشروعة لـ" السكان الأصليين "، ولكن حقوقهم بصفتهم "أقليات" وموجودات بشرية أدنى، تستحق الرعاية والحماية، للحفاظ على حيوية أقسام الأنثروبولوجيا في الجامعات والمعاهد الأكاديمية. وفي هذا المجال الليبرالي نفسه، تنشط قوى الدفاع عن "الحقوق المنقوصة للأقليات" والنساء، والملونين.. إلخ، فاليمين الإمبريالي يرتكب الجرائم، بينما تسعى الليبرالية الإمبريالية إلى إكرام القتلى! ومداواة الجرحى! ومنح المشردين رغيفاً وبطانية! وفي الإطار نفسه شردت العصابات الصهيونية القسم الرئيس من الشعب الفلسطيني العام ١٩٤٨، بعد أن دمرت المجتمع السياسي الفلسطيني نفسه، ثم تعاملت الليبرالية الدولية مع نتائج الجريمة بوساطة وكالة الغوث، بينما تعاملت الليبرالية الصهيونية مع بقايا المجتمع الفلسطيني المدمر، بوساطة الدفاع عن حقوق بقاياه السكانية.. ما عدا، بالطبع، حقوقه الوطنية. وفي الوقت الذي تقدم الولايات المتحدة الأميركية فيه، الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للعدوان الصهيوني على فلسطين وشعبها، فإن وكالاتها الليبرالية، تنفق ملايين الدولارات في الضفة الغربية وغزة لمساعدة النساء والجمعيات الخيرية والبيئية ومراكز الدراسات الفلسطينية، دفاعاً عن حقوق "السكان الأصليين" المدنية، ولكن.. ليس الوطنية.

إن مفهوم "السكان الأصليين" لا يتضمن، حكماً، مفاهيم السيادة والاستقلال والتحرر الوطني والتقدم في الإطار الاجتماعي والقومي؛ بل يتعامل مع موجودات بشرية في "مجتمعات عيانية" متفرقة لها

هوياتها الأنثروبولوجية؛ ولكن ليس مع مجتمع قومي كلي.

ولعل استيراد مفهوم " السكان الأصليين " لتأكيد حقوق الشعب الأردني، من حيث قبول أصحابه المتحمسين بالوضع الدوني للسكان الأصليين، تعبير عن ضحالة الفكر، والهزيمة الروحية، والجبن السياسي أمام تكالب القوى الدولية والإقليمية والمحلية الهادفة إلى تدمير المجتمع السياسي الأردني والدولة الأردنية، وتحويل الأردنيين إلى بقايا ديموغرافية.. من " السكان الأصليين "! وكأنه استشراف، وقبول مسبق، بالهزيمة، وتنظير لنتائجها، ومخاطبة دونية لليبرالية الأميركية أن تهب للتضامن مع الأردنيين من الزاوية الوحيدة الممكنة لهذا التضامن، وهي زاوية كونهم " سكاناً أصليين ". ولكن الأردنيين ليسوا بعد، " سكاناً أصليين "، بل أهل عصبية ودولة، أي أنهم يشكلون مجتمعاً سياسياً. ولا شك أن هناك عملية عدوان كبرى تهدف إلى تدمير هذا المجتمع السياسي، والتعامل، بالتالي، مع بقاياه بصفتهم " سكاناً أصليين "، سوف تنشط المنظمات الليبرالية في الدفاع عن " حقوقه ".

ولعله من العجيب أن يتبنى " التيار الوطني الأردني " هذه النتيجة قبل أن ينجلي غبار المعركة... أم أنها محاولة من (التيار...) لاختراق العداء الأميركي للحركة الوطنية الأردنية، بتبني مفهوم الخصم " الأميركي " عن الذات الوطنية " الأردنية "؟ هل سيجلب ذلك تفهم الأميركيين ومساعداتهم؟ حتماً، ولكن ليس للمطالب التي وضعتها " المذكرة "! ليس للعمل على عودة اللاجئين، وتعزيز الدولة الأردنية، بل في السياق المعاكس، أعني استكمال جريمة الوطن البديل، والتعامل، لاحقاً، مع نتائجها، ومن هذه النتائج وجود " السكان الأصليين " وحقوقهم.

تقول " المذكرة " إن " الشعوب الأصلية هي في العادة سلالة السكان الأصليين في منطقة ما أو دولة ما احتُلَّت من قبل غرباء أكثر قوة، أو

هاجرت إليها مجموعات من شعوب أخرى" . فهل هذا ينطبق على الأردن والأردنيين؟

الأردن دولة مستقلة ذات سيادة ؛ ووجود المهاجرين الفلسطينيين فيها له حيثيات معقدة . والأردنيون ليسوا "سلالة " إثنية ، ولا طائفة ، ولا مجرد سكان أقليم جغرافي . الأردنيون مجتمع سياسي تاريخي تكوّن جراء تفاعلات محلية وإقليمية ودولية في القرنين الأخيرين من العهد العثماني . وأخذ شكله القانوني بعد انفراط الدولة العثمانية . والأردنيون " بغض النظر عن النَّسَب ، فهي ليست ذات دلالة هنا " يتكونون من العرب وغير العرب " الشركس والأرمن والأكراد " ، ومن المسلمين والمسيحيين ، ومن سكان الإقليم والمهاجرين من سكان الأقاليم المجاورة " الشام ولبنان والحجاز وفلسطين " . وقد انصهر جميع هؤلاء في عملية التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي شهدها شرق الأردن ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، والتي تمثلت في :

أ) الإملاء الديموغرافي المتدرج والمرتبط مع الاحتياجات الاقتصادية مثلما مع احتياجات الانسجام الاجتماعي .

ب) انتصار الفلاحة وتكوّن القرى والبلدات والأسواق المحلية واتصالها بالأسواق الإقليمية والدولية .

ج) وبالتالي ، تكوّن العشائر نصف الفلاحية ـ نصف البدوية ، بتقاليدها وقيمها وثقافتها المميزة التي تجسدت في الشخصية الوطنية الأردنية ، بسماتها المعروفة .

د) تكون فئة من الفلاحين الأغنياء والمتوسطين ، وبالتالي ، نشوء نخبة أردنية ، بدأ يتضح حضورها ، مطلع القرن العشرين ، في الهيكل الإداري والعسكري للدولة العثمانية . وهذه النخبة ، بالذات ، هي التي تبنت وأطرت ، في العشرينيات ، أسس الوطنية الأردنية .

شرعية الدولة الأردنية

لا تستمد الدول شرعيتها من الاتفاقات الدولية، لأن اتفاقات دولية أخرى قد تطيح بها؛ ولا من أنظمتها السياسية، فهذا عامل غير ثابت؛ بل تستمدها، بالأساس، من تمثيلها "النسبي بالطبع "لمجتمع سياسي وطني قائم أو لديه مقومات القيام. والدرس التاريخي يعلمنا أن الدولة الأردنية بهذا المعنى، لا تنقصها الشرعية التاريخية؛ بل تمثل، على العكس، أنموذجاً. ولا تستمد الدولة الأردنية، شرعيتها من اتفاقية سايكس-بيكو، ولا من ترسيم الحدود الذي قرره المستعمرون الأوروبيون. ولا يفصلها عن فلسطين، مجرى النهر أو اختلاف "السلالة"، بل اختلاف البنيتين الاجتماعيتين على ضفتي النهر، ما جعل "الفلسطينيين" الذين هاجروا إلى الأردن في ظروف طبيعية، واندمجوا في المجتمع السياسي الأردني، طوعاً واختياراً، "أردنيين"، وما جعل "الأردنيين" الذين هاجروا إلى فلسطين، في سياق مماثل، "فلسطينيين". ونعني، باختصار، أن شرعية الدولة الأردنية لا يمكن تأسيسها عملياً إلاّ في السياق الاجتماعي-التاريخي. وكل بحث عنها خارج هذا السياق، لن يؤدي فقط إلى الوقوع في مستنقع العنصرية والمفاهيم الاستعمارية، بل، أيضاً، إلى عكس المراد.

وإذا ما التزمنا بالسياق الاجتماعي-التاريخي لقيام الدولة الأردنية وشرعيتها، فلا يمكننا، بالطبع، القبول بما تدعيه "المذكرة" من أن المشكلة الوطنية في الأردن، بدأت مع هجرة الفلسطينيين الأولى عام ١٩٤٨؛ ذلك أن المشكلة الوطنية الأردنية بدأت في الحقيقة لدى سقوط الدولة العربية السورية عام ١٩٢٠ على أيدي الغزاة الفرنسيين المتحالفين مع الغزاة الإنجليز. فبذلك، انهار مشروع الدولة القومية المطابق لاحتياجات تطور المجتمع السياسي المحلي الأردني، وانقطع اتصاله الطبيعي، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مع المجتمعات المحلية الأخرى في

بلاد الشام، وأصبح أمامه مهمة شاقة جديدة، هي تأسيس دولته المحلية، بما يلائم احتياجاته الوطنية ؛ بيد أن المستعمرين، وليس ممثلو المجتمع المحلي الأردني، هم الذين رسموا حدود الدولة، فجاءت ملبية لاحتياجات تقاسم النفوذ الاستعماري، وليس لاحتياجات المجتمع المحلي، من حيث أن الحدود السياسية للدولة الأردنية، لم تتطابق مع حدودها الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ الثقافية. فقد تم تصغير البلد من جهة الشمال تلبية لإرادة الاستعمار الفرنسي، وتم تكبيره من جهة الشرق، تلبية لمصالح الاستعمار الإنجليزي، وحاجته إلى طريق آمن بين حيفا وبغداد. ومع ذلك، وبرغمه، فقد ظلت الدولة الأردنية ذات أصالة اجتماعية هي التي حافظت على وجودها السياسي، وسمحت بتطورها النسبي.

المشكلة الوطنية الأردنية، نجمت، بالأساس، عن سقوط مشروع الدولة السورية، وحل هذه المشكلة تاريخياً، يظل له عنوان رئيس يتمثل في ضرورة إحياء ذلك المشروع في اتحاد لابد أن يأخذ بعين الاعتبار واقع الدول القائمة.

ثم تعقدت المشكلة الوطنية أكثر بالهيمنة الاستعمارية البريطانية، فالأميركية على البلاد، التي شهدت في الآن نفسه، عدواناً إسرائيلياً سافراً ومستمراً، عسكرياً وسياسياً، منذ نصف قرن، بدون توقف.

ومن نتائج هذا العدوان، نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عموماً، وبالنسبة للأردن خصوصاً. وقد تعقدت هذه المشكلة أكثر، بسبب أن القرار السياسي الأردني الرسمي اتجه نحو استيعاب بقايا فلسطين "الضفة الغربية"، وبقايا تدمير المجتمع السياسي الفلسطيني "اللاجئون" في إطار الدولة الأردنية. وذلك، بوسائل قسرية، مما حمل الأردن والأردنيين، أعباء ضخمة، ووضعهم أمام استحقاقات صعبة، وعصف بالدولة الأردنية، واستقرارها، وآفاق تطورها، بل وانسجامها الوطني.

عنصرية

وتنحو "المذكرة" في معالجتها الموقف الفلسطيني من الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية والدولة الأردنية مناحي عنصرية وبوليسية، وتتجنى على الحقيقة التاريخية. فلم يكن موقف الفلسطينيين موحداً وجوهرياً إزاء تلك الوحدة، والدولة، بل كانت في صفوفهم ـ دائماً ـ تيارات لكل منها موقفه. فالقوى الاجتماعية التقليدية الفلسطينية أرادت، بالفعل، أن تندمج في المملكة الأردنية الهاشمية. وكان ذلك يعبر عن مصالحها، بالإضافة إلى جيش الانتهازيين الذي وجد في ولاء الفلسطينيين فرصته الذهبية. وبالمقابل فإن قسماً رئيساً من القوى الشعبية الواعية، سعى بالفعل، إلى الاندماج، آملاً في تطوير الدولة الأردنية باتجاه قومي ـ ديمقراطي، وأعني هنا الشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين الفلسطينيين الذين تعاملوا بإخلاص وتفان مع دولة الوحدة، من موقع المعارضة. وكان نشاط هؤلاء بالتضامن النضالي مع نظرائهم الأردنيين، وراء تأسيس الأحزاب العقائدية الموحدة للشعبين، وإطلاق الحركة الوطنية الديمقراطية من قيودها، وتعظيم قوة ومكتسبات الحركة الشعبية التي تكللت بقيام حكومة سليمان النابلسي عام ١٩٥٦. ولو أتيح لهذا الاتجاه أن يستمر، لكانت الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية، قد ترسخت ديمقراطياً، إلاّ أن الانقلاب على الديمقراطية، عام ١٩٥٧، أدى إلى تعزيز تيار شعبي آخر بين الفلسطينيين، هو التيار الإقليمي الذي عبرت عنه "حركة فتح" والقسم الأساس من "حركة القوميين العرب".

على كل حال، لابد من التذكير، هنا، أننا خسرنا الضفة الغربية عسكرياً، عام ١٩٦٧، وسياسياً عام ١٩٧٣، عندما استنكفنا عن خوض حرب تشرين على الجبهة الأردنية، وظلت الحكومات الأردنية المتعاقبة، على ذلك، تسعى إلى منافسة منظمة التحرير الفلسطينية، وتقمع التعبيرات الفلسطينية، وتلح على أردنة الفلسطينيين بالقسر، طوال

السبعينيات والثمانينيات، بالرغم من القرار العربي إحالة تمثيل الفلسطينيين إلى المنظمة. وليس بدون دلالة أن قرار فك الارتباط قد تأخر صدوره خمسة عشر عاماً" من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٨ "، وأن الإجراءات الدستورية والقانونية المرتبطة بهذا القرار لم يجر تنفيذها حتى الآن ؛ بينما يتبنى الموقف الرسمي الأردني، اتجاهاً ثابتاً يقول إن الفلسطينيين في الأردن هم أردنيون.

إن من أول واجبات التيار الوطني الأردني أن ينخرط في عملية نقد تاريخي جذرية لسياسات الإلحاق والقسر والقمع وشراء الذمم والضمائر التي مورست ضد الفلسطينيين من قبل الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ العام ١٩٤٨ وحتى أواسط الثمانينيات، بدلاً من الانزلاق إلى مستنقع العنصرية. فإذا كان قتلة الملك عبدالله الأول ووصفي التل، "فلسطينيين"، فالشعب الفلسطيني غير مسؤول جماعياً، عن هذه الأفعال وسواها. وإذا كان ثمة فلسطينيون تظاهروا أو ناوءوا أو عملوا ضد النظام الأردني فإن الأردنيين ليسوا أبرياء من هذه التهمة. فلم يكن الفلسطينيون في الأردن عندما نشبت الحركات المعارضة المسلحة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٨، ولم يشاركوا، كذلك، في فعاليات المعارضة السياسية بما في ذلك المظاهرات الاحتجاجية العنيفة في الثلاثينيات، بينما لم تزد نسبة الفلسطينيين في قضايا "الانقلابات" سواء أكانت حقيقية أم لا عن ١٠ بالمئة.

وكذلك، يستطيع أي باحث أن "يكتشف" أن نسبة السجناء السياسيين الأردنيين في الخمسينيات والستينيات كانت أكثر، دائماً، من نسبة نظرائهم الفلسطينيين، ومن قال إن مظاهرات السلط وإربد وسواهما من المدن الأردنية، كانت، في الخمسينيات والستينيات، أقل عنفاً من مظاهرات الضفة الغربية؟! وإذا ما أخذنا السنوات العشر الأخيرة، فإن الحقيقة الساطعة التي تطمسها "المذكرة" هي أن الأردنيين،

وليس «الأردنيين» من أصل فلسطيني، هم الذين قاموا بالمظاهرات الاحتجاجية العنيفة، وشكلوا محور المعارضة السياسية في البلاد. أما إذا كانت تدين الفلسطينيين لأنهم تظاهروا وناوءوا الوحدة، طوال هذا الوقت، أفلا يكون الاستنتاج أن الموقف الصحيح كان يتمثل في أن نتركهم وشأنهم!؟ لا أن نفرض عليهم تلك "الوحدة" بالقوة؟!

إن محاولة أصحاب "المذكرة" إعادة إنتاج أفكار العام ١٩٧٠، بائسة بالفعل. فلا الولايات المتحدة ولا النظام السياسي الأردني في وارد التحالف مع "التيار الوطني الأردني". ولا ينفع السعي اللئيم لتذكير الجهتين بالماضي، شيئاً مع حقائق الحاضر، حيث م.ت.ف. قوة إقليمية متفاهمة مع الأميركيين، والإسرائيليين؛ وحيث يقف النظام السياسي الأردني خارج المعادلة، مشدوهاً أمام التوافق الرباعي (الأميركي ـ الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ المصري) على تجاهله، وعلى التعامل مع التوطين في الأردن باعتبارة واقعاً قائماً، بل غير خاضع للمناقشة، بينما يتم تنشيط العملية السياسية الداخلية لتحويل التوطين إلى حقيقة سياسية من "حقائق" الحل النهائي.

وعندما يعرض أصحاب "المذكرة" على الفلسطينيين، التحالف لتنفيذ القرار الدولي ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، فالأولى بهم أن يؤسسوا لهذا التحالف بالنظر الموضوعي إلى حقائق الماضي: إن الحكومات الأردنية المتعاقبة (وهي تمثل طبقة أردنية ـ فلسطينية متحالفة) خصت الشعب الفلسطيني باضطهاد مزدوج. فهي عممت قمعها الاجتماعي والسياسي على الشعب الأردني ليشمل الفلسطينيين، وخصت الأخيرين بقمع كل تعبير وطني، ما دفع بالأكثرية الفلسطينية إلى اللجوء إلى الحركات الإقليمية، والسعي إلى تمزيق الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية. ثم إن هذه الوحدة لم تسقط بفعل "المظاهرات الاحتجاجية الفلسطينية"، ولكن بجنازير دبابات

الاحتلال، وبنكوصنا عن محاولة تحرير الضفة الغربية، عندما كانت المحاولة متاحة خلال حرب تشرين ١٩٧٣. فلو دخلنا يومها بدباباتنا إلى الضفة الغربية، لخرجت "فتح" و"م.ت.ف" من عقول وقلوب الفلسطينيين. وربما كانت المحاولة محكومة بالفشل، عسكرياً، ولكنها كانت محكومة بالنجاح سياسياً. الآن انقلبت الطاولة! وهناك مسعى لكي تفرض "الفلسطنة" والوحدة القسرية (الكونفدرالية أو الفدرالية) على الأردنيين. ومن حق الأردنيين، بالطبع، أن يقاوموا. ولكن هذه المقاومة لن يكتب لها النجاح من موقع العنصرية والتزييف التاريخي والمحاولات البائسة لاستيراد حثالة الفكر الأنثروبولوجي الإمبريالي؛ بل بوساطة بناء حركة وطنية شعبية مسلحة بالفكر التقدمي، وبالرؤية العروبية، وبالروح الديمقراطية.

صراع مصالح

لا يخفى أن تعقيدات العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، في إطارها المحلي والإقليمي والدولي، قد انتهت إلى أن تكون محكومة بصراع مصالح. وهذه حقيقة لا يجدي معها التكاذب أو التجاهل. وسأعدد، في ما يلي، المصالح المتضاربة تلك، على المستويين الداخلي والخارجي، بحثاً عن حل سلمي وديمقراطي وودي لهذه التناقضات التي تظل في النهاية، ثانوية.

على المستوى الداخلي:

١ ـ هناك قسم من الأردنيين من أصل فلسطيني لم يعد بالفعل معنياً بممارسة حق العودة؛ وهو يريد أن (وهو بالفعل) يستقوي بالنفوذ الأميركي لمقايضة حق العودة بالحصول على امتيازات إضافية وخصوصاً سياسية في الأردن. وبالمقابل، هناك قسم من الأردنيين يريد المحافظة

على امتيازاته الطبقية والفئوية، ولا يريد مشاركة نظيره الفلسطيني في امتيازاته إلاّ (اللهم) إذا شاركه الفلسطيني في امتيازاته. وإذا ما عقدت صفقة بين أبناء هذه الطبقة الواحدة، فلن يهتم القسم الأردني منها، كذلك، بالتوطين السياسي ومن يقاومه. وسيضرب بمصالح الجماهير الأردنية المتضررة فعلاً من التوطين، عرض الحائط. كذلك، لن يهتم بطمس الشخصية الوطنية، طالما أن امتيازاته محفوظة وقابلة للتوسع.

٢ ـ على المستوى الأعمق، فإن هناك حقيقة ينبغي الاعتراف بها، ولا يؤدي طمسها أو معالجتها بالمجاملات، إلاّ إلى زيادة فعاليتها. وهذه الحقيقة هي أن المجتمع الأردني يعيش انقساماً حاداً بين الكتلتين الرئيستين اللتين يتكون منهما. وهما الكتلة الأردنية والكتلة الفلسطينية. وهذا الانقسام عميق وفاعل، لأنه يقوم على أساس اجتماعي ـ اقتصادي وثقافي، لا على طارئ سياسي، يشحنه ويقويه.

فالكتلة الأردنية ـ وهي كتلة ريفية ما تزال ـ تتركز قواها العاملة في الوظيفة الحكومية والعسكرية، وطالما كان مردود هذه الوظيفة(المدعم بقوة الدينار) مجزياً وذا هيبة وامتيازات، ظل الأردنيون الذين أسعفتهم، في السبعينيات والثمانينيات، الأموال الناتجة عن بيع أراضيهم الموروثة لتحسين أوضاعهم، راضين سياسياً. ولكن. مع الانهيار الاقتصادي في نهاية الثمانينيات، وتراجع القوة الشرائية للدينار، وتحول الموظفين إلى بروليتاريا، وانتقال ملكية القسم الأساس من الأراضي إلى البرجوازية، فإن كل ذلك أدى إلى تململ سياسي عريض وعميق في صفوف الأردنيين، تجلى في انتفاضات نيسان ١٩٨٩، وآب ١٩٩٦، وشباط ١٩٩٨ . . كما في انتقال القسم الأساس من النخبة الشعبية إلى صفوف المعارضة السياسية.

وبالمقابل، فإن الكتلة الفلسطينية في الأردن هي كتلة تعيش في المدن وبرجوازية ولها صلات منتظمة بالخارج، وأقل ارتباطاً بالداخل

واقتصاده وقضاياه. وهذا لا يعني أن الفلسطينيين في الأردن برجوازيون جميعاً. كلا. فالكتلة الفلسطينية تعج بالكادحين والفقراء؛ ولكن، مع ذلك ينبغي التأكيد على: (أ) أن فلسطينيي الأردن بعامة أكثر قدرة على المناورة الاجتماعية والاختيار بين بدائل متاحة. (ب) وأن العقلية المسيطرة بينهم هي العقلية البرجوازية، وخصوصاً الميركنتيلية. (ج) وأن البرجوازية في الأردن، وخصوصاً البرجوازية الصغيرة(التجارية والمهنية) هي ذات طابع فلسطيني غالباً(وهي التي تشكل، بالمناسبة، جمهور الحركة الإسلامية). وتتركز القوى العاملة الفلسطينية في الأردن في أنشطة القطاع الخاص وفي كل مستوياته، ابتداءً من الدكاكين، وانتهاء بمجالس إدارات الشركات الكبرى. وقد حققت الكتلة الفلسطينية، بسبب ذلك، مستوى معيشياً أعلى من نظيرتها الأردنية، فلأن دُخولها مفتوحة ومتعددة المصادر لم تتأثر جوهرياً، بتراجع سعر صرف الدينار. كذلك، فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي لا تضير أغلبية الفلسطينيين. وهي، على العكس، تعطي فئات عديدة منهم، مزايا جديدة.

وهذا هو الأساس في أن الجمهور الفلسطيني في الأردن تحول من "المعارضة" إلى "الموالاة" في إطار تصلب انتمائه، خصوصاً بعد أوسلو١٩٩٣، إلى العصبية الفلسطينية.

إن سياسات الخصخصة الجاري تنفيذها بسرعة وعلى نطاق واسع وشامل، من شأنها أن تزيد أكثر فأكثر حدة الانقسام الاجتماعي ـ الثقافي بين الكتلة الأردنية والكتلة الفلسطينية من حيث أنها تضاعف تهميش الأولى وإفقارها وتعزيز مكانة الثانية ودورها. وحين تترافق هذه السياسات مع سياسات التوطين (المدعومة أميركياً)والتي من شأنها مضاعفة الكتلة الفلسطينية عددياً، وزيادة نفوذها السياسي، نكون أمام وضع تتوفر فيه كل عناصر الانفجار. ولكن هذه النتيجة المشؤومة ليست حتمية بالطبع، إذا ما توفرت الإرادة النضالية المخلصة نحو إيجاد حل

سلمي ديمقراطي للانقسام الأردني ـ الفلسطيني، على أساس برنامج وطني شعبي يقوم على الأسس التالية :

أولاً : التوافق الوطني على اعتبار تنفيذ القرار(١٩٤) ذا أولوية وطنية، وفي هذا السياق لابد من إطلاق الحرية لنشاط قوى العودة، وتحفيز هذا النشاط على كل صعيد، واعتماده كسياسة رسمية للدولة.

ثانياً : الإعلان رسمياً عن أعداد الفلسطينيين (غير الأردنيين) المقيمين في الأردن، وهؤلاء قسمان : أحدهما يستطيع العودة إلى فلسطين ويحتاج إلى تحفيز معنوي واقتصادي، وثانيهما (مثل نازحي غزة) محروم من حق العودة، ويحتاج إلى طرح قضيته بقوة، إقليمياً ودولياً، لتأمين عودته.

ثالثاً : حسم الموقف الأردني الرسمي فيما يتصل بالنازحين من أبناء الضفة الغربية المقيمين في الأردن.

رابعاً: الشروع باتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية وفقاً لقرار فك الارتباط للعام ١٩٨٨.

خامساً : الاعتراف المتبادل بأن الأردن ليس جزءاً من فلسطين أو امتداداً للدولة الفلسطينية العتيدة، وأن قسماً من الفلسطينيين سيظل، في النهاية جزءاً من الشعب الأردني بلا تمييز من أي نوع.

سادساً: الاعتراف بالأصالة التاريخية للكيان الأردني، وبأن كل اندماج وطني، ينبغي أن يخضع للاشتراطات الاجتماعية والسياسية والثقافية لهذا الكيان.

سابعاً: الاعتراف بالطابع الاجتماعي الاقتصادي للانقسام الأردني ـ الفلسطيني، والنضال المشترك من أجل إبطاء الخصخصة ورفضها وتعزيز القطاع العام، وإعادة تأهيله ديمقراطياً، وإعادة تأهيل القوى العاملة الأردنية المرتبطة تاريخياً، بالقطاع العام، للاندماج بالعمليات الاقتصادية

الحديثة، بما في ذلك توجيه الاستثمارات الأساسية نحو الريف، ووقف انتقال الأراضي إلى البرجوازية، ودعم النشاطات الزراعية الفلاحية (لا الرأسمالية) على أسس سياسية، في إطار برنامج شامل لإعادة توزيع الثروة الوطنية على أسس العدالة الاجتماعية.

ثامناً: الاعتراف بالحقوق المكتسبة للمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني، في ظل الاعتراف بالسيادة الكاملة للشعب الأردني، من حيث هو شعب واحد موحد ذو هوية وطنية ثقافية واحدة، لا من حيث هو تجمع " من شتى المنابت والأصول ".

على المستوى الخارجي

تعتمد السلطة الفلسطينية سياسة التفافية إزاء عمان، وهي تسعى إلى تهميش الدور الأردني وتجاهل المصالح الأردنية على غير صعيد:

ـ فاستسلاماً منها للإرادة الأميركية ـ الإسرائيلية في منع القسم الأساس من اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصاً المقيمين في الأردن، من العودة إلى أرض وطنهم، تركز السلطة الفلسطينية على استعادة لاجئي لبنان. وربما، في مرحلة لاحقة، لاجئي سورية، وذلك:

أولاً: لأن هؤلاء يتمتعون بوضع اللاجئين بخلاف لاجئي الأردن المتمتعين بوضع المواطنين.

وثانياً: لأن هناك قبولاً أميركياً وإسرائيلياً (من حيث المبدأ) بالتعامل مع مشكلة لاجئي لبنان، وربما غيرهم (ولكن ليس لاجئي الأردن).

وثالثاً: لأن وجود الفلسطينيين في الأردن، لا يمثل في الفكر الاستراتيجي لحركة فتح الحاكمة في السلطة الفلسطينية لجوءاً، بل امتداداً للدولة الفلسطينية العتيدة، حيث من المأمول أن تجمع كونفدرالية تحت هيمنة هذه الحركة، أغلبية الشعب الفلسطيني. وحيث أن الأردن هو

"جزء من فلسطين" فإن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن غير مطروحة. ومن الحقائق الواقعية المرة في هذا السياق، أن هناك توافقاً وانسجاماً سياسياً واستراتيجياً وروحياً بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، في موقف مشترك من الأردن ولاجئيه.

ـ ثم إن هنالك تناقضات حقيقية في المجالات الاقتصادية والنقدية كما في التنافس على "حصص" المساعدات الدولية .. إلخ.

ـ وهنالك تناقضات أخرى في كل مجالات الثنائية، فالدولة الفلسطينية العتيدة سوف "تأخذ" "مجالها الحيوي" الوحيد المتاح (لأنه الأضعف)، وهو المجال الأردني. ولا ريب عندي أن السلطة الفلسطينية تفكر بإلحاق الأردن في رد فعل تاريخي على إلحاق عمان للضفة الغربية، وكأن كل علاقة بين الأردن وفلسطين محكومة بقدر الإلحاق والصراع. ومع ذلك وبرغمه، فإن للأردن مصلحة حيوية في قيام الدولية الفلسطينية في الضفة الغربية، لأن البديل هو قيامها في الأردن نفسه.

وإذا كنا اقترحنا على المستوى الداخلي، حواراً ديمقراطياً وحلاً سلمياً لمشكلات الانقسام الأردني ـ الفلسطيني، فإننا على المستوى الخارجي نقترح التشدد والدفاع بدون وجل عن الدولة الأردنية ومصالحها، فندعو إلى:

ـ إعلان سياسة أردنية واضحة وبدون أي التباس حيال الموقف من أساسيات الحل النهائي للقضية الفلسطينية، ولا سيما رفض التوطين، والكونفدرالية والفدرالية، وكل حل التفافي لا يضمن تنفيذ القرارات الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤ بصورة أمينة وشاملة.

ـ الضغط العلني (المستند إلى التحشيد الشعبي الداخلي والتنسيق الجدي مع سوريا ولبنان) على الأطراف المتفاوضة (بما فيها الطرف

الفلسطيني) من أجل ضمان عدم تجاهل مصالح الأردن أو مصالح فلسطينيي الأردن خلال مفاوضات الحل النهائي.

ـ كسر الحصار عن العراق، وإعادة الالتحام الاقتصادي والسياسي مع هذا البلد الذي يمثل، بحق، عمقنا الاستراتيجي، لتأمين صمودنا الاقتصادي والسياسي في مجابهة التحديات المقبلة.

ـ تجميد العلاقات الثنائية مع إسرائيل على كل صعيد، وربط الموقف الأردني من العملية السلمية ـ جذرياً ـ بعودة اللاجئين والنازحين إلى أرض وطنهم، ووقف التعدي على المصالح الأردنية.

ـ وقف العلاقات (غير الصريحة) مع السلطة الفلسطينية إلى أن تتخذ موقفاً إيجابياً وواضحاً وعلنياً من التنسيق الأردني ـ الفلسطيني وعلى أساس الحفاظ على المصالح الوطنية للطرفين.

«الوحدة الوطنية» تُبنى من الماضي أولاً

«إذا أطلقت مسدسك على الماضي، أطلَقَ المستقبل مدافعه عليك»

رسول حمزتوف «داغستان بلادي»

لا تبنى الوحدة الوطنية من الصفر، ولا اعتباراً من اللحظة الحاضرة، بل من الماضي، بتصحيح النظرة إليه، وتوحيد الوجدان الوطني إزاء المقدسات والرموز، من أجل ذاكرة جماعية منسجمة، هي في أي بلد كان، أساس الأساس في البناء الوطني للحاضر، وللمستقبل.

وعند الأردنيين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ذاكرة جماعية ورموز ومقدسات تقع خارج إطار الصراع الاجتماعي والفكري، ومن أبرزها التضحيات التي قدمها الشعب الأردني من أجل فلسطين منذ العشرينيات وفي مقدمتها قوافل الشهداء والجرحى والمعتقلين.

نحن نتذكر باعتزاز كبير أن الرعيل الأول من قادة الحركة الوطنية الأردنية قاتل على أرض فلسطين، ونظم المظاهرات والأعمال الاحتجاجية من أجلها على أرض الأردن.

ونتذكر، بصفة خاصة، بطولات الجيش العربي الأردني على أسوار

---

* العرب اليوم، صيف ٢٠٠٠.

القدس عام ١٩٤٨ . وتزهو العشائر الأردنية بما أرسلته من متطوعين إلى أرض المعركة ، ثم نتذكر ، بلا منّة ، أن الأردنيات استقبلن في بيوتهن المتواضعة ، العائلات اللاجئة ، واقتسمن معها اللقمة وآوينها من البرد والتشرد والإذلال . ثم نتذكر أننا انخرطنا في وطن واحد ، ومجتمع واحد ، وأحزاب واحدة ، وزنازن واحدة ، وآمال واحدة . وفي كارثة حزيران لم يعرف غيرنا هول الكارثة مثلما عرفنا ، وإذا كان أداء الجيوش العربية كلها في تلك الحرب المهينة هابطاً ، فقد تميز جيشنا بأنه الوحيد الذي قاتل ، ثم كان الأول الذي يصد العدوان ، ويهزم أسطورة الجيش الذي لا يهزم ، في معركة الكرامة الخالدة في الحادي والعشرين من آذار ١٩٦٨ .

الذاكرة الجماعية الأردنية عندما تسجل كل ذلك وغيره الكثير ، فهي لا تطمس المداخلات السياسية التي وظفت بطولات جيشنا وتضحيات شعبنا في هذا الاتجاه أو ذاك ، ولا تغفل الخطط الاستعمارية التي عانى منها بلدنا وتصدت الحركة الوطنية الأردنية لها ، ودفعت في سبيل ذلك ، ثمناً باهظاً . ولكن تلك المداخلات السياسية شيء ، ودماء بواسل جيشنا وتضحيات شعبنا شيء آخر ، فإذا كانت الأولى ارتبطت بمعطيات محددة وبمشاريع معينة ، فإن الدماء سالت لوجه الله والوطن . ولذلك ، فقد غدت في عداد الرموز والمقدسات .

وقد كنت أظن أن هذه المعاني لا تغيب عن وعي شيخ المجاهدين في فلسطين ، الأستاذ بهجت أبو غربية ، الذي يحظى بالاحترام والتقدير في صفوف الشعب الأردني . غير أن الأستاذ بهجت ، لشديد الأسف ، لم يلتفت إلى رموز الأردنيين ومقدساتهم هذه في حديث الذكريات المتلفز الذي بثته قناة «الجزيرة» الفضائية في قطر .

لم يشر الأستاذ أبو غربية ، بكلمة واحدة ، إلى جهاد المتطوعين الأردنيين في حرب١٩٤٨ ، حتى أنّه اضطر اضطراراً للاعتراف بأن الجيش العربي الأردني هو الذي منع سقوط القدس في تلك الحرب .

واستخدام لفظة «الأردن» مزاراً ، وهو يشير إلى المخططات المعادية ، وكأن الأردن ذات واحدة وليس وطناً وشعباً وقوى وجيشاً ، وهو لم يطرح على نفسه هذا السؤال الجوهري : هل كانت «المداخلات الأردنية» خارج سياق «المداخلات العربية»؟ ولو تيسر أن هذه المداخلات جميعها لم تكن موجودة ، هل كانت النتائج قد تغيرت؟ ثم ما الذي يجعل الجيش المصري ورئيسه الأعلى الملك فاروق وطنياً ، والجيش الأردني منفذاً للمخططات الاستعمارية؟

وليس هذا المكان هو الملائم لسجال تاريخي ، ولكنني ، حسب ، أبدي عجبي لإصرار الأستاذ بهجت أبو غربية على شطب الدور الرئيس والحاسم للجيش الأردني في التصدي للغزوة الإسرائيلية في الكرامة عام ١٩٦٨ . ربما كان «مفهوماً» ، فيما مضى ، الإصرار على نسبة انتصار الكرامة إلى الفصائل الفلسطينية لكي تحصد هي ، وليس النظام الأردني ، نتائجه السياسية ، باعتبار أن الأولى وطنية ، والثاني ضد وطني ، ولكن ماذا الآن؟ قادة هذه الفصائل يتنزهون مع « الأصدقاء الإسرائيليين» في كامب ديفيد؟ أليس الأولى هو الرجوع إلى الحقيقة؟

إن بلدنا منكوب بانقسام أهلي عميق غير خاف على أحد ، ويتطلب التغلب على هذا الانقسام ، جهوداً مضنية تبذل في كل مجال وعلى كل صعيد . والمأمول أن تلعب الشخصيات الوطنية الكبيرة والمحترمة من أمثال الأستاذ بهجت أبو غربية ، أدواراً خاصة في هذه الجهود ، أقلها أن تتحلى هي بالذات بحس عال بالمسؤولية إزاء الوحدة الوطنية . وإذا كان الأستاذ بهجت أبو غربية أمد الله في عمره شاهداً ، فشاهد العيان ـ كما هو معروف ـ قد ينزلق فيرى الشجرة ولا يرى الغابة .

ولولا هذا الانزلاق المعهود في « الشهادات» لربما كانت ذكريات أبو غربية الخصبة والمجيدة ، عملاً نضالياً في الحاضر ، يساهم في تمتين روابط الأخوة الوطنية بدلاً من تمزيقها ، ويؤكد على توحيد الذاكرة الوطنية على

محور وحدة النضال، بدلاً من تشتيتها في «معسكرين» متصارعين في الماضي، وبالتالي: في الحاضر والمستقبل.

أبلغ الأستاذ أبو غربية، محاوره في قناة «الجزيرة»، أنه وعدداً من قادة الفصائل الفلسطينية، طلبوا من القادة العرب، التدخل العسكري في الأردن، وسأله المحاور: ضد من؟ فأجاب أبو غربية: «ضد الجيش الأردني»، ولم يقل الأستاذ أبو غربية إن ذلك من أخطاء الماضي، ولم يمارس نقداً ذاتياً لمشاركته - وهو المناضل القومي - في مغامرات قيادة سياسية فلسطينية تبين أنها لا تختلف عن غيرها من القيادات العربية، ولم يعتذر عن كونه بذلك يسهم في تأجيج الحرب الأهلية وويلاتها. وهي حرب كان يمكن أن تنتهي - لولا عناية الله - بإقامة الوطن البديل في الأردن، وتصفية القضية الفلسطينية ورموزها - ومنهم أبو غربية - منذ ثلاثين عاماً.

سيظل الأستاذ بهجت أبو غربية بالرغم من كل ذلك، موضع احترام الشعب الأردني، بسبب جهاده في فلسطين، وهو السبب نفسه الذي من أجله يجلّ الشعب الأردني، مناضليه وجيشه الباسل.

«حماس» .. قضية أردنية أولاً

الحركة الإسلامية الأردنية هي عنوان الوحدة الوطنية في البلاد، ليس فقط لأنها الحركة الوحيدة التي تجمع في صفوفها أردنيين وفلسطينيين، بل، بالأساس، لأنها تجمعهم على أسس أيديولوجية ووحدوية، وتقترح لهم برنامجاً سياسياً مشتركاً هو، في النهاية، برنامج أردني. فهي، بالتالي، تشكل الوعاء التنظيمي ـ السياسي الرئيس للكتلة الفلسطينية في الأردن، وهي تعمل كآلية دولية لاستيعاب هذه الكتلة، ضمن شروط تستجيب، في الآن نفسه، لضرورة الحفاظ على الهوية الفلسطينية، ولمتطلبات الأمن الوطني الأردني.

ولمزيد من التوضيح، نورد الملاحظات التالية:

[١] الحركة الإسلامية الأردنية ليست حركة خارجة على الدولة، بل هي حركة معارضة دستورية داخل الدولة؛ وهي بالرغم من إسلاميتها وقدرتها التلقائية على تمثيل الفلسطينيين، حركة وطنية أردنية من حيث مضمونها ودورها وبرامجها.

[٢] الحركة الإسلامية الأردنية، بذلك، لا تدمج الفلسطيني فتأخذه

---

* السفير، صيف ٢٠٠٠.

إلى خانة التوطين، ولا تنبذه فتأخذه إلى خانة العداء للدولة؛ ولكنها تمثله عضوياً بالتطابق مع وضعه المعلق بين حدين خطرين، أحدهما الانزلاق إلى موقف "الحقوق المنقوصة" الذي يحول الفلسطينيين إلى طائفة أردنية، لها مطالبها الخاصة التي تتراوح بين تحسين حضورها السياسي وبين المطالبة بالسيادة السياسية؛ وثانيهما الانزلاق إلى موقف مضاد للدولة الأردنية، (وليس فقط للحكومة أو النظام)، وهو الموقف الذي تجسد في خروج بعض المجموعات على متطلبات الأمن الوطني، خلال التحركات الجماهيرية التي شهدتها البلاد، في تشرين الأول الماضي، تضامناً مع انتفاضة الأقصى.

[٣] فإذا تذكرنا كيف استطاعت الحركة الإسلامية أن توجه القسم الرئيس من تلك التحركات، في انضباط سياسي وأمني فريدين، كنا قادرين على إدراك معاني الملاحظات السابقة.

[٤] وفي السياق نفسه، تلعب الحركة الإسلامية دور الوسيط في تمثيل الفلسطينيين على مستوى هيئات الدولة، ولاسيما البرلمان. فالنائب الإسلامي ـ وإن كان أردنياً ـ يمثل الفلسطينيين سياسياً، بينما لا ينظر الأردنيون إلى النائب الفلسطيني الإسلامي على أنه فلسطيني بقدر ما يرونه إسلامياً.

هذه اللوحة الواقعية لواحدة من الوظائف الجوهرية للحركة الإسلامية في الحياة السياسية الأردنية، ليست محاولة في الدرس الاجتماعي ـ السياسي، بقدر ما هي مقدمة ضرورية للدخول في مناقشة علمية حول قضية حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

فلقد تمتعت "حماس" برعاية الملك الراحل حسين، منذ مطلع التسعينيات، وحصلت، باتفاق كامل مع المعنيين في السلطات الأردنية، على حق الوجود السياسي والإعلامي في الأردن. وكان القرار الأردني ما يزال هو تجميع الأوراق الكافية للتدخل في الشأن الفلسطيني. وقد

تزايدت أهمية هذه الأوراق، خصوصاً بعد التحدي الذي مثلته صفقة "أوسلو" العام ١٩٩٣ على الأمن الوطني الأردني.

وحين قرر العهد الجديد، الكف عن سياسة التدخل في الشأن الفلسطيني، أصبح الوجود التنظيمي والسياسي لـ "حماس" في الأردن، عبئاً تمَّ التخلص منه. والكلام على ضغوط أميركية وإسرائيلية وفلسطينية في هذا السياق ـ وإن كان صحيحاً ـ لا معنى له، لأن هذه الضغوط كانت موجودة طوال الوقت، ولكن تمت الاستجابة لها، فقط عندما أصبحت "حماس" غير ضرورية بصفتها أداة للسياسة الأردنية. وهكذا يغدو الموقف الرسمي الأردني من اشتراط عودة قادة "حماس" كـ "مواطنين" لا كممثلين سياسيين للحركة، مفهوماً وصحيحاً.. على أن يتم تعميم هذا الموقف، وبالقدر نفسه من الحزم على التنظيمات الفلسطينية الأخرى.

بيد أن ما يهمني من قضية "حماس" هو تأثير وجودها في الأردن، على الشأن الداخلي، وخصوصاً وحدة الحركة الإسلامية، وقدرتها على تمثيل الفلسطينيين في أطر دولتية.

وليس سراً أن الحضور الحماسي في التسعينيات، لعب أدواراً سلبية بالنسبة للحركة الإسلامية الأردنية، كالتالي:

[١] السعي إلى خلق جناح "حماسي" في الحركة الإسلامية الأردنية، وبالتالي فلسطيني، مما طرح لأول مرة، داخل صفوف الحركة الإسلامية، إمكانية الانشقاق على أساس إقليمي.

[٢] وقد ساهم الثقل السياسي (الفلسطيني والعربي والإسلامي) لحركة "حماس" المتداخلة مع الحركة الإسلامية الأردنية، في خلق اتجاه خطير "لفلسطنة" الحركة الأخيرة ـ وربما تجلى ذلك علناً في الخط الذي اتبعته وما تزال أسبوعية "السبيل" ـ لسان حال الإسلاميين الأردنيين.

وهذا الاتجاه من شأنه أن يفقد الحركة الإسلامية الأردنية، وحدتها، وقدرتها على تمثيل الفلسطينيين في الأطر الدولتية، ليحول تلك الحركة إلى إطار فلسطيني آخر إلى جانب "فتح" والمنظمات الأخرى.

[٣] إن "حماس"، في النهاية، حركة فلسطينية. وهي كذلك، من حيث مضمونها وأهدافها وبرامجها وخطابها. ومن الطبيعي أن تسعى إلى فرض كل ذلك على الحركة الإسلامية الأردنية، وإلى استقطاب الكادرات الفلسطينية فيها في نشاط تكتلي قائم على التداخل التنظيمي، الأمر الذي من شأنه أن يشل قدرة الحركة الإسلامية الأردنية على تطوير خطابها وبرامجها في سياق تحولها الضروري إلى حركة وطنية أردنية.

[٤] و"حماس"، بصفتها حركة فلسطينية تحظى برعاية حكومية أردنية، لا بد وأن تنساق إلى أن تفرض على الحركة الإسلامية الأردنية، موضوعياً، الموقف التالي: تقديم التنازلات في الشأن الداخلي الأردني حفاظاً على التحالف "الحماسي" ـ الحكومي من جهة، واعتماد خطاب فلسطينوي متطرف للحفاظ على حضورها السياسي من جهة أخرى. وقد أدى هذا الموقف في السابق إلى إرباك الحركة الإسلامية، وشلها سياسياً، وانقسامها إلى أجنحة، وامتناعها، بالتالي، عن خوض الانتخابات النيابية للعام ١٩٩٧؛ وهو ما أفقر الحياة النيابية والسياسية الأردنية، وأسهم في وقف تطور الحركة الإسلامية سياسياً.

[٥] وقد تبدى كل ذلك، في أن الجناح الرئيس بين القادة الإسلاميين الأردنيين، ما يزال، ومنذ إخراج قادة "حماس" من البلاد، يوظف كل ثقل الحركة الإسلامية الأردنية، لتحقيق "عودة ظافرة" لهؤلاء، جاعلاً هذه المهمة في رأس أولوياته، بدلاً من توظيف ذلك الثقل لتحقيق الأولويات الأردنية، ومنها الإصلاح السياسي، وتجميد معاهدة وادي عربة، ووقف الاختراق الإسرائيلي، ودعم العلاقات الأردنية ـ العراقية، والأردنية ـ السورية.. إلخ.

وتتمتع حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحدها دون سائر التنظيمات الفلسطينية، باحترام أغلبية الأردنيين، ويعود ذلك إلى: [١] كونها حركة مناوئة لحركة "فتح" التي يعتبرها الأردنيون معادية للكيان الأردني. [٢] السوية الأخلاقية العالية لقادتها، خصوصاً بالمقارنة مع القادة الفلسطينيين الآخرين. [٣] وامتناعها عن الدخول في مماحكات إعلامية مسيئة مع عمان، بالرغم من القرار الأردني، تسفير قادتها خارج البلاد.

ويدعم الكثير من الأردنيين، من الإسلاميين وسواهم، طي ملف "حماس" ودياً، وإنهاء المشكلة العالقة؛ ولكن، من دون المساس باستقلالية الحركة الإسلامية الأردنية، واستقلالية دورها بصفتها حركة وطنية أردنية قادرة على تفصيل الحياة السياسية في البلاد، وضبط الوجود السياسي للكتلة الفلسطينية فيها.

وهي كتلة لا يسمح حجمها، ولا تسمح تعقيدات وضعها، بالتعامل معها من موقع تنظيمي ـ سياسي فلسطيني، إلا إذا كان ذلك يتم في سياق تفجير داخلي، ولا يغيب التحسس بهذا الخطر عن النقاش الداخلي، نصف العلني، الدائر في صفوف الإسلاميين الأردنيين الذي يرى بعضهم ـ اللوحة ـ على حد تعبير قيادي إسلامي لامع ـ كالتالي: إذا كانت "فتح" تسعى إلى نظام بديل في الأردن، فإن "حماس" تحضر نفسها لكي تكون، أرادت أو لم ترد، الحركة الإسلامية البديلة!

ولعل رئيس الوزراء الأردني، المهندس علي أبو الراغب، كان يتمثل كل ذلك المزيج من المودة والتحسب عند الأردنيين إزاء "حماس"، حين التقى رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، في الدوحة بقطر (أثناء انعقاد القمة الإسلامية فيها)؛ فقد كان لقاء الرجلين أخوياً، بيد أن الشروط الأردنية لعودة قادة "حماس" إلى عمان.. لم تسقط!

ملاحظات حول الاشتباك والتهميش

انتهى اللقاء الأول بين رئيس الوزراء الليبرالي المهندس علي أبو الراغب وأعضاء مجلس النقباء المهنيين إلى «توجه حكومي لإجراءات إيجابية في قضية قادة حماس».

فهذه القضية إذن كانت محور اللقاء، مثلما هي محور مانشيتات الصحف، والبيانات والتصريحات. ولكن اعتقال عشرة مواطنين من مدينة السلط، ودفعة واحدة، لا يدعو لاهتمام الليبراليين ولا النقابات ولا الصحافة.. وهذا هو بالضبط، ما نسميه: التهميش.

لو أن واحداً من أولئك المحظوظين استلم «إنذاراً» أو استمع إلى كلمة قاسية في دائرة أمنية لقامت الدنيا ولم تقعد، ولانهمرت أنهار الحبر دفاعاً عن حقوق الإنسان (التي أسسنا لحمايتها لجنة ملكية، واعتبرناها عنواناً من عناوين البلد!)، ولتبارى قادة الأحزاب والصحافيون والنواب ونشطاء اللجان المدعومة من العالم الحر في التنديد والتضامن.. ولكن اعتصام أهالي المعتقلين في قلب مدينة السلط لايحرك ساكناً، ولا يهتم بتغطيته أحد (سوى، للإنصاف، صحيفة العرب اليوم) ولا يستوجب

---

* السفير، صيف ٢٠٠٠.

تضامن المتضامنين، ولا يجتذب سوى نائب سعى إلى ما فشل فيه مدير الشرطة، أي فك الاعتصام!

اعتقال مواطن بدون إعلان رسمي، وبدون تهمة محددة هو باختصار، عملية اختطاف! وعندما يتم اختطاف عشرة مواطنين من المدينة التي تمثل درة العقد الأردني ومفصل عصبية الدولة الأردنية فنحن، إذن، أمام حالة استباحة للمدينة، ودورها، ومكانتها.. مما لا ينتبه له نواب السلط الأفاضل (اللهم: محمود الخرابشة!).

هذا هو إذن، مصير السلط في برنامج التغيير والتحديث: الاستباحة والتهميش. وإذا كنا لا نعرف ما هي الخلفية لاعتقال السلطية العشرة، (ومن حقنا ونرجو أن نعرف) فلا بد أنها ظاهرة (صحيحة أو خاطئة) يولدها الواقع رداً على التهميش.

وللتذكير نقول لنواب السلط، ورجالاتها، وللجان حقوق الإنسان، وللأحزاب والشخصيات الوطنية، وللديمقراطيين والليبراليين، وللنقابات، ولكل من يهمه الأمر، إن المواطنين: ليث أبو رمان، محمد جميل أبو رمان، نعمان عبد الله ريالات، جراح الرحاحلة، حمدان غنيمات، معمر الجغبير، كفاح النابلسي، موفق عربيات، عبد الإله الذهبي وعامر خريسات.. هم قيد الاعتقال، بدون اعتقال رسمي، وبدون تهمة يسندها القانون.

***

تضم حكومة المهندس علي أبو الراغب شخصيات محترمة، وبعضها محسوب، فكراً وفعلاً، على الأوساط الوطنية. ولكنني أظن أن هذه الحكومة، من حيث برنامجها، ربما تكون أقرب إلى حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي (١٩٩٦) منها إلى حكومة السيد طاهر المصري (١٩٩٢): أعني أنها ربما تكون أقرب على المستويين السياسي

والاقتصادي، إلى تمثيل مصالح رأس المال الأجنبي منها إلى تمثيل مصالح الرأسمال المحلي المرتبط إلى هذا الحد أو ذاك بالمشروع الوطني، ولذلك فقد تعجبت لأن المصري منح حكومة أبو الراغب ثقته المطلقة (صحيفة العرب اليوم، ٢/ ٧/ ٢٠٠١).

فهل الرجل واهم أم أنه تغير؟ وهل موقفه هذا يعبر، أيضاً، عن شريكه في التيار السياسي العتيد، الرئيس أحمد عبيدات؟

على كل حال، ضمن الملاحظ أن كل القوى البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة ـ ويمثل الأخيرة بامتياز، مجلس النقباء المهنيين ـ تؤيد بهذا القدر أو ذاك، حكومة أبو الراغب الملتزمة ببرنامج يمكن تلخيصه في محورين؛ يدور الأول حول التوطين السياسي النهائي للاجئين الفلسطينيين في الأردن بتحويلهم إلى "طائفة" ذات حقوق سياسية خاصة بما في ذلك فتح الباب أمام زيادة عدد أفراد هذه "الطائفة"، ولنتذكر، هنا، إنجازات وزير الداخلية د. عوض خليفات في هذا المجال، أثناء وزارته السابقة.

والمحور الثاني يدور حول إنجاز البنية القانونية والسياسية والاجتماعية الملائمة لهيمنة رأس المال الأجنبي على البلاد، بدون قيد أو شرط، وهو ما يستلزم بالطبع، تفكيك البيروقراطية الأردنية، وتهميش البنية العشائرية ودورها السياسي.

ويتملكني إحساس قوي بأن مصدر الإجماع البرجوازي على تأييد حكومة أبو الراغب، إنما يقع في المحور الأول من برنامج حكومته، مما يعني أن الاتجاه التوطيني، يحظى بشعبية كبيرة في صفوف هذه الطبقة، ويستجيب لمصالحها الاستراتيجية.

***

وحكومة أبو الراغب ثالث حكومة برجوازية تتشكل من خارج بيروقراطية النظام في العقد الأخير. بعد حكومتَيّ السيد طاهر المصري

(١٩٩٢) والسيد عبد الكريم الكباريتي (١٩٩٦) واللتين فشلتا بسرعة : حكومة المصري في مجابهة المعارضة البرلمانية، وحكومة الكباريتي في مجابهة المظاهرات الشعبية. ويقودني حدسي السياسي إلى الاعتقاد بأن حكومة أبو الراغب، ربما تواجه المصير نفسه. فالقوى البرجوازية في بلدنا، هشة سياسياً، ولا تشكل قاعدة ثابتة للحكم، وتحتاج من أجل تنفيذ برامجها، دائماً ،إلى بيروقراطي قوي قادر على تأمين دعم العشائر التي تشكل، ما تزال، عصبية الدولة.

والمشكلة أن هذا الدعم - الضروري - له مستلزمات تتعارض مع البرنامج البرجوازي.

وهذه هي مأساة الحكم في الأردن، وأساس الاضطراب السياسي المستمر منذ العام ١٩٨٩ . فالبرجوازية لا تستطيع الحكم، والبيروقراطية القادرة على الحكم، لا تستطيع ذلك إلا بتمثيلها للعصبية الأردنية المهددة بالبرنامج البرجوازي.

لكن يبدو أن القصد من وراء ما تقوم به الحكومة هو إرهاب المعارضة الأردنية لعملية التوطين السياسي النهائي للاجئين الفلسطينيين في الأردن، بحيث يتم تصوير هذه المعارضة الوطنية المشروعة للحل الأميركي الإسرائيلي للقضية الفلسطينية على حساب الأردن، وكأنها موجهة ضد المواطن الأردني من أصل فلسطيني وحقوقه الدستورية المصونة، وهو، بالطبع، أمر شائن ومخالف للدستور والقانون!

ويجري الخلط ذاك تحت شعار "الوحدة الوطنية" ، ولكن الوحدة الوطنية لاتقوم بين شعبين، وإنما بين أبناء شعب واحد في إطار هوية واحدة. وهي تقوم، عادة ،لتحقيق أهداف وطنية : التحرر الوطني أو النهوض الاقتصادي على أسس العدالة الاجتماعية في إطار المشروع الوطني.

بينما نجد أن الوحدة الوطنية المقترحة علينا، تقوم بالعكس من كل

ذلك، على أساس الاعتراف بوجود شعبين وهويتين، ولتحقيق أهداف الحل الأميركي - الإسرائيلي للقضية الفلسطينية، وتشغيل آلية اقتصادية ليبرالية متوحشة تتضمن، بالضرورة، اللامساواة واللاعدالة ولايتم تشغيلها أصلاً إلاّ على أنقاض المشروع الوطني.

والمشكلة الجوهرية التي يواجهها نهج التوطين القائم، ذات طابع استراتيجيّ. ففي الأردن توجد، واقعياً، عصبيتان: العصبية الشرق أردنية وهي عصبية الدّولة، والعصبية الفلسطينية، وهي مرتبطة، جذرياً، بالمشروع الفلسطيني. ونظرة واحدة إلى تاريخ الأردن المعاصر، تبين أن كل المحاولات الحثيثة التي بذلها الملكان الراحلان عبد الله الأول وحسين من أجل دمج تينك العصبيتين في عصبية واحدة، قد فشلت وتبددت. فما أن وقعت الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٦٧، حتى انفصلت عن المملكة الأردنية الهاشمية سياسياً ووجدانياً. وما أن أصبح العمل السياسي والعسكري الحرّ متاحاً في الأردن بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠، حتى انفصل ٩٠٪ من الأردنيين من أصل فلسطيني عن الدولة الأردنية إلى صفوف المنظمات الفلسطينية. وكلنا يعرف أن الأردنيّ من أصل فلسطيني يقدم نفسه خارج الأردن - ومؤخراً داخل الأردن - كفلسطيني، بل إن مسؤولين كباراً شغلوا أعلى المواقع في الدولة الأردنية ولعدة عقود، يعتبرون أنفسهم، ببساطة، فلسطينيين حالما يغادرون مواقعهم، وأحياناً قبل أن يغادروها.

التحركات الجماهيرية في عمان
ملاحظات شاهد عيان

كل تحرك جماهيري هو في نهاية التحليل، تحرك سياسي. فهو أولاً، لا يتم في فراغ، بل في سياق واقعي من المعطيات والشروط السياسية؛ وهو ينطوي، ثانياً، ومهما كانت دوافعه "بريئة" و "عامة"، على مضمون سياسي خاص، واعياً أو غير واع، وأهداف سياسية محددة، معلنة أو مضمرة. والمشارك الفرد في أي تحرك جماهيري لا يعي كل ذلك بالضرورة؛ فالمضامين والاستهدافات السياسية تحددها القيادات وتنفذها الأطر الوسيطة. ولهذه القيادات حساباتها واستراتيجياتها وتكتيكاتها.

***

وقد شهد الأردن، مؤخراً، مئات التحركات الجماهيرية المختلفة من مظاهرات، ومسيرات، واجتماعات، ذات هدف معلن، هو التضامن مع الشعب الفلسطيني، في الأراضي المحتلة، الذي يواجه تصعيداً غير مسبوق في العدوان الإسرائيلي على سيادته وحريته وحياة أبنائه وأمنهم.

---

* العرب اليوم، خريف ٢٠٠٠.

وهذا الهدف (التضامن) بحد ذاته، كاف وضروري، من حيث هو يصب في الاحتجاجات العربية والنقد الدولي للعدوان الإسرائيلي، ما يسهم في لجمه، وما يسهم، ربما، في مساعدة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، على مواجهة الضغوط الأميركية والإسرائيلية بشأن القدس. فالغضب الجماهيري في البلدان العربية والإسلامية ضد محاولات تل أبيب، ابتلاع القدس الشرقية، وخصوصاً الحرم القدسي الشريف، عامل لا يمكن التقليل من شأنه في تحسين الشروط التفاوضية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتمكينها من الحصول على حد أدنى مقبول، فلسطينياً وعربياً.

ولكن، لعله من الضروري أن نتنبه إلى حقيقة سياسية رئيسة، هي أن التصدي الشعبي الفلسطيني البطولي للعدوان الإسرائيلي، بكل التضحيات النبيلة والاستعداد الأسطوري لمواجهة الصواريخ بالصدور العارية، ما يزال يتم تحت سقف سياسي محدد، هو سقف الاتفاقية الفلسطينية ـ الإسرائيلية في أوسلو العام ١٩٩٣، والاتفاقيات الناجمة عنها. فالصراع يجري على هذه الأرضية بالذات، ولم يخرج عنها. صحيح أن هناك تقارير صحافية تشير إلى اتجاهات في حركة "فتح" والشارع الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لم تعد تحت سيطرة الرئيس عرفات، إلاّ أن بروز هذه الاتجاهات متوقع في سياق الغضب الجماهيري؛ بيد أن كل المؤشرات تقول إن السلطة الفلسطينية ما تزال في مركز القرار السياسي في الأراضي المحتلة، وهي التي تحدد الإيقاع الأساس للحركة الجماهيرية.

ومعروف أن السلطة الفلسطينية لم تتخلَّ عن استراتيجيتها السياسية القائمة على التفاهم والتنسيق والتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وصولاً إلى صفقة مقبولة. وما تزال الخلافات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، محصورة في ٢٠ بالمئة من هذه الصفقة التي تم التفاهم على

٨٠ بالمئة منها . ويأتي العدوان الإسرائيلي الراهن على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، في محاولة للضغط على السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني للقبول بالإرادة الإسرائيلية في هذه الـ٢٠ بالمئة بالذات . وقد تنقلب هذه المحاولة ، تحت ضغط التضحيات البطولية للجماهير الفلسطينية، والتضامن العربي والإسلامي والدولي مع هذه التضحيات، إلى ضدها، فتنتصر الإرادة الفلسطينية، ولكن، كما يجب أن يكون واضحاً، في مسائل الخلاف المتبقية . فصراع الإرادات هذه يتم على طاولة أوسلو، وبرعاية واشنطن، وبالتنسيق اليومي بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية وممثلي الـ C.I.A لدى السلطة الفلسطينية . وهذه الأجهزة معنية بأن يظل صراع الإرادات ذاك في إطار أوسلو، وتحت السيطرة . لقد اختلف السياسيون في تل أبيب وغزة، ولكن رجال المخابرات لم يختلفوا، وهم غير معنيين بالصراع السياسي وتفاعلاته، طالما أنه يتم في إطاره المرسوم أمنياً، والذي تحدده ثلاثة أهداف :

١ ـ الإبقاء على العملية السلمية تحت الهيمنة الأميركية .

٢ ـ الحفاظ على الأمن الإسرائيلي إزاء "الإرهاب" ، خصوصاً "الإسلامي" ، وفي مقدمته "الحماسي" .

٣ ـ الحفاظ على سلطة وامتيازات النخبة الفلسطينية الحاكمة .

لقد كنا ـ وما نزال وسنظل ـ مع العمل الدؤوب الحازم من أجل إسقاط المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وأول خطوة في ذلك طرد سفير العدو من عمان، ووقف كل أشكال التطبيع مع العدو الإسرائيلي، ولكننا ندرك أن ذلك يغدو ذا مضمون سياسي داخلي لئيم جداً إذا لم يقترن، صراحة، بالنضال من أجل إسقاط أوسلو ؛ وليس في سياق حرق الأردن على مذبح الـ٢٠ بالمئة الباقية من الصفقة الإسرائيلية ـ الفلسطينية . وهذا يجب قوله بوضوح كامل وجدية وحزم . ومما يؤسّف

له أن البيان الحكومي الذي صدر مؤخراً (٦/ ١٠/ ٢٠٠١) كان مهلهلاً وضعيفاً ومتردداً وخجولاً، وبالتالي ضاراً.

ودفعاً لكل التباس، نحن نقف، بالطبع، ضد كل إجراء أمني ـ مهما كان ـ ضد التحركات الجماهيرية؛ وندرك تماماً، الطابع السياسي للصراعات الداخلية القائمة التي لا يمكن، ولا ينبغي لجمها أمنياً، بل التعامل معها سياسياً، وذلك في اتجاهين.

الأول: النأي بالسياسة الأردنية، عن مواقف السلطة الفلسطينية ومواقعها نحو التنسيق السياسي مع دمشق وبيروت، وانطلاقاً من برنامج وطني أردني، إزاء العدوان الإسرائيلي، يتحدد بما يلي: (أ) التأكيد على الثوابت الأردنية في الشأن الفلسطيني القائمة على الانسحاب الإسرائيلي، العسكري والمدني (المستوطنين) من الأراضي الفلسطينية حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة السيدة فيها، وعاصمتها القدس الشريف، والإعلان عن أي اتفاق تتوصل إليه السلطة الفلسطينية وإسرائيل.. ومن لا يستجيب لهذه الثوابت، سيكون مرفوضاً من عمان؛ (ب) طرح المطالب الأردنية، بصفتها جزءاً لا يتجزأ من الحل النهائي للقضية الفلسطينية. وفي مقدمتها عودة جميع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين الموجودين في الأردن إلى أرض وطنهم، وتحرير "الباقورة" و"الغمر" من "حقوق" التملك والإيجار الإسرائيلية، وإعادة طرح مسألة الحقوق المائية الأردنية في إطار الشرعية الدولية، وتعويض الدولة الأردنية عما تكبدته من جراء العدوان الإسرائيلي، وتهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين إليها.. إلخ.

والثاني: التصعيد السياسي في الاتجاه العربي، والذي نملك فيه حرية التحرك، راهناً؛ ونعني استكمال إجراءات كسر الحصار (من جانبنا) عن العراق، تبدأ، برحلة رئيس الوزراء العتيدة، وبالطائرة، إلى بغداد،

وتمر بتسيير رحلات جوية منظمة إلى مطار صدام الدولي، وبطرد المفتشين المستأجرين في ميناء العقبة، وصولاً إلى إلغاء كل إجراءات الحصار ـ على المستوى الأردني ـ ضد العراق الشقيق. فهذه التحركات السياسية لا تقودنا إلى الفراغ، وتوظف الحدث السياسي في خدمة مصالحنا الوطنية، ومصالح الأمة.

«النقابات» و «الحكومات» :
الصراع على قاعدة ازدواجية السلطة

ورّطت حكومة المهندس علي أبو الراغب نفسها بالصدام مع النقابات المهنية في قضية مقاومة التطبيع . وقد خسرت المعركة مسبقاً . أولاً ، لأنها استخدمت وسائل أمنية وقضائية في قضية سياسية (وهو ما لم يعد مقبولاً بالنسبة للأردنيين) . وثانياً ، لأنّ القضية التي يدور حولها الصراع محسومة في الشارع الأردني ، فلم يعد ثمّة مواطن شريف يدافع عن التطبيع أو يدافع عن حريّة المطبّعين ؛ بل إنّ النقابات المهنية اختارت ، عمداً وبإصرار ، التصعيد في معركة تعرف أنها سوف تكسبها . «مقاومة التطبيع» ، عند النقابات المهنية ، ليست مقصودة لذاتها ، وإنما هي وسيلة سياسية لتحقيق أهداف أخرى .

والتطبيع في الحقيقة ، ليس قضية مركزية في الأردن مثلما هو الحال في مصر ، لأن إسرائيل ، بالأساس ، لا تريد تطبيع العلاقات مع الأردن ، وإنما إلغاءه من الخارطة السياسية للشرق الأوسط . ثم إنّ الأردنيين ـ وأغلبهم عسكر وموظفون رسميون وفلاحون فقراء ـ ليسوا مؤهلين ، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً ، للتطبيع مع إسرائيل . وإذا نظر هؤلاء إلى خارج

---

* شيحان ٢٤/ ٢/ ٢٠٠١ .

الحدود فإنّ أفئدتهم تتحرّك صوب بغداد أو دمشق. وعلى كل حال، فإنّ قلّة قليلة معدودة من الأردنيين استطاعت (وعلى الرغم من الإلحاح الحكومي الحثيث على التطبيع في السنوات ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٩٩٨) أن تقفز على الحاجز النفسي وإقامة اتصالات فردية ومفردة مع إسرائيل أو الإسرائيليين، بينما اعتصم ٩٩ بالمئة من الأردنيين، عفواً وابتداء وبدون تحريض من لجان المقاومة والتطبيع، لمقاطعة زفّة السلام من أولها إلى آخرها. ونحن، إذا نظرنا إلى التطبيع من الزاوية الاقتصادية ـ الاجتماعية لا من الزاوية الأخلاقية، نستطيع القول إنّه يكاد لا يكون بين الأردنيين، مطبّعون. ولذلك، فالقضية لا تشغل الأردنيين مثلما شغلت وتشغل المصريين والفلسطينيين حيث توجد حركة تطبيع قوية ومطبّعون كثر.

التطبيع قضية سياسية، لا «سقطة» تشبه وقوع البنت الشرقية في الغواية ذات مساء. ولذلك، فإنّ الأسماء الأردنية الواردة في «قائمة المطبّعين» الصادرة عن النقابات المهنية، هي، من الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية، لا تنطبق عليها معايير التطبيع، ووروودها في «القائمة» هو نوع من الافتراء المقصود منه الحفاظ على «الوحدة الوطنية» حتى في التطبيع، والإصرار على أن المطبّعين «من شتّى المنابت والأصول»!

إنني ـ كوطني أردني ـ ودفعاً لكل التباس، لا أوافق، من الناحية الأخلاقية على أي اتصال من أي نوع مع إسرائيل والإسرائيليين، ولكنني من الناحية السياسية، لا أستطيع أن أعتبر مطبّعاً كل شخص قام بزيارة مفردة إلى إسرائيل، أو شارك ـ ولم يتابع ـ في مؤتمر كوبنهاجن، أو تطوّع ـ لإنقاذ الحكومة الأردنية من الحرج ـ بالمشاركة في احتفال للسفارة الإسرائيلية . . . إلى آخره من هذه الحالات المعدودة، والتي لا تشكّل حركة ولا اتجاهاً اجتماعياً ـ سياسياً.

وبالمقابل فإنني أستطيع القول إنّ كل أعضاء ومناصري السلطة

الفلسطينية مطبّعون، وكذلك المعارضة الفلسطينية التي تتعامل مع السلطة . . من «حماس» إلى الجبهة الشعبية . بل إن في لجان مقاومة التطبيع، من لا تنقطع رجله عن زيارة الضفة الغربية، والقيام بأعمال «بزنس» فيها . . . يعني أنّ المسألة ليست مسألة تدخل في باب الحلال والحرام . إنها مسألة سياسية، وكل تعامل غير سياسي معها ليس بريئاً، وإنما له استهدافات أخرى. وعلى المستوى السياسي، فإنّ الحقيقة هي أنّ الجسم التطبيعي الأساسي في الأردن موجود بحكم الوجود الفلسطيني في هذا البلد. فالتطبيع، بصفته عملية منتظمة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ونفسياً، يجري، بالذات، في صفوف الفلسطينيين، وذلك بحكم ارتباطاتهم الواقعية وظروفهم الخاصة، فالتطبيع ومقاومته قضية فلسطينية من الألف إلى الياء. فلا ينبغي للنقابات المهنية الأردنية ولا للحكومة الأردنية، أن تنشغلا بها عن قضاياها الأساسية: مقاومة الوطن البديل، الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح السياسي. وإنني أخشى أنّ قصة «مقاومة التطبيع» من أولها إلى آخرها، ليست فحسب نوعاً من التواطؤ الذي يقبل بـ«السلام» ومعاهدة وادي عربة، ويناضل ضد التطبيع على قاعدة هذا القبول، بل، أيضاً وبالأساس، الأسلوب السياسي الملائم لخلط الأوراق، والصمت على مؤامرة التوطين.

ولكي نفهم كل هذه القصة، لا بد من طرح السؤال الاجتماعي-السياسي التالي:

النقابات المهنية في الأردن هي في الواقع، قوة سياسية رئيسة، وإذا كنا نعرف أنّ كل قوة سياسية تمثّل، في الأخير، مصالح اجتماعية وعصبية معينة، فما هو التوصيف الاجتماعي-السياسي لقوة النقابات المهنية الأردنية؟

ونغامر بالإجابة فنقول: إنّ النقابات المهنية الأردنية تمثّل، في التحليل الأخير، الفئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة الفلسطينية في الأردن،

وكانت هذه الفئات فيما مضى تشكّل القاعدة الاجتماعية للأحزاب القومية والفلسطينية واليسارية التي كانت تسيطر بالتالي على قيادة النقابات المهنية؛ ثم تحوّلت هذه الفئات الاجتماعية إلى الأسلمة السياسية (١) تحت تأثير الصحوة الدينية بعامة، (٢) وبالنظر إلى أن الحركة الإسلامية الأردنية تحوّلت، نهائياً، إلى كونها الحركة السياسية الممثلة للعصبية الفلسطينية في الأردن. وهذا ما يفسّر، في النهاية، سيطرة الإسلاميين على النقابات المهنية وعلى أحزاب المعارضة معاً. فهذه القوة المركّبة من النقابات المهنية بقدراتها المالية والتنظيمية الفخمة، والحركة الإسلامية بقدراتها الأيديولوجية ومضمونها وامتدادها الفلسطينيين، وبقايا الأحزاب القومية اليسارية الداخلة ـ للأسباب نفسها ـ تحت العباءة الإسلامية.. تمثّل، في الأخير، فلسطينيّ الأردن. وقضيتها الأساسية ليست مقاومة التطبيع، بل (١) تنظيم التضامن العصبوي للبرجوازية المتوسطة الصغيرة الفلسطينية بما يخدم تعزيز مصالحها الاقتصادية وحضورها الاجتماعي وتحقيق شعورها بالقوة والأمان ووحدة الانتماء إلى قوة كبرى. (٢) تأمين تحسين مشاركة هذه الفئات في السلطة السياسية. وهذا ما تفهمه الحكومات ضمناً فتلجأ إلى توزير النقابيين، ومن المعروف، ضمناً، أنّ الحصول على موقع «النقيب» هو طريق للحصول على موقع «الوزير»، والأمثلة لا تحصى.

في واقع الحال، لدينا في الأردن، بالإضافة إلى ازدواجية الهويّة والولاء والتنظيم الاجتماعي والمشاغل والاهتمامات، ازدواجية سلطة، تشعر الحكومات بضغطها وقوّتها. وفي لحظة معيّنة من اكتشافها هذه الازدواجية السلطوية، تفقد الحكومات أعصابها، وتلجأ إلى الصدام مع النقابات المهنية، تحت عناوين أخرى: محاولة تجريد النقابات من قدراتها المالية (محاولة السيطرة الحكومية على صناديق الادخار)، أو محاولة تجريدها من حق العمل السياسي، أو أخيراً محاولة تجريدها من حق «مقاومة التطبيع» وإصدار الأحكام بحق المطبّعين.. إلخ. لكن، كل هذه

العناوين هي عناوين للتكاذب المشترك. فالمسألة هي مسألة ازدواج السلطة، وازدواج السلطة ناجم عن ازدواج الهوية وانشقاق عصبية الدولة. وطالما أنّ هذه القضية عالقة ولا تجد حلاً، فستظل الحكومات تصطدم مع النقابات تحت هذا العنوان أو ذاك، ولا ينجم عن المعركة سوى الغبار وتجديد العامل الرئيس وراء الصدامات، أعني: ازدواجية السلطة.

. . فإذا كان ثمّة عقلاء في هذا البلد، أفما آن أن يواجهوا هذه الحقيقة: إنّ الوجود الفلسطيني في الأردن هو قضية محورية وتحتاج إلى حل دائم. فإذا كان القرار السياسي الأردني قد وافق على «الوطن البديل» فهو لا يستطيع أن يفصّل «الوطن البديل» على مقاسه. فالوطن البديل له استحقاقاته السياسية الكبرى. وهي، بمجملها، تعني قيام كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية على الأرض الأردنية، فلن تستوعب الدولة الأردنية القائمة، الفلسطينيين، سياسياً واجتماعياً. فالاستيعاب الاقتصادي والمعيشي لا يكفي. أما إذا كان القرار السياسي الأردني ضد الوطن البديل، فهذا له استحقاقاته الكبرى أيضاً؛ تبدأ بفك الاشتباك في الهوية، فالمواطنة، فالعودة السياسية. . فالعودة فعلاً.

... حين تكون عمان عاصمة العرب الثقافية ٢٠٠٢
من أجل استراتيجية سياسية للنشاط الثقافي

سوف تداهمنا سنة ٢٠٠٢، حين تسمى عمان «عاصمة ثقافية للعرب» ونحن بلا رؤية ولا استعدادات حقيقية ولا إنجازات بارزة؛ بل لجان ولجان ولجان ونفقات بلا جدوى واحتفالات باهتة للاستهلاك المحلي.

والثقافة شأن أخطر من أن يترك للأدباء والشعراء والموظفين والبروتوكولات والملق والشللية.. إلخ، بينما نحن أحوج ما نكون لهذه المناسبة الثقافية الكبرى، سياسياً. فهل وضعنا استراتيجية للإفادة منها؟ وهل فكر أحد بالتصدي لتحديات المناسبة على المستوى السياسي؟

بصراحة مطلقة نقول إن الأردن ليست له شعبية بين صفوف المثقفين العرب. فالدعاية المكثفة، منذ الخمسينيات، والمرتكزة على أن الأردن «كيان مصطنع» - وهي دعاية ما يزال الأيديولوجست المصري محمد حسنين هيكل، يواصلها - ثم الدعاية التي شنتها المنظمات الفلسطينية، منذ السبعينيات، المرتكزة على خرافة أيلول الأسود، ثم ما صنعناه نحن في معاهدة وادي عربة في العام ١٩٩٤، وما تلاها من سياسات التطبيع الرسمي الساخن مع إسرائيل؛ وذلك كله، مشفوعاً بالعداء الأميركي -

---

* العرب اليوم ٢٥/ ٢/ ٢٠٠١.

الإسرائيلي العميق للكيان الأردني، أدى إلى انتشار صورة عن أردن «صحراوي»، ومصطنع، وبدوي، وفقير ثقافياً، بل هو عبارة عن خلاء اجتماعي تشغله عشائر بدوية، ولاجئون. . من بينهم يأتي منتجو الثقافة! وهذه الصورة الشوهاء سيطرت على معظم التعليقات والمناقشات التي جرت، في الإعلام العربي، بمناسبة رحيل الملك حسين في شباط ١٩٩٩.

وقد كان لي شخصياً شرف القيام بحملة مضادة لهذه الصورة، وما تتضمنه من مفاهيم خاطئة وخطايا، في صحيفتي «السفير» و«النهار» البيروتيتين، وفي محاضرات ولقاءات تلفزيونية وإذاعية في لبنان، وكان ذلك جهداً فردياً، ولكن قوته نبعت من حركته في سياق استراتيجية هجومية تلتزم بالثوابت القومية والحقائق الموضوعية.

وأفضل ما نصنعه لمناسبة ٢٠٠٢ هو أن ننشط جماعياً، وعلى مستوى الدولة، في إطار استراتيجية كهذه، تهدف إلى ما يلي:

(١) التأكيد على تاريخية الكيان الوطني الأردني: وبصورة خاصة تبلوره على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي-الثقافي، في الفصل الأخير من العهد العثماني، حين عكس تبلور الكيان الأردني نفسه في قرار عثماني ـ لم يتح له التطبيق ـ بإقامة ولاية «معمورة الحميدية» في المنطقة التي أصبحت، فيما بعد، إمارة شرق الأردن.

(٢) التأكيد على المساهمة الخصبة والمثابرة للحركة الأردنية وفعاليات المجتمع الأردني في كل مدارج ومفاصل حركة التحرر الوطني العربية، فكراً وممارسة: ابتداء من الثورة العربية الكبرى، والثورة السورية، والثورات الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي إلى فعاليات الحركات السياسية-الفكرية، القومية والبعثية والشيوعية والإسلامية.

(٣) التأكيد على خصوبة التراث الشعبي الأردني في كل حقوله، وثرائه، وإبداعاته، وطابعه الإنساني العميق، وسماته الخاصة، ولونه

الوطني الأردني المميز.

(٤) التأكيد على أن الحركة الثقافية الأردنية كانت وما تزال جزءاً لا يتجزأ من الحركة الثقافية العربية تواكبها في كل مراحلها ومفاصلها وتطوراتها.

(٥) التأكيد على مكانة المبدعين الأردنيين الكبار في الثقافة العربية المعاصرة، وعلى إبداعات الأجيال التالية، والشباب، وفق معايير إبداعية غير بيروقراطية.

ولعل خير وسيلة ثقافية ما تزال: الكتاب. والاستثمار في الكتاب أدوم وأكثر أثراً من الاستثمار في أية وسيلة أخرى، ما يجعلنا ندعو إلى توجيه معظم المخصصات المرصودة لسنة ٢٠٠٢ (للإنفاق على فعاليات وبرامج «عمان عاصمة ثقافية عربية») إلى تمويل برنامج نشر ضخم لطباعة ما لا يقل عن ١٠٠ ألف نسخة من الكتب التالية، وتوزيعها عربياً، وبيعها بأسعار رمزية:

(١) كتاب، تحت إشراف د. محمد عدنان البخيت، حول التكوين الأردني في نهايات العهد العثماني، يستند إلى رسائل الدكتوراة المهمة، المنجزة، بالأساس، برعايته، وهي:

(أ) هند أبو الشعر، إربد وجوارها ١٨٥٠-١٩٢٨.

(ب) جورج داود، السلط وجوارها ١٨٦٤-١٩٢١.

(ج) نوفان الحمود، عمان وجوارها ١٨٦٤-١٩٢١.

(وجميعها نشرها البنك الأهلي الأردني).

(د) محمد سالم الطروانة، تاريخ البلقاء ومعان والكرك ١٨٦٤-١٩١٨ (رسالة ماجستير).

(٢) كتاب، تحت إشراف، د. علي محافظة، حول التكوين الأردني في القرن العشرين بمساهمة سليمان الموسى وهاني الحوراني وآخرين.

(٣) كتاب، تحت إشراف د. أحمد ماضي، عن تطور الفكر السياسي الأردني، ومختارات من الكتابات الفكرية السياسية لمثقفين أردنيين من سائر الاتجاهات.

(٤) كتاب، تحت إشراف د. هشام غصيب، عن تطور الفكر الفلسفي والعلمي في الأردن، ومختارات من الكتابات الفلسفية والعلمية.

(٥) كتاب «أعلام من الأردن» لسليمان الموسى.

(٦) الأردن في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ في كتاب واحد للكاتب نفسه.

(٧) طبعة معدلة وموجزة من موسوعة «معلمة التراث الأردني» للأستاذ روكس بن زائد العزيزي.

(٨) ديوان نمر العدوان وجمهرة أشعار البادية الأردنية.

(٩) مختارات واسعة من شعر مصطفى وهبي التل.

(١٠) رواية «أنت منذ اليوم» وديوان «أحزان صحراوية» للكاتب الراحل تيسير سبول.

(١١) «مختارات قصصية» ورواية «سلطانة» للكاتب الراحل غالب هلسا.

(١٢) مختارات من الرواية والقصة الأردنية الحديثة.

(١٣) مختارات من الشعر الأردني الحديث.

(١٤) دراسة ومختارات من الفن التشكيلي الأردني التراثي والمعاصر.

(١٥) دراسة عن الموسيقى والأغنية الفلكلورية والحديثة.

على أن تصدر هذه الكتب عن دار لها قدرات توزيع في معظم البلدان العربية، في طبعات أنيقة ومحكمة، ويرافق صدورها الجماعي، حملة إعلامية واسعة على نطاق الوطن العربي.

.. في نقد المثقفين الأردنيين
متى كلامُ الغرف المغلقة، كتابةً وحواراً ومواقف؟

إذا كان قدر كاتب هذه السطور وقراره أن يكون "كاسحة ألغام" للفكر السياسي الأردني، فإن الأرض التي نمهدها تنتظر زروع المثقفين الأردنيين. وبالنسبة لي لم أعد أقبض الكلام الذي يقال في الغرف المغلقة، فعلى هذا "الكلام" أن يتحول إلى نصوص وإلى مواقف معلنة، لئلا تظل السياسة في بلدنا مثل "العامية" "والفصحى" لغة للحديث وأخرى للكتابة، وأنا أعرف أنك تعرف أنني أعرف... و... كل هذا التكاذب والملق وال«...»!

الانتهازية؛ التذبذب؛ التناقض بين القول والفعل؛ الحسابات الصغيرة.. هذه، وغيرها، أمراض منتشرة في صفوف المثقفين في العالم الثالث، بيد أننا نلحظ في البلدان التي زرناها أو درسناها، أن هناك سياقاً للحوار الوطني تطرح فيه المشاكل والقضايا الوطنية الكبرى والأفكار بصددها، في محاور وعلى محاور، ما يُطلق حيوية الفكر السياسي على أرض ثابتة تأسيسية للمرحلة التالية في التطور الوطني، وما يجعل المواقف ذات معنى، والفعالية الثقافية ذات جدوى.

---

* شيحان ٣/ ٣/ ٢٠٠١.

في سورية؛ وبمبادرات جماعية شجاعة من أوساط المثقفين، خُلق سياق لحوار وطني حقيقي (بمعنى أنه يطابق القضايا الوطنية الحقيقية). لقد تم تحييد السياسة الخارجية المجمع عليها، وتركيز المناقشة ـ بالنصوص والمواقف المعلنة والبيانات الجماعية ـ حول الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية. وطرحت، بصدد الديمقراطية، وجهة نظر مرجعية (تتمثل في ضرورة العودة الكاملة إلى النظام السياسي الليبرالي) في مواجهة المرجعية البعثية القائمة. وهكذا تمحور الحوار الوطني على نفسه، وعلى حقيقته، وتبلورت الاتجاهات، وتخصبت الأفكار؛ ووجد، بالتالي، سياق فكري ـ سياسي لم يعد بالإمكان القفز عنه، بالرغم من غضب أو اعتراض جهات رسمية.

وفي لبنان، طرحت مسائل اللاجئين، والوجود السوري، وطبيعة النظام السياسي، في نصوص فكرية وسياسية وبيانات ومواقف وسجالات، أظهرت مدى حيوية الفكر السياسي اللبناني، وجدية القسم الأكبر من المثقفين اللبنانيين.

المثقفون الأردنيون، بالمقابل، جسم مشلول: لا يكتبون أفكارهم، ولا يعلنونها على منبر، ولا يجتمعون على موقف علني، ولا يصدرون بياناً، ولا تتملكهم تلك الحمية النابعة من حس المثقف بالمسؤولية إزاء مجتمعه ووطنه. وكنت أحسب أن نجاح الإرهابي أرئيل شارون، الصهيوني اللئيم المعادي للكيان الوطني الأردني، في التربع على رأس القرار السياسي الإسرائيلي، سوف يستنفر المثقفين الأردنيين، ويدفعهم إلى الكتابة وعقد اللقاءات والمنتديات، ويدفع بهم إلى المشاركة الحثيثة في النشاط السياسي. فالتهديد يطال الكيان الوطني. . أي السياق الذي يعيش في إطاره المثقفون، ويعين مصالحهم ونشاطاتهم وفعالياتهم.

إلا أن ذلك "الاستنفار" لم يحدث حتى الآن. فالمثقفون الأردنيون ـ بمن فيهم أساتذة الجامعات ـ موظفون. أعني أنهم أسرى لعقلية الموظف

الميري، ولا يملكون الجرأة الأدبية للإعلان عن أفكارهم. والنشطاء من بينهم الذين كسروا الحاجز النفسي للانسحاق الذاتي والخوف والجري وراء الحسابات الصغيرة، أسرى للأيديولوجيات الإسلاموية والقوموية، بالرغم من أنهم يعلمون، في دواخلهم ـ بل وفي أحاديثهم الخاصة ـ أن هذه الأيديولوجيات ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي جزء من الهجوم الأيديولوجي على الكيان الوطني الأردني.

الأنين.. والصراخ.. والتورية.. والنميمة، ليست مساهمات فكرية ـ سياسية؛ والحسابات الصغيرة لم تعد ذات معنى، لأن الوطني الأردني، في الحسابات الإقليمية والدولية، "فائض عن الحاجة"، وفي أحسن الأحوال "غير مرغوب فيه"، لأن وجوده، بصفته حقيقة اجتماعية ـ سياسية ـ ثقافية، غدا خارج المعادلة الأميركية ـ الإسرائيلية للهيمنة على المنطقة. وهي معادلة أصبحت تأخذ بعين الاعتبار ضرورة إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية، ولكن في الأردن، وعلى حسابه.

إن "الوطن البديل" لم يعد مجرد فكرة أو مشروع، بل هو عملية ديمقراطية ـ اجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية جارية، محصنة بالقرار الأميركي ـ الإسرائيلي، وبالخضوع الأردني. المثقفون الأردنيون لن يُفشلوا، وحدهم، هذه العملية اللئيمة، فهذا شأن الشعب الأردني، بيد أن هناك العديد من المهمات الملقاة على عاتق المثقفين الأردنيين، لم يعد ممكناً تأجيلها، وهي:

* السعي الحثيث إلى اكتشاف الذات الوطنية، ومعرفتها وإدراكها على المستويات التاريخية ـ الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ الثقافية. أعني أنه آن الأوان للمثقف الأردني أن يقرأ وطنه في المصادر والمراجع والناس، وأن يشتبك في حوار العقل والوجدان مع دلالات هذه القراءة، واستنتاجاتها، ووصل ما انقطع بين "ذات" المثقف و"ذات" الوطن. فمعظم المثقفين الأردنيين يعرف عن مصر أو مدغشقر أكثر مما يعرف عن الأردن، ويسبح

في هلام، بلا أرض ولا خندق ولا رؤية.

* الكتابة؛ أي تحويل الأفكار والهواجس والأسئلة إلى نصوص فكرية سياسية، متحررة من الخوف وملق الحسابات، الكتابة من أجل التأسيس للمشروع الوطني الأردني في العقل والوجدان، ومن أجل المقاومة وإحراز التقدم، لامن أجل استجلاب المنافع أو الاستعراض والاصطياد في المياه العكرة.

* وقف هذا الفصام البائس بين ما يقال سراً وما يكتب أو يقال علناً. فالشرط الأول، لكل مساهمة ثقافية وطنية، هو الجرأة الأدبية، ثم الجرأة.. ثم الجرأة. ولا نريد جنرالات كلام، بل نريد حواراً مسؤولاً ومكتوباً، وقادراً، بالتالي، على توليد الجديد في الفكر الوطني.

* التدخل المباشر في السياسة ـ ومن موقع ثقافي ـ لتخصيب السياسة المحلية الجامدة، بالأفكار الجريئة، والبدائل، وتعيين القضايا وتحديد الأسئلة في سياق ملموس هو سياق تاريخية الكيان الوطني الأردني، أي كينونته بصفته حقيقة تاريخية ـ اجتماعية ملزمة للتفكير.. فلا يهرب ـ أي التفكير ـ إلى استيهامات أيديولوجية لا تطابق الوجود التاريخي العياني، ولكنها "تعمل فيه" تعبيراً عن مصالح فئوية وأجندات خاصة.

دسترة حدود المملكة
لدسترة «فك الارتباط»

في تحرّكات هامشية ، بادرت أصوات أردنية من أصل فلسطيني إلى تجديد حديث «وحدة الضفتين». وليس ثمّة ما يدعو إلى أخذ هذه الأصوات بجدية، فالواقع السياسي في الضفة الغربية تجاوز منذ زمن بعيد هذه القصة التي يتمسّك بعض فلسطينيي الأردن باستعادتها بين حين وآخر لتأكيد شرعية الوجود الفلسطيني والمطالب الفلسطينية في الضفة الشرقية، لا شرعية المملكة في الضفة الغربية، كما يوحي العنوان العريض.

ومنذ صدور قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية العام ١٩٨٨ وُجد دوماً من يعارض هذا القرار بين فلسطينيي الأردن «لا الضفة الغربية» وخصوصاً عندما يتعلّق الأمر بالحفاظ على مصالح مستمدة أصلاً من وحدة الضفتين. وهذه كانت دائماً معارضة ملتبسة.

إنّ قادة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» ـ المبعدين من الأردن ـ أكّدوا في غير تصريح علني على مواطنتهم الأردنية ، وحقهم الدستوري في الاحتفاظ بالجنسية الأردنية وقيادة تنظيم فلسطيني في الوقت نفسه،

---

* شيحان ١٧/ ٣/ ٢٠٠١.

استناداً إلى حقوق الفلسطينيين الناجمة عن «وحدة الضفتين». ولعل هذا الموقف أقرب إلى المماحكة طالما لم يرتبط ببرنامج سياسي راهن يعلن أنّ الضفة الغربية هي جزء لا يتجزأ من المملكة، ويطالبها، بالتالي، بتحرير هذا الجزء المحتل من الأراضي الوطنية. ولو كان لـ «حماس» هذا البرنامج لأصبحت بالتالي تنظيماً أردنياً له الحق لا في الوجود السياسي والإعلامي في الأردن، بل في الوجود القتالي أيضاً مثلما هو حال حزب الله اللبناني.

وأطرح هذا الالتباس «الحماسي» ليس من موقع التضاد مع هذا التنظيم المجاهد، ولكن لأبيّن أن موقف السياسيين الفلسطينيين الأكثر احتراماً من العلاقة مع الأردن، هو موقف ملتبس قابل لإعادة التدوير حسب مقتضيات اللحظة السياسية المتغيّرة.

لم يكن قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وليد حدث سياسي طارئ، بل محصلة صراع سياسي طويل بين المملكة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وخلال هذا الصراع الممتد منذ العام ١٩٦٤ انحاز [٩٩] بالمائة من الفلسطينيين والمعارضين الأردنيين إلى جانب المنظمة وحقها في أن تكون «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني». وقد قررت القمة العربية في الرباط، العام١٩٧٤، الاعتراف بالمنظمة ليس فقط ممثلاً شرعياً ووحيداً لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة واللاجئين في سوريا ولبنان... بل للشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده، أي بما في ذلك الأردن، فالمنظمة حسب الميثاق الوطني الفلسطيني وقرار قمّة الرباط، تمثّل أيضاً، الأردنيين من أصل فلسطيني.

وقد تأخّر صدور قرار فك الارتباط من العام١٩٧٤ إلى العام ١٩٨٨، لأنّ الملك الراحل حاول بكل الوسائل أن يستبقي «وحدة الضفتين» بدون جدوى؛ أولاً، لأنّ أغلبية الفلسطينيين وأغلبية الأردنيين، معاً، كانتا مع

الانفصال. وثانياً، لأنّ الوجود السياسي للمنظمة في الضفة الغربية، كان قد تجذّر بحيث حاز اعتراف العرب والمجتمع الدولي، ثم الولايات المتحدة، وأخيراً إسرائيل التي قرّرت، في العام ١٩٩٣، عقد الصفقة الفلسطينية مع المنظمة، لا مع عمّان، اعترافاً منها بالحقائق على الأرض.

لقد أصبحت «وحدة الضفتين»، مجرّد ذكرى، وربما غير سارة لمعظم أبناء الضفة الغربية (الذين لم يعتبروها «وحدة» بل إلحاقاً، بحيث أنّ «المملكة» لم تعد قائمة في الضفة الغربية في اليوم التالي للاحتلال الإسرائيلي لها العام ١٩٦٧..) ولمعظم أبناء الضفة الشرقية (الذين طالما ضغطوا باتجاه الانفصال، لأنهم رأوا دائماً في الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية، خطراً على الكيان الأردني). وقد تصلّبت الوطنيتان الأردنية والفلسطينية، اليوم، بحيث أن أي مشروع كونفدرالي سيحظى من الطرفين بمعارضة جديّة ستعرقله أو تهدمه. ونحن نقترح على الأخوة الأردنيين من أصل فلسطيني الراغبين بالاندماج السياسي في المملكة الراهنة «الضفة الشرقية» البحث عن وسائل أخرى أكثر واقعية، غير تجديد الحديث عن «وحدة الضفتين» أو إحياء «هاشمية فلسطينية» غير موجودة سياسياً بالرغم من أنها تلائم مصالح بعض النشطاء السياسيين من الأردنيين من أصل فلسطيني.

إلاّ أنّ قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، ما يزال بالطبع غير دستوري، ولا بد من «دسترته» ليس فقط لإغلاق الباب الذي يأتي منه الريح، ولكن بالأساس لأنّ قراراً سياسياً بحجم فك الارتباط مع الضفة الغربية لا يجوز أن يظل معلّقاً بدون تغطية دستورية تتيح تعديل القوانين وخصوصاً قانون الجنسية، بما يفك اشتباك المواطنة بين الضفتين، ويضع في النهاية حداً قانونياً فاصلاً بين الجنسيتين، فهذا الحد الآن غير موجود، أو هو التباس قانوني يغطّي «الترانسفير» الواقعي المستمر من الضفة الغربية باتجاه الأردن، وهو أي «الترانسفير» الواقعي

ذاك، ربما كان الأخطر على القضية الفلسطينية والكيان الأردني معاً، من بين كل الوقائع الأخرى التي يؤسس لها المشروع الشاروني.

وقرار فك الارتباط هو بالفعل غير دستوري؛ لأنّ الدستور الأردني ينص على عدم جواز التنازل عن أي جزء من أراضي المملكة، وبما أنّ الضفة الغربية كانت لدى صدور القرار جزءاً من المملكة، فإنّ التنازل عنها غير جائز دستورياً، حتى لو صدر بقرار من الملك، فما الحل؟ هل ينبغي تعديل الدستور بحيث يسمح بالتنازل عن أراضي المملكة؟ معاذ الله، كلا!

إنّ الحل في اجتهادنا يكمن في إجراء دستوري بسيط للغاية، وهو إضافة مادة دستورية تنص على حدود المملكة وكما هي قائمة اليوم، فعلاً: «الضفة الشرقية»، فتكون الضفة الغربية، بالتالي، ليست جزءاً من أراضي المملكة، ويكون قرار فك الارتباط الإداري والقانوني معها، مغطّى دستورياً.. طالما أنّ فك الارتباط لم يقرّر مع جزء من أراضي المملكة.

إنّ حدود المملكة المقرّرة «في إطار الضفة الشرقية» ليست موضع جدل سياسي، والنص عليها في مادة دستورية لا يحتاج من مجلس الأمة إلى أكثر من جلسة واحدة، ولكن الأمر يتطلّب بالطبع عزيمة سياسية تضع حداً للالتباس الدستوري القائم فعلاً حول «وحدة الضفتين» التي ما تزال قائمة دستورياً، بالرغم من زوالها واقعياً وسياسياً.. فدسترة حدود المملكة، تؤدي حكماً إلى دسترة قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وإغلاق هذا الملف المعلّق نهائياً، بما في ذلك تحويل تعليمات «فك الارتباط» من كونها أوامر إدارية إلى تعديلات قانونية دائمة.

الأردن : أولوية الاستنفار ضد شارون والشارونية

يواجه الأردن اليوم جملة معضلات بنيوية، تهدد كيانه ومستقبل شعبه؛ فهناك أولاً، انشقاق عميق في عصبية الدولة، ناجم عن الأردنة القسرية والواقعية لأكثر من مليوني لاجئ ونازح فلسطيني هم في الحقيقة جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، بينما يتجه الإجماع الإقليمي والدولي على توطين هؤلاء سياسياً ونهائياً في المملكة. وهو ما يحظى، للأسف، بالقبول الضمني من قبل السلطات الأردنية، والقسم الرئيس من الفئات البرجوازية الفلسطينية في الأردن.

في الأردن يعيش شعبان، وتتنافس وطنيتان. وهي منافسة تتجه، بالنظر إلى النتائج المحتملة لمفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية والمعضلتين السياسية والاقتصادية في الأردن، إلى صدام أكيد، سوف يدفع الجميع ثمنه الباهظ. ولا يفيد في شيء تجاهل هذه الحقيقة أو كمشها تحت شعار " الوحدة الوطنية " الفارغ من المحتوى.

وهناك، ثانياً، جمود عميق وانحطاط شامل في الحياة السياسية.

وهناك، ثالثاً، تآكل متسارع في القدرات الكلية للاقتصاد الوطني،

---

* العرب اليوم، آذار ٢٠٠١.

يلي مرحلة طويلة من التراجع والجمود، والفشل المتكرر في محاولات حل الأزمة الاقتصادية الهيكلية. وهي جميعاً محاولات وهمية لم تأخذ بعين الاعتبار العاملين الوطني والاجتماعي، وقامت على استيراد أفكار وبرامج لا علاقة لها بالواقع، وعقد الآمال على العوامل السياسية الخارجية والمساعدات والاستثمارات الأجنبية. وهي آمال يتأكد، يوماً إثر يوم، أنه لا أساس لها.

إن الانشقاق في عصبية الدولة والجمود السياسي والتآكل الاقتصادي تتضافر، اليوم، لتعصف بالكيان الأردني؛ ما يتطلب من كل أبناء الأردن المخلصين، التجمع في جبهة إنقاذ، هدفها إنجاز المهمة الكبرى المعلّقة منذ تأسيس الكيان الأردني الحديث، وهي مهمة تحقيق الدولة الوطنية الديمقراطية التي ستشكل الإطار الملائم للتنمية والتقدم في البلاد.

إن إنجاز هذه المهمة يتطلب أولاً فك الاشتباك بين المواطنة الأردنية والمواطنة الفلسطينية. وهو ما ينبغي إنجازه بدون إبطاء، وبدون انتظار الحل النهائي ونتائجه. وكل ما يحتاجه الأمر، الاعتراف السياسي بالحقائق القائمة على الأرض؛ إن حوالي مليوني فلسطيني من اللاجئين والنازحين والمشردين، يقيمون في الأردن. ولهم فيه، مصالح عمل وملكيات وظروف حياة.. إلخ.

والاعتراف بهذه الحقيقة يتطلب عقد اتفاق مع السلطة الوطنية الفلسطينية لمنح اللاجئين والنازحين في الأردن، الجنسية الفلسطينية وجواز السفر الفلسطيني. وتتعهد المملكة الأردنية الهاشمية، بالمقابل، بتقديم الضمانات القانونية والسياسية لتأمين حقوق الفلسطينيين (الذين كانوا يتمتعون بالجنسية الأردنية)، ومنها حق الإقامة الدائمة في أراضي المملكة، وحق العمل، والتملك، والانتساب إلى النقابات المهنية والعمالية، بالإضافة إلى حق العمل السياسي الفلسطيني والمشاركة في الانتخابات الفلسطينية.

إن الاعتراف السياسي بأن فلسطينيي الأردن هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني يطرح قضية عودتهم إلى أرض وطنهم على بساط البحث الإقليمي والدولي، ويفتح الباب أمام النضال من أجل عودة من يريد منهم، وينفي عن مشاريع تحسين البنى الأساسية في المخيمات الشبهات الأساسية.

بعد - وليس قبل - تحقيق المطلب الأول، يُصار فوراً إلى تحقيق إصلاح سياسي شامل يقوم على ما يلي:

أ - الإقرار النهائي بالحريات السياسية والعامة والمدنية، وإلغاء القوانين والتعليمات والإجراءات والأعراف، المانعة للحرية.

ب - إقرار قانون انتخابات قائم على دائرة انتخابية واحدة بالقائمة النسبية.

ج - انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من قبل الشعب.

ثمة مؤشرات أساسية تؤكد أن أطراف مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية (السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر والولايات المتحدة الأميركية) متفاهمة ضمناً، بالرغم من الصعوبات والخلافات العديدة، على آفاق ذلك الحل. وهي في كل الأحوال، وفي أحسن الشروط، تستثني اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن، من حق العودة وممارسته.

ويمثل هذا الاستثناء، في الحقيقة، إفراغاً لحق العودة من مضمونه الفعلي؛ ذلك أن ٤٠ بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين وربما ٩٠ بالمئة من النازحين، مقيمون في الأردن، ما يجعل حق هؤلاء في العودة مجهولاً.

ومما يؤسف له أن السياسة الرسمية الأردنية تساعد الأطراف الدولية والإقليمية على تجاهل حق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بالعودة، طالما أنها تتخذ موقفاً ملتبساً يقول إن هؤلاء هم مواطنون أردنيون.

وتتبنى السلطة الأردنية، جملة من الشعارات الفارغة المحتوى مثل "الوحدة الوطنية" و" الأردنيون من شتى المنابت والأصول" . . إلخ، وذلك للتغطية على ضعف موقفها.

محاصرة شارون

الأمر جَدّ. والأردن يحتاج، اليوم، إلى وقفة رجال وشجاعة، وحكمة. فعندما يغدو رمز العداء الصهيوني للكيان الأردني، الإرهابي أرئيل شارون، رئيساً لوزراء إسرائيل، تقتضي أولويات الحس الوطني السليم أن نطوي خلافاتنا، وأن نستنفر، وأن نتصدى، صفاً واحداً، للتحدي الخطير. الأمر جَدّ. وإعلان شارون بأن «الأردن جزء من إسرائيل» الآن، ليس مجرد تكرار لأفكاره العقائدية الصهيونية المريضة، بل هو ضمن برنامج سياسي راهن عنده. فإذا كان يقيم كل دعاواه السياسية على رفض تقديم أي «تنازلات» للفلسطينيين، فماذا سيعرض عليهم سوى «جمهورية فلسطينية» في الأردن؟! وهو الذي كان هدد مراراً، بإرسال دباباته إلى عمان، من أجل إقامتها!

شارون مثل سلفه الليكودي نتنياهو، يعتبر أن فلسطين والأردن تشكلان معاً إسرائيل التاريخية، التي قسمها الإنكليز، مطلع العشرينيات، إلى دولتين، واحدة لليهود (فلسطين)، وواحدة للعرب (الأردن). وانطلاقاً من ذلك، فهو يرى أن قرار تقسيم فلسطين، العام

---

* العرب اليوم، آذار ٢٠٠١.

١٩٤٧، غير ذي معنى، وأن إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع معناه إعطاء دولتين للفلسطينيين! وإذا كان مستعداً للتغاضي، تحت الضغط الدولي، عن مشروع تهجير الفلسطينيين، جملة، من غرب النهر إلى شرقه، فإن أكثر ما يطمح إليه هؤلاء صيغة من الحكم الذاتي الضيق تحت السيادة الإسرائيلية. والمشكلة الفلسطينية، عنده، ليست ناشئة عن قيام الكيان الصهيوني بالقوة العام ١٩٤٨، ولا عن الاحتلال للضفة والقطاع، العام ١٩٦٧، بل هي ليست عند الإسرائيليين أساساً، وإنما عند الأردنيين، وحلّها واضح وبسيط، وهو إسقاط النظام الأردني، وإقامة الدولة الفلسطينية في الجزء المخصص للعرب من أرض إسرائيل، أي «الأردن»!

فهل ستعتبر الحكومة الأردنية أن نجاح الإرهابي شارون في الانتخابات الإسرائيلية، شأناً داخلياً . . .؟ وهل سيستقبله أولو الأمر في عمان؟ وهل سيتم الإصرار على العلاقات الثنائية، والتطبيع، وإبداء حسن النوايا إزاء العدو الكاسر؟! وهل سنستمر بقبول طلب الأخوة الفلسطينيين الإبقاء على خطوط الاتصال مع تل أبيب، أملاً بتحسين فرص السلام؟!

الأمر جد، ونحن نتوقع من الحكومة الأردنية أن تبادر إلى سلسلة من التحركات والإجراءات لمحاصرة شارون والشارونية، وإسقاطهما، ومما نتوقعه:

ـ إصدار بيان شديد اللهجة يدين انتخاب الإرهابي شارون، لدى انتخابه، ويحمّل المجتمع الإسرائيلي، المسؤولية الكاملة عن اختياره إرهابياً ومغامراً عسكرياً ويمينياً صهيونياً حاقداً لموقع رئيس الوزراء. على أن يكون هذا البيان عنواناً لحملة إعلامية سياسية مستمرة موجهة للرأي العام المحلي والإسرائيلي والعربي والدولي، ضد شارون والشارونية.

ـ تجميد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ووقف كل أشكال

التطبيع والتعاون الثنائي مع دولة يقوم برنامج رئيس وزرائها على إحداث انقلاب في الأردن.

- تشغيل محطة إذاعة بالعبرية، وتركيز حملة إعلامية ضد شارون والشارونية لدى الرأي العام الإسرائيلي.

- التأكيد على الهوية الوطنية الأردنية، ووقف كل أشكال الميوعة والتسيب وعدم الانتباه، فيما يتصل بالرموز الوطنية الأردنية، والتراث الوطني الأردني في كافة الحقول.

- الاعتراف الصريح غير الملتبس بالهوية الوطنية الفلسطينية للاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن، وتشديد المطالبة بحقهم في العودة وإطلاق حرية النضال السياسي والإعلامي والشعبي المتمحور حول شعار العودة.

- إطلاق مزيد من العمل السياسي والإعلامي والشعبي أمام الحركة الوطنية الأردنية.

- تفعيل الجيش الشعبي.

وبكلمة واحدة: الاستنفار ضد شارون والشارونية.

ومن البديهي أن كل ذلك، وغيره الكثير مما هو مطلوب هنا، والآن، لمواجهة التحدي الماثل، يتطلب تنسيقاً منهجياً يصل إلى حد التحالف مع سوريا والعراق، وإلى تفاهم مع السلطة الفلسطينية يحافظ في الآن نفسه، على قدرة الأردن على تقديم الدعم السياسي والمادي للسلطة بدون التورط في تفاصيل اتصالاتها، العلنية والسرية، مع إدارة شارون، أو الانجرار وراءها، في محاولات عقيمة لإحياء العملية السلمية مع هذا الإرهابي المغامر. ذلك أن محاصرة شارون والشارونية، وإسقاطهما، يمثلان مهمة أردنية لامجال للتغاضي عنها تحت أي حجة، بما في ذلك ما يقال، عادة، عن دعم المفاوض الفلسطيني. فالمفاوض الفلسطيني له

ظروفه الخاصة، وقد يضطر لفتح الخطوط مع شارون أو التفاوض معه. أما نحن في الأردن، فشارون والشارونية خط أحمر يشكل التعامل معهما تحت أية حجة، خيانة لبلدنا وشعبنا ومستقبلنا.

المجالي في لحظة تنوير سياسي

يشدد المهندس عبد الهادي المجالي (في محاضرته المهمة في جامعة مؤتة) على «احترامه لجميع الأحزاب الأردنية»، وأظنه يعني ما يقول. فالرجل، وقد انتدب نفسه للعمل على تحقيق ضرورة انتقال النظام السياسي الأردني إلى الحزبية، سيكون معنياً بتأكيد هذه الرسالة المزدوجة: (١) الاعتراف غير الملتبس بشرعية وأهلية «جميع الأحزاب الأردنية» للانخراط في بنية النظام السياسي الأردني. (٢) مخاطبة هذه الأحزاب نفسها بأن أطروحته لا تتجاهلها، ولا تستبعد أياً منها على اختلاف مصادرها الأيديولوجية وبرامجها السياسية.

فالقضية المطروحة لها طابع «وطني دستوري» حقاً، من حيث أنها لا تتعلق بمضامين البرامج والبنى الحزبية، بل بإعادة بناء النظام السياسي الأردني على أسس حزبية.

ولقد أردت إبراز رسالة المجالي تلك، والبدء بها، لأنبه الأحزاب الأردنية، وخصوصاً المعارضة منها، إلى ضرورة إعادة قراءة المجالي بمعزل عن ظلال الماضي، وخصوماته السياسية والشخصية، بل قراءته

---

* العرب اليوم ١٣/ ٥/ ٢٠٠١.

في الهنا والآن، أي في إطار اللوحة السياسية الفعلية الراهنة، وبالتالي الإصغاء الجدي إلى رسالته.

ومحاضرة المجالي ليست ـ ولم نكن نتوقعها ـ قطعة من الأدب السياسي الكبير، فهي مثقلة باللغة الخشبية والتعابير الإنشائية والغموض و«الصمت». وهو ما يجد تفسيره في التربية السياسية للرجل وسيرته الرسمية وموقعه السياسي الحالي في لوحة القوى والصراعات. ومع ذلك، فإن تلك المحاضرة تمثل بياناً جريئاً لمشروع الإصلاح السياسي الذي غدا ضرورة وطنية في بلدنا. وإذا ربطنا هذا البيان بالمعركة السياسية التي خاضها المجالي للاحتفاظ بمنصبه في رئاسة المجلس النيابي، وتمحور خطاب حزبه(الحزب الوطني الدستوري) حول قضايا الإصلاح السياسي، نستطيع القول إننا، على الأرجح، بإزاء تبلور برنامج إصلاحي أكثر مما نحن بإزاء حملة دعائية للباشا، بالرغم من أن«الباشوات» طالما خذلوا الحياة السياسية الأردنية، بالانتقال الفوري، حين تحين الفرصة، من الأداء البرامجي إلى الأداء الشخصي الذي يبعث على الازدراء.

إن النظام السياسي الأردني، يراوح، منذ مطلع التسعينيات، في دائرة الجمود والقلق والعجز عن الانتقال إلى المرحلة الضرورية التالية. فإذا كان ربيع ١٩٨٩، قد أذن برفع الأحكام العرفية، والعودة إلى الحياة البرلمانية، والترخيص للأحزاب السياسية، وتوسيع هوامش الحرية ـ وخصوصاً للصحافة ـ فإن كل هذه التطورات انتهت إلى الارتطام بالقشرة الصلبة للميكانيكية السياسية التقليدية التي استطاعت استيعاب الممارسات الديمقراطية، وتفريغها من الداخل، والاستفادة منها لإضفاء شكل ديمقراطي لقرارات الأقلية في كل المجالات.

فإذا كانت الحكومات ملزمة، دستورياً، بالحصول على ثقة المجلس النيابي، فإن ما جرى، فعلياً، خلال العقد الماضي، أن دور المجلس في

تشكيل تلك الحكومات وبرامجها، ظل هامشياً، بينما ظلت الميكانيكية التقليدية للحصول على الثقة، قادرة على تأمينها بمعزل عن «الاتجاهات» والقوى داخل البرلمان وخارجه، مع اضطرارها، بالطبع إلى توزير نواب بصفتهم الشخصية، لا بصفتهم ممثلين للقوى أو البرامج.

ولم يبادر المجلس النيابي، خلال عقد الديمقراطية، إلى تشريع أو إعادة طرح الثقة بالحكومات. ولم يسقط أي تشريع أرادته الحكومات. ولم يمثل، بالرغم من مواقفه الإيجابية في القضايا القومية، حالة اعتراض جدي على السياسات الخارجية التي يرفضها أو لا يتبناها.

وقد حاول عدد من أعضاء برلمان ١٩٨٩ الجادين، تطوير الأداء النيابي، إلا أن الأداء العام للمجلس ظل تقليدياً. وهكذا، فالعلّة ليست فقط في القانون الانتخابي القائم على مبدأ الصوت الواحد، المصمم لاستبعاد النواب المسيسين، ولكن، بالأساس، في استبعاد المجلس النيابي من البنية الفعلية لصنع القرار السياسي والاقتصادي والإداري. . إلخ.

وإعادة الاعتبار للمجلس النيابي في تلك البنية، وصولاً إلى نظام ديمقراطي لا بد أن تقوم في تركيبتها وآلياتها وقراراتها، على تمثيل الأحزاب السياسية التي غالباً ما يلقى باللوم عليها، لأنها فشلت، خلال العقد الديمقراطي، في تأكيد حضورها وفعاليتها. وفي هذا اللوم الكثير من الظلم، بل واللؤم، من حيث أنه يستخدم منطقاً ثورياً لتمويه منطق استبدادي. فالأحزاب إما ثورية أو دستورية. ويستطيع الحزب الثوري تأكيد مكانته وحضوره بالتضاد مع النظام السياسي برمته، وعلى أساس الدعوة لتغييره. ووسائله، بطبيعة الحال، قد تكون سلمية أو عنيفة، ولكنها لا تقيد نفسها بالقوانين والأنظمة. أما الأحزاب الدستورية، فهي تنتدب نفسها لتمثيل قوى اجتماعية أو اتجاهات سياسية داخل النظام السياسي القائم نفسه، وإذا لم يكن هذا النظام قائماً على الحزبية، فستجد

الأحزاب الدستورية نفسها على هامش اللعبة، فلا القانون الانتخابي يلحظها، ولا ماكنة القرار السياسي تأخذ برأيها، ثم يتكفل وزير الداخلية بمنعها ـ حينما يريد ـ من التنفس.

والأحزاب الأردنية«المعارضة» التي دسترت نفسها مطلع التسعينيات وفقدت الوسائل الثورية، وفي الوقت نفسه، ظلت خارج بنية النظام السياسي، فوجدت نفسها على الهامش، اكتشفت أن اللعبة لم تتغير، فمشاركتها في النظام السياسي، ما تزال تقوم على الأسس التقليدية غير الحزبية.

إن الديمقراطية هي، في النهاية، بنية محددة لصنع القرار. وإذا كنا قد حصلنا، في العقد الأخير، على الكثير من المظاهر الديمقراطية، بما فيها الحق بالإعلان عن معارضة القرار، فإن هذا القرار ما يزال يصنع بآليات غير ديمقراطية: فإن مجموعات قليلة ـ وبعضها يتكون من خمسة أو ستة أشخاص ـ هي التي تصنع القرارات في كل الحقوق. وقد يقال إن هذه الآلية كانت معتمدة دائماً، فما الذي يجعل تغييرها ضرورة أساسية لتجديد النظام السياسي الأردني وتعزيزه.

سأغامر بإجابة مفاجئة وأقول: (١) إن تلك الآلية كان لها حتى نهاية الثمانينيات، مضمون ديمقراطي. فالمجموعات التي كانت تتشكل منها الحكومات، وتساهم في صنع القرارات، على الأقل منذ مطلع الستينيات، كان لها طابع تمثيلي. أي أنها كانت تمثل، موضوعياً، قوى اجتماعية وسياسية واسعة، تفرض نفسها على القرار، وتصوغ مضمونه الأساسي. ففي مطلع الستينيات، ومع حكومة وصفي التل الأولى، طور النظام السياسي الأردني نفسه، بحيث أصبح يقوم على تحالف اجتماعي ـ سياسي بين البيروقراطية المدنية والعسكرية وبين القوى الاجتماعية في الريف والبادية وقسم من الفئات الشعبية في المدن، وقد تبلور هذا التحالف في دولة القطاع العام ذات الدور الاقتصادي الاجتماعي، ،التي

تأخذ على عاتقها تأمين التعليم والطبابة والوظائف وتطوير البنى التحتية . . إلخ . وإذا كان قرار هذه الدولة يصنع بين أيدي الأقلية فهي كانت ملزمة، بنيوياً، بالتعبير عن المصالح الاجتماعية للأكثرية، مقابل تأييدها للسياسات الخارجية للدولة، وقبولها عدم المشاركة في القرار السياسي .

(٢) بيد أن كل ذلك أصبح من الماضي، فالدولة الآن هي دولة القطاع الخاص، وهي تنسحب من دورها الاقتصادي ـ الاجتماعي، فلم يعد «القرار» يأخذ بالاعتبار المصالح الاجتماعية للأكثرية، بينما ظل في أيدي الأقلية غير المنتخبة والتي لم تعد تمثل الآن سوى قسم من رجال الأعمال، بل وأحياناً سوى نفسها . ولذلك، أصبح الإصلاح السياسي ضرورة ملحة تنتصب أمام النظام السياسي الأردني . والخطوة الأساسية لتحقيقها هي الانتقال إلى الحزبية(نظام انتخابي حزبي بالكامل يقود إلى حكومات حزبية) . فالإبقاء على« القرار» بين أيدي مجموعات غير منتخبة ومنبتة الصلة عن القوى الاجتماعية الأساسية، يجعله معلقاً في الهواء، ويؤدي ليس فحسب إلى الفوضى السياسية، بل وأيضاً إلى التفكك السياسي والاجتماعي والوطني .

والمجالي، يتلمس بـ «الصمت» والإيماء والتصريح، كل ملامح هذه اللوحة، وينتدب نفسه للتعبير عن ضرورة إصلاحية، لم يعد ممكناً تأجيلها . فهل تلتقط أحزاب المعارضة، لحظة التنوير هذه للضغط بالاتجاه نفسه، أم أنها ستظل أسيرة الأجندات غير الأردنية، فتزداد انكماشاً وتهميشاً؟!

الحاجة إلى لحظة صِدَام ..

يوم الجمعة الماضي [١١ أيار ٢٠٠١] كان يوماً حكومياً ـ إخوانياً بامتياز. فقد اصطدم الطرفان وبعنف، بقوتهما الذاتية: «الإخوان» بدون المعارضة العلمانية أو التعاطف الجماهيري. والحكومة بدون مساندة سياسية من نادي الحكم أو القوى السياسية الحليفة أو الصحافة «باستثناء أصوات قليلة مدفوعة».

ما القصة؟ ولماذا كان هذا الصدام الدامي؟

نظن أنّ الطرفين كانا ـ وربما ما يزالان ـ بحاجة إلى هذا الصدام.

ـ حكومة المهندس علي أبو الراغب تريد أن تؤكد حضورها وتبعث برسائل القوة إلى جميع خصومها خارج نادي الحكم وداخله.

ـ والإخوان يريدون العودة إلى صدارة الحياة السياسية بعد جملة هزائم.. بينما الانتخابات النيابية على الأبواب.

والآن.. إلى القصة من أوّلها..

فقد فقدت حكومة أبو الراغب، أعصابها، فلجأت إلى استخدام

---

* شيحان ١٩/ ٥/ ٢٠٠١.

القوة المفرطة غير المبررة لقمع تجمّعين سلميين صغيرين دعا إليهما حزب جبهة العمل الإسلامي بعد صلاة الجمعة [١١ أيار ٢٠٠١] في المحطة وصويلح.

معظم أهالي المدينة كان في منأى عن الحدث الذي أبرزته وسائل الإعلام العربية والعالمية، وبفضل ذلك تصدّر قائمة الاهتمامات المحلية. الصورة من الخارج يمكن تبسيطها، بالطبع، على النحو التالي: الحكومة الأردنية تقمع فعاليات معاضدة للانتفاضة الفلسطينية، حفاظاً على الاستقرار شرقي النهر، اللازم لتقديم مساعدات حقيقية للسلطة الوطنية الفلسطينية ودرء فوضى داخلية يستفيد منها مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون لتحويل الصراع إلى أردني ـ فلسطيني. أو ببساطة يلاحظ آخرون أن الحكومة الأردنية تنفذ التزاماتها إزاء الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، بيد أنّ التأزم الحاصل مرتبط في الحقيقة بالأزمة السياسية الداخلية التي تشهدها البلاد وعناوينها: التغيير الحكومي، والانتخابات العامة، ومشروع الإصلاح السياسي.

حين تشكّلت حكومة أبو الراغب قبل أقل من عام حدّدت لنفسها بالدرجة الأولى مهمّات اقتصادية، وضمّت الحكومة بالإضافة إلى أبو الراغب (وهو رجل أعمال معروف وعضو في البرلمان) فعاليات قادمة إلى السياسة من القطاع الخاص والبنوك. ومن الناحية السياسية، فإنّ القسم الرئيس من عناصر التشكيلة الوزارية، معروف باتجاهاته الليبرالية، وبعدم تورطه بعلاقات مع إسرائيل أو التدخل في الشأن الفسطيني. وكذلك بموقفه الإيجابي من ضرورة استعادة العلاقات الاقتصادية بين الأردن والعراق، وهي التي تضررت وتضاءلت في النصف الثاني من التسعينيات جرّاء انفراط التحالف السياسي بين عمان وشريكها الاقتصادي الأول «العراق» اعتباراً من خريف العام ١٩٩٥.

وقد عبّرت حكومة أبو الراغب بتوجهاتها وتشكيلتها، عن الاتجاهات

المتكوّنة لدى الملك عبدالله الثاني الذي تبنّى شعار «الأولوية للاقتصاد»، وهو ما يعني : « الأولوية للداخل» بما في ذلك إخضاع السياسات الخارجية لهذه الأولوية، في سياق التحرر من إرث استراتيجية التدخل في الشأن الفلسطيني « الذي استوجبته تحالفات متناقضة مع إسرائيل من جهة، ومع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من جهة أخرى». وفي الشأن العراقي، صمّم الملك عبدالله الثاني والمسؤولون الأردنيون، على تحقيق المصالح الأردنية في التقارب مع بغداد، بغض النظر عن الضغوط الأميركية.

وإذا كان البرنامج الاقتصادي الأردني القائم على العلاقات العامة والدعاية للتشريعات والتسهيلات الملائمة لاجتذاب الاستثمارات العربية والأجنبية بالأساس مشكوكاً في جدواه لافتقاره للدقة، وتجاهله ضرورة إحداث إصلاح اجتماعي ـ سياسي شامل، لا غنى عنه لكل برنامج تنموي، فقد انهار برنامج حكومة أبو الراغب سريعاً تحت وطأة انهيار مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية في كامب ديفيد ـ ٢، وانفجار انتفاضة الأقصى [٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠].

لقد عادت السياسة إلى السيطرة على الشارع الأردني الذي شهد مئات الفعاليات الجماهيرية الغاضبة التي أربكت الحكومة «الليبرالية» ووضعتها أمام الاستحقاقات الأمنية بالدرجة الأولى، وبينما انشغلت الدبلوماسية الأردنية في محاولات حثيثة لإطفاء الحريق في فلسطين واستعادة حيوية «العملية السلمية» كان الحريق يشتد ويعصف بالاستثمارات القليلة المتاحة، وبالموسم السياحي المأمول، وبكل برنامج الدعاية لتحفيز الاستثمار الداخلي.

أكثر من [١٥٠] ألف مواطن فلسطيني هاجروا من الضفة الغربية باتجاه الأردن، خلال الأشهر الستة الأولى من الانتفاضة، ولا يمثل ذلك سوى واحد من الآثار الضاغطة على عمّان جرّاء القمع الإسرائيلي الهمجي

للشعب الفسطيني في الأراضي المحتلة بالإضافة إلى التحدي السياسي الكبير الذي يمثّله انتخاب شارون ـ المعادي للكيان الأردني وصاحب مشروع الوطن البديل ـ لرئاسة حكومة الإجماع الإسرائيلي .

على صعيد آخر فإنّ بغداد التي تمتّعت في الأشهر الأخيرة من عهد الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون بسلسلة من الانفراجات الإقليمية «وخصوصاً في العلاقات المستجدة مع مصر وسوريا» لم تستقبل المبادرة الأردنية نحوها بأحضان دافئة، بل وأيقظت فجأة كل اعتراضاتها المضمرة على السياسات الأردنية «وخصوصاً لجهة العلاقات مع إسرائيل» .

وبالرغم من أنّ أبو الراغب كان أول رئيس وزراء عربي يزور العاصمة العراقية، وبالطائرة، منذ حرب الخليج الثانية، ويعلن فيها رغبة عمّان بتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق، فقد اتبعت القيادة العراقية، نهج الغموض السلبي فيما يتصل بتفعيل تلك العلاقات فعلاً . لقد اتضح أنّ عمّان لم يعد لها الأولوية في بغداد، بل إنّ الرئيس العراقي صدام حسين في رسالته إلى القمة العربية في عمّان [٣٠ آذار ٢٠٠١]، نوّه إلى إشارة سياسية ذات مغزى، بثورة [١٤ تموز١٩٥٨] التي أطاحت بحكم الهاشميين في العراق .

لقد كانت حكومة أبو الراغب بالطبع مترددة في الإقدام على بعض الخطوات التي طلبتها بغداد، وقد استطاعت الضغوط الأميركية أن تلجم الحكومة الأردنية، تجاه صيانة وتسليم الطائرات العراقية الرابضة منذ العام ١٩٩٠ في الأردن أو تجاه تسيير خط طيران منتظم بين العاصمتين «أعلن مؤخراً» .

***

الإخفاقات المتواصلة التي منيت بها حكومة أبو الراغب أضعفتها ، بينما أرهقتها الأحداث السياسية الكبرى في المنطقة، وخصوصاً أنّ تشكيلتها الأساسية تتكوّن من غير السياسيين . ومنذ مطلع نيسان

الماضي، أي فور مغادرة آخر الزعماء العرب المشاركين في قمة عمّان، بدأت حملة مكثفة من « الإشاعات» شبه الرسمية حول تعديل حكومة أبو الراغب، أو حتى تغييرها . وبينما تزايدت الضغوط من قبل مراكز القوى لترحيل الحكومة، فقد ازدادات هذه تصلّباً، وأبدت ميلاً استثنائياً للقمع الداخلي لتأكيد حضورها وهيبتها .

وتُتّهم حكومة أبو الراغب ـ وليس من غير حق ـ بأنها عملت «وتعمل» على تسويف الإعلان عن عقد الانتخابات النيابية العامة في موعدها في تشرين الثاني المقبل، من أجل إتمام صفقة مع المجلس النيابي تتضمن التمديد له، مقابل دعمه لبقاء الحكومة في السدة. وتناولت التحليلات الصحفية والتصريحات والبيانات، هذا الاتجاه بالنقد. ولم يشفع للحكومة البدء بتحريك الحوار حول قانون الانتخابات العامة الجديد الذي تلحّ المعارضة على إنجازه منذ العام ١٩٩٧، ووُصفت هذه المبادرة بأنّها تمثل مسعى جديداً من الحكومة لعرقلة إجراء الانتخابات النيابية العامة في موعدها بحجة ضرورة التمديد للمجلس الحالي وقتاً كافياً لإنجاز القانون المطلوب.

***

وبينما تترنح حكومة أبو الراغب تحت الضغوط الخارجية والداخلية، وجدت الحركة الإسلامية نفسها مضطرة للتحرّك لإنقاذ حضورها السياسي في الشارع الأردني الذي شهد تراجعات مؤلمة هذا الربيع، حين خسر الإسلاميون في أربعة مواقع انتخابية مهمة: نقابة الأطباء، ونقابة المهندسين، وطلبة جامعة مؤتة، وطلبة الجامعة الأردنية، لمصلحة الاتجاهات القومية واليسارية والوطنية، فيما بدا أنّه اتجاه عام لاستعادة القوى العلمانية لمواقعها في الحياة السياسية الأردنية، بعد عقد من الهزائم أمام الإسلاميين.

وقد اختارت الحركة الإسلامية كالعادة، التصعيد على نحو يحظى

بالإجماع الشعبي : القضية الفلسطينية ، فتقدّمت بعدة طلبات للحكومة لتنظيم فعاليات مساندة للانتفاضة، بدون جدوى، ما اضطرها إلى التحرّك، أخيراً، بدون استئذان .

وبينما ينسّق الإسلاميون نشاطاتهم هذه ، في العادة، مع القوميين واليساريين، فقد اختاروا هذه المرّة، مناسبة لها طابع ديني «ذكرى فتح بيت المقدس»، ونظموا، منفردين، نشاطين سلميين يوم الجمعة [١١/ ٥/ ٢٠٠٠] بدا للحكومة، الحساسة جداً لانفراط هيبتها الداخلية، أنهما يمثلان ضربة سياسية لقرارها منع المسيرات والتجمّعات الجماهيرية، فردّت، وقد فقدت أعصابها، بقوة مفرطة حوّلت النشاطين المحليين إلى حدث إعلامي وسياسي على الصعيد العربي. وبذلك تكون حكومة أبو الراغب قد وقعت في الفخ الأخير، ولم يعد أمامها بالفعل سوى الاستجابة لمطلب الإسلاميين باستقالتها. أما هؤلاء فربما كان في هذه المواجهة ما قد يساعدهم على استعادة المبادرة في الحياة السياسية الأردنية من جديد.

التشتت عن المحور .. إلى الصفر السياسي

يوم الجمعة (١٨/ ٥/ ٢٠٠١) حكومة المهندس علي أبو الراغب، الضعيفة والمترددة، تعود عن خطأها وتسمح للإخوان المسلمين إقامة مهرجان خطابي في ذكرى نكبة فلسطين.

ما يطرح، تواً، التساؤل: هل كان مثل هذا المهرجان في الجمعة السابقة (١١/ ٥/ ٢٠٠١) يهدّد الأمن الوطني الأردني، مما استوجب قمعه بشدّة، ثم لم يعد مثيله، خلال أسبوع، كذلك؟

فأين الرؤية السياسية، بل أين البصر والبصيرة؟

عبدالمجيد ذنيبات بلهجة «المنتصر» يقول: «الرجوع عن الخطأ فضيلة»، فماذا عن أخطاء الإخوان المسلمين في المهرجان وما يتبعه:

ـ ما المعنى السياسي لتمثيليات الملثمين الهزلية أثناء المهرجان؟

ـ وما هي السيكولوجيا السياسية التي تدفع بشبان مهووسين إلى محاولة قطع طريق جرش بعد المهرجان، والانتقال اللاشعوري من لحظة التضامن مع الانتفاضة إلى لحظة الصدام مع رجال الأمن الأردنيين، وكأنهم «العدو».

---

* شيحان ٢٦/ ٥/ ٢٠٠١.

المحاولة التالية، هدفها التفكير في العمق، في هذه الظواهر السياسية الأردنية المبتلاة بما نسميه «قانون التشتّت عن المحور» بحيث تكون محصّلتها، دائماً، صفراً. وأظن أنّه آن الأوان لتشكيل جبهة واسعة لتفكيك آليات هذا القانون، ونبذه كلياً، وصولاً إلى انتظام السياسة الأردنية على محاورها، في عملية بنائية تقدّمية هدفها المركزي تحقيق المشروع الوطني الأردني الذي ما يزال معلّقاً يدور على نفسه ويجهض نفسه بنفسه.

ـ ما هو محور السياسة الأردنية في الهنا والآن؟

هل هو «دعم» السلطة الفلسطينية وإحياء «العملية السلمية» كما يقول الخطاب الحكومي، أم هو «دعم» الانتفاضة، كما يقول الخطاب المعارض.

لا هذا ولا ذاك يمثلان في الحقيقة، محور السياسة الأردنية، وذلك لأنّ الوزن السياسي الإجمالي للمملكة، حكماً ومعارضة، غير قادر على التأثير المحوري في الأحداث الفلسطينية؛ وأكثر ما نستطيع، في هذا المجال، هو السعي إلى عزل حكومة الإرهابي أرئيل شارون، والمساهمة في إسقاطها، عبر التصعيد الدبلوماسي الرسمي المتدرج إلى تجميد «معاهدة وادي عربة» بحيث ندفع بالولايات المتحدة الأميركية والقوى الإسرائيلية المعتدلة إلى لحظة مراجعة لسياسات التأييد العلني والضمني للنهج الشاروني.

وسوى ذلك، سوى هذه المحاولة الجادّة التي تحتاج إلى إجماع وطني وعزم سياسي كبيرين، لا نجد أن مداخلاتنا الأخرى، الحكومية والمعارضة ذات جدوى، فليس للدبلوماسية الأردنية ذلك الوزن الإقليمي والدولي الذي يمكنها من لعب دور «الإطفائي» في فلسطين.. بل إنّ حجم الارتباطات والعلاقات والمصالح بين غزة وتل أبيب، هي أكبر بما لا يقاس مما هو بين عمّان وتل أبيب، فليس هناك ما نفعله بين الطرفين. ومن جهة أخرى، فإنّ مئات المظاهرات الصاخبة والمهرجانات الغاضبة وخطابات

الجهاد والاستشهاد، لن يكون لها، في النهاية أي وزن سياسي إلاّ إذا كانت تهدف إلى إقدامنا على حرب ليس لدينا القدرة على تحقيق أهدافنا من ورائها، بل أهداف العدو، أو خلق حالة من الفوضى السياسية الداخلية التي ستكون هي بالذات الهدية التي ينتظرها الإرهابي شارون.

أما إذا كان الهدف يتعلّق بالصراع السياسي على الساحة الفلسطينية، فهي خارج مرمى فعالياتنا، لأنها محكومة بمعادلاتها الخاصة التي تتحكم فيها السلطة الفلسطينية. وإذا كانت فعاليات التضامن مع الشعب الفلسطيني، بحدّ ذاتها، مطلوبة وضرورية؛ فقد علمتنا التجارب ـ خصوصاً في خريف العام ٢٠٠٠ ـ أنّ هذه الفعاليات سوف تتجه في النهاية، وبغض النظر عن حسن النوايا، إلى تصفية حسابات سياسية داخلية تحت يافطات التضامن مع فلسطين، ليس فقط لأنّ المتظاهر الغاضب والعاجز والضائع الهوية في عمّان سوف يتماهى، سيكولوجياً، مع المتظاهر في الأرض المحتلة، فينتقل من دون وعي منه، من الحالة السياسية لمواطن أردني يتضامن مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إلى شعوره الصلب بنفسه بصفته فلسطينياً بعيداً عن «الميدان» من جهة، مختزناً من جهة أخرى، «انتفاضته» و«ميدانه» الخاصين ضد الدولة الأردنية التي لا يستطيع أن يفهمها، طالما هي تعتبره في آن واحد، أردنياً وفلسطينياً، فهو بصفته «أردنياً» ينضوي في تنظيم أو تأييد أو فعاليات الإخوان المسلمين، ولكنه بصفته فلسطينياً مؤجّلاً، سوف ينفلت لاشعوره للتماهي مع شقيقه في الأراضي المحتلة. . ولكن، ضد الدولة الحاضرة في الهنا والآن، وهي الدولة الأردنية، وضد «صورة» رجال الأمن الميدانيين في ذلك الهنا والآن، أي رجال الأمن الأردنيين، ثم يتفاعل كل ذلك مع المشكلة العويصة للانقسام الأهلي التي تشق عصبية الدولة الأردنية، وتتفاقم بلا حل. وهي مشكلة تفرض نفسها، شئنا أم أبينا، في ديناميكية سياسية تتطابق تماماً مع المشروع الشاروني، مهما كانت يافطاتها: «الحقوق المنقوصة» أو

الديماغوجية القومية أو الحماس الإسلاموي بما في ذلك تمثيليات الملثمين الهزلية.

وهذا لا يعني، بالطبع، أن لا نستمر بالضغط وبدون كلل، من أجل قرار أردني بالتصعيد السياسي الدبلوماسي ضد إسرائيل، انتقالاً من وقف الاتصالات السياسية إلى القيام بحملة دولية وإلى قطع كل أشكال العلاقات الثنائية التي تورطنا فيها منذ معاهدة العار في وادي عربة العام ١٩٩٤.

هذا هو ما يستطيعه الأردن.. وهو، على تواضعه، يحتاج إلى إجماع وطني أصيل، وجرأة سياسية، وتضحيات جسام لا بد منها، وهو يحتاج، قبل ذلك وبعده، إلى خروج السياسة الفلسطينية من الغموض واللعب على الحبال، إلى قطيعة مع «أوسلو» ومع نهجها، وإلى قطع كل العلاقات مع إسرائيل والتمحور حول هدف واحد هو إنهاء الاحتلال بدون قيد أو شرط، وهو ما يتيح للحركة الوطنية الأردنية، الدفع باتجاه وضع إمكانات الدولة الأردنية في خدمة هذا الهدف المحوري، بدون الخوف من مفاجآت.. مثل أوسلو ١٩٩٣.

حسناً.. نعود إلى سؤالنا الأول: ما هو محور السياسة الأردنية في الهنا والآن؟ ونجيب بأن هذا المحور يتمثّل في عملية الإصلاح السياسي؛

أولاً: لأن الدولة الأردنية في هذه اللحظة المحرجة من تطورها، تحتاج، قبل كل شيء، إلى مأسسة صنع القرار في سائر المجالات، بحيث لا يظل في أيدي مجموعات قليلة معزولة عن كل ارتباط سياسي ـ اجتماعي، ومعفاة من كل مسؤولية؛ وبحيث يكون معبراً، بدقة، عن موازين القوى الداخلية الفاعلة في البنية الأردنية، والقادرة على ترجمة وجودها ومصالحها في مؤسسة القرار، التشريعية والتنفيذية.

ثانياً: لأنّ الدولة الأردنية التي تعيش مأزق العجز عن تحقيق قفزة تنموية

لم يعد ممكناً تأجيلها، تحتاج من أجل هذه المهمة، إلى توفير بيئة اجتماعية ـ سياسية مستقرة «نسبياً»، وجودها يمثل الشرط الأول لتحقيق المشروع التنموي، مثلما تحتاج إلى التحشيد الديمقراطي لكل الطاقات والجهود والمبادرات وراء هذا المشروع.

ثالثاً: لأنّ الدولة الأردنية لا تستطيع أن تستمر وهي تتجاهل الصراعات الداخلية التي لا بد من الاعتراف بوجودها، وتنظيمها في أطر ديمقراطية سلمية مستقرة؛ هي، وحدها التي تكفل عدم انفجارها المفاجئ في هذه اللحظة الإقليمية الدولية أو تلك.

إلاّ أنّ «قانون التشتّت عن المحور»، والذي يحكم السياسة الأردنية، يظل يفعل باتجاه الاستنفار وهدر الجهود والقوى على محاور وهمية، تشتبك، في ظلالها الرمادية، الحكومات و«المعارضات» في تواطؤ موضوعي على طمس المحاور الحقيقية للسياسة الأردنية: الإصلاح السياسي، الديمقراطية الاجتماعية، التنمية في وطن نهائي سيد قادر على حماية حدوده، ومساعدة أشقائه وإسعاد شعبه.

مثقف كويتي يستأسد على الأردن

كتب الأستاذ محمد الرميحي، الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب في الكويت، مقالاً في صحيفة «النهار» اللبنانية (٢٣/ ٥/ ٢٠٠١) تحت عنوان «الأردن بين عض الآذان وعض الأصابع» حاول، خلاله، أن يستنتج من حادثة النائبين (العبادي - مراد)، ومن صدام الشرطة مع المتظاهرين في مخيم البقعة، وجود أخطار لاعلى الاستقرار الأردني فقط، بل على الدولة الأردنية نفسها، في سياق تحليل يستعيد الكليشيهات المتداولة في الثقافة السياسية العربية حول الأردن نشأة وتاريخاً.

ما هو هدف الرميحي من هذا المقال المكتوب على هامش زيارة الملك عبد الله إلى الكويت؟ هذا ما سنعرفه تالياً:

ربما كان الأردن من أسوأ البلدان العربية حظاً، من حيث تكوين صورته في وعي المثقفين العرب، واللافت أن هذا الوعي ظل جامداً إزاء القيام بمقارنة تاريخية عيانية للحالة الأردنية، بالرغم من التحولات الكبرى التي شهدها العالم والوطن العربي في العقود الثلاثة الأخيرة والتي أدت إلى

---

* شيحان ٢/ ٦/ ٢٠٠١.

تفكيك أيديولوجيات وفكرويات وصور ثابتة كانت تتحكم بذلك الوعي، بل إن قسماً كبيراً من المثقفين العرب، كان قد عاين «الحالة» من قرب ومراراً، فقام بزيارات عديدة إلى الأردن، وشارك في ندوات ونشاطات أردنية وحاور مثقفين أردنيين. ومع ذلك فإن صورة البلد، عنده، ماتزال مطبوعة بطابع الدعاية الناصرية في الخمسينيات والستينيات، والدعاية الفتحاوية في السبعينيات.

وهاتان، بصفتهما تلك، قامتا على جملة من التبسيطات المخلة، والمغالطات، والخلط المتعمد بين «البلد» و«الدولة» ومن ثم بين «الدولة» و«النظام السياسي» بالإضافة إلى المحاكمات السيئة النية والترهات المعهودة في الحملات الدعائية العربية. ويقتضي الإنصاف القول إن الدعاية الرسمية الأردنية المضادة، كانت تستخدم الأساليب نفسها، إلاّ أنها لم تؤثر، لأسباب عدة، في تشكيل صورة مصر أو صورة «فتح».

***

وبالرغم من أن الأستاذ الرميحي، استطاع أن يتحرر من إسار الأفكار المسبقة أحياناً، فيلاحظ أن الأردن «حقيقة تاريخية لا تتأثر بالأشخاص؟» ويلاحظ دور «النخبة الأردنية» المهم في تاريخ الأردن الحديث، فإنه ظل، في مجمل تحليله عن الأردن، خاضعاً للكليشيهات الخشبية، ومنها قوله: «لقد كان الأردن ضرورة بريطانية في مرحلة من تاريخ العرب الحديث» ثم أصبح، حسب زعمه، «ضرورة إقليمية».. هذا من الخارج.

وأما من الداخل فإن الحقيقة الأردنية الأساسية تكمن في «تعدد المنابت والأصول» فيرجع الكاتب نجاح التجربة الأردنية إلى أن «الأردنيين على اختلاف منابتهم وأصولهم العرقية والفئوية والدينية، شكلوا الدولة الحديثة، بالتراضي..» وهو يخشى (لافتاً إلى حادثة «عض الآذان» في البرلمان الأردني والمصادمات مع متظاهري المخيمات) من «اهتزاز هذا النسيج» الذي «ربما يعرض الأردن الحديث لمخاطر حقيقية».

الأردن، في التحليل الأخير عند الرميحي، نشأ عن ضرورة بريطانية، واستمر لضرورة إقليمية. فالعامل الخارجي حاسم في وجوده واستمراره واستقراره، يعززه تماسك الموزاييك الديموغرافي الداخلي أو يهدده انفراط عقد الأقليات التي يتشكل منها الأردنيون، فالأستاذ الرميحي لا يستخدم تعبير "الشعب الأردني" إطلاقاً.

نشأ التكوين الأردني الحديث ـ كما هو معروف ـ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر جراء جملة تفاعلات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وإدارية، انتهت إلى تحديد ملامح البلد الذي أراد العثمانيون، قبيل انفراط دولتهم، الاعتراف به، ولاية موحدة. وخلافاً للسذاجة الشائعة، فإن اتفاقية سايكس بيكو لم تقرر وجود الأردن، بل حدوده السياسية التي لم تراع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للبلد، ولا مصالحه الاستراتيجية، بل مصالح الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي.

ولا يعني تمسك النخبة الأردنية ـ الوحدوية النزعة ـ في الأعوام ١٩١٨ و١٩١٩ و١٩٢٠، بوحدة سورية الطبيعية، أنها لم تكن تعي حقائق التكوين الوطني الأردني. لذلك، فقد اتجهت، بعد هزيمة مشروع المملكة السورية، إلى بلورة مشروع إنشاء الدولة الأردنية قبل مجيء الأمير عبد الله، والتوصل إلى التسوية التاريخية بإنشاء إمارة شرق الأردن.

ولا يستطيع المرء أن يفهم كل الأحداث السياسية اللاحقة إلى الآن، بدون التعرف، بالملموس، على الشبكة المتينة للتكوين الوطني الأردني التي شكلت، دائماً، قلب الدولة الأردنية المعاصرة والأساس في تكوين الشعب الأردني الذي لا يتكون من موزاييك ديموغرافي، بل من كتلة مترابطة ذات خصوصية وطنية، من العشائر العربية من المسلمين السُنّة والمسيحيين، الذين انتظموا تقليدياً، في علاقات مركبة على أسس عشائرية لا دينية. وقد صهرت هذه الكتلة، بصورة طبيعية، جماعات صغيرة وافدة من الأقطار المجاورة ومن الشركس والشيشان والأرمن، في

إطار "الشعب الأردني" الذي استضاف، ولم يدمج، قسماً من الشعب الفلسطيني هُجِّر إلى الأردن قسراً بسبب قيام الكيان الصهيوني العام ١٩٤٨ أو بسبب العدوان الإسرائيلي العام ١٩٦٧، أو حرب الخليج الثانية العام ١٩٩٠.

ليس ثمة أردن معلق على الحبال الإقليمية والدولية، إذن، بل وطن راسخ الجذور التاريخية، وشعب موحد يدرك نفسه كذلك ولا ينقسم على أسس إثنية أو دينية أو جهوية، بل على أسس اجتماعية - سياسية.

ولكن، لماذا يزعج الأستاذ الرميحي نفسه، بكل هذا، طالما أن الكليشيهات حول الأردن جاهزة، ويمكن إعادة ترتيبها حسب المراد، لإنتاج "علم" بالحالة الأردنية من توقيع أستاذ كبير!

***

لاعضّ الآذان في البرلمان ولاعض الأصابع في "البقعة" يمكنهما أن يشكّلا، جوهرياً، خطراً على الدولة الأردنية التي تديمها عصبية وطنية متماسكة، وإن تكن متصارعة سياسياً - وبغض النظر عن قوة النظام السياسي أو ضعفه أو ارتباطاته أو سياساته - وإذا عجز الباحث عن الاقتراب من حقيقة السياسة الأردنية هذه، فلن يفهم، مثلاً، كيف أن رحيل الملك حسين، العام ١٩٩٩، على ثقله (وما رافقه من تغييرات) لم يكن ذا أثر حاسم في بنية الدولة الأردنية، وهو ما يشير إليه الأستاذ الرميحي بإعجاب، ولكنه يرجعه، بالأساس، إلى كون الأردن مايزال «ضرورة إقليمية».

***

. . فما الذي يريده الأستاذ الرميحي في النهاية، وما هو دافعه للكتابة عن الأردن الآن؟

دعونا نقرأ: «من المهم أن لا يرى الأردن نفسه منشغلاً بقضايا عربية

عالقة شديدة التفجر، وأن يجد في هذا الانشغال مهرباً من الاستحقاقات الداخلية الشديدة الدقة والحساسية والتي تتطلب الضبط كما تتطلب التوازن الفعّال. وينبغي ألا يزين أحد للأردن ذلك الدور، حتى لا يبعثر جهده خارج دائرة الضرورات كما فعل البعض في السابق فخسر نفسه».

الكاتب، إذن، يحذر عمّان من القيام بدور الوسيط بين بغداد والكويت، أي، ضمناً، من ممارسة أيّ ضغط على الأخيرة باتجاه المصالحة بين البلدين، مذكراً القيادة الأردنية بأن الوضع الداخلي الهش للأردن، يدعوه للاهتمام بنفسه، ومراعاة أخطار انفجار تركيبته الديموغرافية من "شتى المنابت والأصول"! وإذا علمنا أن الملك عبد الله الثاني بصفته رئيساً للقمة العربية في دورتها الراهنة، مكلف من القمة، بمتابعة "الحالة العراقية ـ الكويتية" فإن الكاتب الكويتي (الحريص على الأردن) يريد من ملكه، عدم القيام بالمهمة الموكولة إليه من العرب، بل وإغلاق الملف كلّه، لئلا ينفتح، عندها، الملف الأردني. فهل هو تهديد؟ وهل هو كويتي.. أم أميركي!

فضيحة علنية في رابطة الكتّاب

حين قامت رابطة الكتّاب الأردنيين العام (١٩٧٤) كانت تجمع في الآن نفسه، ميولاً مهنية وأخرى شعبوية. وقد أعطاها ذلك مضموناً وحيوية، فكانت تضم بين أعضائها كتاباً وأدباء مرموقين، وكذلك مثقفين يساريين وفلسطينيين وجدوا فيها منبراً للتعبير عن الذات، في زمن الأحكام العرفية القاسي. إلاّ أن المضمون الأدبي لهذه المنظمة ظل يتلاشى، لتغدو أكثر فأكثر منبراً سياسياً. ولذلك ومنذ التحول «الديمقراطي» العام (١٩٨٩) الذي سمح للاتجاهات السياسية بتكوين منابرها الخاصة، فقدت رابطة الكتّاب الأردنيين بريقها ولم يعد أحد يحتاجها، واستمرت مع ذلك بدمغها منظمة شعبوية لأشباه المثقفين، مفرغة وبائسة، ولكنها تتيح لأفراد معزولين ومهمشين ملجأ للتعبير عن الذات.

ويزيد عدد أعضاء رابطة الكتّاب الأردنيين على خمسمائة عضو من المواطنين المحترمين المسجلين «كتّاباً»، وإذا ما أضفنا إلى هؤلاء أعضاء «اتحاد الكتّاب والأدباء الأردنيين» وسواهم من أصحاب القلم غير المنظمين فسنجد أنفسنا أمام المعادلة الوطنية المتكررة في كل المجالات، حيث يوجد

---

* شيحان ٩/ ٦/ ٢٠٠١.

مئات الكتّاب والأدباء ولا توجد مع ذلك حركة أدبية، بل ولا حتى نتاجات أدبية ذات مستوى.

وهو ما ينطبق على المهندسين الذين أصبحوا بعشرات الآلاف، ولكن بدون أن تتحول كثرتهم العددية إلى أداء نوعي في فن العمارة، بل إن معظم الإنشاءات الجديدة تجعلنا نستعيد، بحنين، جماليات العمارة في الأربعينيات والخمسينيات. وكذلك يستطيع كل قارئ أن يستذكر معاناته في الجولات الطبية الفاشلة ويفكر لماذا يتزايد الأطباء، وتتكاثر المستشفيات، بينما الطبابة تتراجع؟ ونكاد نشعلها حرباً أهلية من حماسنا لفرقنا الرياضية التي تملأ السمع والبصر وسواد الصحف وألوان التلفزيون، ولكن بدون أن يكون لدينا، في النتيجة، رياضة أو إنجاز رياضي! وهكذا في التعليم، والتعليم الجامعي، وفي كل حقل من الحقول: تزايد كمي دمر النوع بلا مبالاة! بل عندما يستعرض المرء الوجوه المختلفة لموت السياسة الأردنية تقفز إلى ذاكرته قوائم وقوائم من «الأسماء» الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من المناضلين والمثقفين المسيسين والمحسوبين على التيارات السياسية فيسأل: أين الرَّبع؟ لسنا إذن ممن يلوم الكتّاب والأدباء على كثرة عددهم وقلة أفعالهم، فحالهم في هذا حال البلد.

ومع ذلك ومع كامل الاحترام لكل الزملاء الذين تنافسوا على عضوية الهيئة الإدارية لرابطة الكتاب الأردنيين وجدتني ـ بصفتي ناخباً ـ أسأل: كيف يجرؤ (. . .) أو (. . .) أو سواهما ممن هم في الطبقة الأدبية الدنيا، على الترشح لقيادة الحركة الأدبية والثقافية الأردنية وفي السنة التي ستصبح فيها عمان عاصمة ثقافية للعرب؟ ثم وجدتني ـ بصفتي مراقباً ـ في حيرة من أمري كيف يحصل «أولئك» على كل هذه الأصوات!! بل كيف يتقدم مغمورون بلا وزن أدبي أو سياسي أو اجتماعي، مفكراً وكاتباً وأكاديمياً كبيراً من وزن الدكتور هشام غصيب؟! ولماذا يفشل شاعر مرموق مخضرم مثل الأستاذ محمد لافي أمام كويتب من طراز (. . .)؟!

أفكما تكونون يُوَلَّى عليكم؟!

تصارعت قائمتان في انتخابات الرابطة لكل منهما ظل سياسي. الأولى: قائمة «القدس» برئاسة الأستاذ هاشم غرايبة، والثانية القائمة «الديمقراطية» برئاسة الأستاذ جمال ناجي، وقد وجدت من واجبي أن أعطي صوتي لقائمة «القدس» لثلاثة أسباب، أولها أنها تضم بعض الأسماء المهمة من الناحية الأدبية والثقافية، وثانيها أن خطابها واضح فيما يتصل بالقضايا القومية الأساسية، وثالثها أن تركيبتها تمثل أكثر اتجاه الوحدة الوطنية، ولكنني مع ذلك لم أكن متحمساً لقائمة القدس أو مؤيداً لها وذلك بسبب هشاشة مضمونها السياسي ـ الثقافي وضعف تركيبتها على المستوى المهني، فلا يفصلها عن القائمة الأخرى هنا مسافة كبيرة.

والأمر أن القسم الرئيس من المرشحين في القائمتين يتشكل من أسماء ثانوية ليس لديها إنجازات أدبية أو سيرة سياسية ـ ثقافية ذات وزن. وإذا كانت «قوة» القائمتين متقاربة فقد كان متوقعاً فوز أي منهما. ومع ذلك فإنني أعتبر النتائج التفصيلية لانتخابات الرابطة نوعاً من الفضيحة العلنية.. لماذا؟

أولاً: لأن الهيئة العامة للرابطة صعدت - وبأصوات كثيفة - مرشحين ليس لهم أية قيمة فكرية أو أدبية أو نضالية، وإنما بسبب «الأصل» المقترن بالولاء لخط سياسي يميني؛ فالأصل وحده، لم يعد يشفع بالنسبة لماكنة التصويت الإقليمي المسيّس.

وثانياً: لأن الأسماء الأدبية الأهم حصلت على الأصوات الأقل.

وثالثاً: لأن الكتّاب والأدباء، أعربوا عن ميول يمينية واضحة، ما يؤكد أن صورة «الرابطة» بصفتها حصناً راديكالياً، هي مجرد بالون منفوخ.

ورابعاً: لأن كتاباً وأدباء (!) تعرضوا للسقوط في براثن الرشوة الصغيرة.

***

وكان أحد الزملاء، كتب، قبل أيام من عقد انتخابات «الرابطة» يندد بالقائلين إنها سوف تجري على أساس إقليمي، وحلّق في سماوات رغباته، معتبراً أن الجسم الأدبي الأردني لم ينزل إلى هذا الدرك!! ثم فوجئ هو نفسه، بأننا في «أسفل سافلين»، فماذا نفعل إزاء هذه الحقيقة المرة؟ نصمت؟ أم نقصرها على كواليس المجالس، أم نعرضها للنقاش العلني ـ وهو الخيار الذي أخذت به دائماً ـ؟

ليس جديداً أبداً أن القسم الرئيس من الأردنيين من أصل فلسطيني، يصوت في كل المنظمات المهنية والنقابات والجمعيات.. إلخ، على أساس العصبية الإقليمية، فهذا معروف ويعد من حقائق الانتخابات الأساسية لهيئات المجتمع المدني في الأردن، ولكن الجديد الذي أظهرته انتخابات الرابطة هو بروز تيار صلب من مؤيدي حزب الحقوق المنقوصة وهو تيار يستهدف تحسين المواقع السياسية للأردنيين من أصل فلسطيني على أساس التوطين النهائي، أي في سياق المشروع الشاروني بالذات.

وبينما الأمل معقود على النخبة الثقافية ـ تحديداً ـ للانخراط في مشروع وطني – ديمقراطي مضاد، نفاجأ بأن هذه النخبة منخورة حتى العظم بالشارونية عن وعي أو بدون وعي.

***

مرة أخرى، ندعو إلى جبهة وطنية – ثقافية، تخرج بالحياة الثقافية والسياسية الأردنية من دائرة الغموض والتكاذب واللامبالاة والسقوط في براثن الطابور الخامس، إلى رؤية ثقافية ـ سياسية قادرة على بناء المنظار الملائم للعيون المتلهفة على إبصار الحقيقة!

في أربعة أيام!

غادرنا الصحفي اللبناني جهاد الخازن الذي يعمل في صحيفة «الحياة» اللندنية، بعد زيارة استغرقت أربعة أيام فقط، استطاع أن يفعل، خلالها، الأعاجيب:

ـ ف «فور وصوله»، استقبله الملك، «في منزله الخاص»، وأجابه عن أسئلته في حديث ليس للنشر، وذلك في حضور «الأخ عبدالرؤوف الروابدة» الذي عرّفه الكاتب بصفته «رئيس الديوان الملكي».

ـ واستقبله رئيس الوزراء علي أبو الراغب، على العشاء، في فندق «الحياة».

ـ ودعاه وزير الخارجية عبدالإله الخطيب، إلى مأدبة غداء «لم يذكر الكاتب مكانها» حضرها وزير الإعلام د. طالب الرفاعي «وبعض أبرز الصحفيين الأردنيين».

ـ ودعاه «الصديق طاهر المصري، رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب الأسبق» إلى «عشاء ضم بعض أركان الحكومة والفكر».

ـ وعلى مائدة شقيق المصري، زاهي، التقى الخازن، وفي مناسبة

* شيحان١٦/٦/٢٠٠١.

خاصة، «بمثة صديق».

ـ وزار «الصديق القديم صلاح أبو زيد» وشعر بالأسف لأنه لم ير «الصديق عبدالكريم الكباريتي ود. جمال الشاعر»، لأنهما مسافران.

وكان الواجب يقتضي أن يمكث هذان في البلد أو يعودا إليه فوراً، لكيلا يشعر الخازن بالأسف بالرغم من أنّه عابر، ذلك أنّ الخازن لم يضيع وقته في عمّان، فقد كان على اتصال مع القاهرة ليتابع آخر تطورات الجهود المصرية في الشأن الفلسطيني... بالإضافة إلى أنّه أكل المنسف والكنافة والحمّص الذي يسمونه في لبنان ـ حسب الخازن ـ «أم قليبانه» وينادون عليه «خضرا ومليانة» وأكله الصحفي الزائر في عمّان مشوياً، وكان لم يذق طعمه منذ ثلاثين عاماً! وسعد بمشاهدة الأعراس في فندق الأردن، ولاحظ «كثرة الحوامل في عمّان، بمعدّل واحدة من كل ثلاث نساء» واستنتج أنّ «المنطقة كلّها حبلى بأمور عظام»!؟

***

الخازن، بالطبع، صحفي كبير، وأجده شخصياً كاتباً «مسلّياً». ونجاحه الأساسي في الحياة، أنّه استطاع أن يغرف من أموال السعودية، أضعاف الجهد الإعلامي الذي قدّمه، أو أشرف على تقديمه، في المجابهة مع العراق، منذ العام ١٩٩٠.

وعمود الخازن في «الحياة» يُقرأ حتماً.. فكاتبه صاحب أسلوب لطيف، وجَلد على القراءة والاطلاع، وله صلات تمكّنه من الحصول على المعلومات.. إلاّ أنّ حصيلة قراءة عموده اليومي ـ وأنا من المدمنين على قراءته ـ تساوي صفراً فكرياً، وأظنّ أنّ تأثيره في قرائه محدود للغاية. وربما كان لا يريد ذلك، فهو ليس صاحب قضية أو رؤية، ومدرسته الصحفية ديدنها المتعة.

وآراء الخازن، إذا كانت سلبية في شخص أو نظام أو هيئة، لا تضر

المعنيين، لأنّ وزن الرجل الفكري خفيف، ومصداقيته تحوطها الأسئلة.

***

أنا أحب الخازن، بالطبع، لأنني أحب القراءة المسلّية . . وما أقوله، هنا، ليس موجهاً ضده، بل ضد عاداتنا الأردنية بالاحتفاء المبالغ فيه بكل من يأتينا من خارج الحدود. وهو ما يكشف أن ثقتنا بأنفسنا مهزوزة. وعاداتنا تعطي لزوارنا انطباعاً معاكساً! فعندما يغادرنا زائر استطاع في أربعة أيام أن يلتقي كل أركان الحكم والحكومة والمجتمع والفكر، فهو ـ على الأرجح ـ سوف يستسهلنا . . بحيث أنّه لن يكون مهتماً بإرضائنا. وأذكر هنا ـ على سبيل المثال ـ الصلف الذي تعامل به الكاتب الصحفي عبدالباري عطوان رئيس تحرير صحيفة «القدس العربي» اللندنية مع الدولة الأردنية، حين حصل على لقاء سهل مع الملك نشر منه أشياء غير متفق عليها، غير عابئ بالنتيجة، بل وهو متيقن من أن القصر سيستقبله، مرّة أخرى، على الرحب والسعة، مع أنّ كل حرف تنشره «القدس العربي» في الشأن الأردني محتقن بالحقد الأسود على الأردن وشعبه من الحارث الأول وحتى عبدالله الثاني!

***

والخازن ـ بالرغم من كثرة أصدقائه في عمّان ـ ليس صديقاً للدولة الأردنية، وغير مشغول بمعرفة الأردن، تاريخه وتركيبته، وإشكالاته الجوهرية أو حتى قضاياه الراهنة، بل إنّه يعترف صراحة بأنّه سأل الملك في كل شيء ولم يسأله في الشأن الداخلي، عن الانتخابات النيابية وشجونها التي وجدها ـ فيما بعد ـ تشغل اهتمام أصدقائه الأردنيين.

وفوق ذلك، فإنّ كل هذا التكريم الذي أحطنا به الصحفي اللبناني لن يؤدي إلى قيام صحيفة «الحياة» بتغطية الشؤون الأردنية، تغطية موضوعية أو مهنية محايدة؛ فـ«الحياة» ـ كما يعرف قرّاؤها ـ تلتزم

صراحةً مناصرةَ الخط الكمبرادوري الساعي إلى تفكيك الدولة الأردنية والتوطين وتخريب العلاقات الأردنية ـ العراقية . وفي إطار هذا الالتزام فهي «تفبرك» و «تدس» .

***

نحن، الأردنيين، لا نثق بأنفسنا ، ونصغّر أكتافنا للآتي والرائح، وعقلية النخبة تتجه بكليتها إلى خارج الحدود، حيث تبدي كل ما لديها من كرم ومرونة وتفهّم ولطف وتحضّر، بينما هي تنظر إلى الداخل، نظرة استعلاء، مع أنّ الداخل هو الذي يحسم في نهاية الأمر . وقد يقضي الصحفي الأردني أربعين عاماً في المهنة، فلا يحصل على اللقاءات التي يحصّلها صحفي عربي أو أجنبي يزور عمّان لأربعين ساعة ! وهكذا، لن يصبح الصحفي الأردني، مصدراً للتغطيات حول الأردن، بينما تضيع الجهود الكريمة مع «الأساتذة الكبار» الوافدين، هدراً، لأنّ هؤلاء يأتون ويمضون بتصوّرات مسبقة لا تتغيّر «فهذه محكومة بالمصالح لا بالحوار» . بينما يعزّز الكرم الأردني ، إحساسهم بالاستعلاء على البلد ومسؤوليه وقضاياه .

***

مقالة الأستاذ جهاد الخازن في صحيفة الحياة [١٠ حزيران ٢٠٠١] طريفة في أسلوبها، وغنية في «دلالاتها»، وموجعة . . على دولة نأخذها جَداً، ونُوقف عليها حياتنا وجهدنا . . فإذا هي تسلية عابرة لأستاذ «كبير»! . .

التراجيدي والكوميدي!

يقف المحلل السياسي حائراً أمام «عودة» الناطق الإعلامي باسم حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين «حماس» إبراهيم غوشة إلى «بلده» الأردن، فالحدث ـ بظلاله وتفاعلاته وعقابيله ـ يقع في منتصف المسافة بين التراجيدي والكوميدي.

غوشة مواطن أردني، ولا يجوز دستورياً إبعاد المواطن الأردني عن دياره. ومهما تكن «جريمة» المواطن، فإنّ حكومة بلده ليس لها حق سيادي أو قانوني في منعه من العودة إلى وطنه (لها بالطبع الحق السيادي والقانوني بمحاكمته على جريمته، ومعاقبته، في إطار قانون العقوبات الذي لا يشتمل على عقوبة النفي والإبعاد ومنع العودة). وهكذا بما أنّ غوشة مواطن أردني ويرتبط علناً بتنظيم غير أردني، فإنّ التسلسل المنطقي لسيناريو عودته، سيكون كالتالي: الاعتقال والمحاكمة والعقوبة، ولكن ليس منعه من العودة. سوى أنّ الحكومة الأردنية، بالطبع، لا تريد أن تدخل في مجابهة قانونية مع قيادي فلسطيني. فغوشة بالرغم من كونه مواطناً أردنياً، فهو أيضاً قيادي فلسطيني، وهو شخصياً يريد الاحتفاظ

---

* شيحان ٣٠/٦/٢٠٠١.

بالورقتين معاً. إنه ـ ومن ورائه «حماس» وأنصارها الأردنيون ـ يريد علناً أن يعود إلى بلده الأردن متمسكاً بحقوقه الدستورية بصفته مواطناً أردنياً، ومن أجل القيام بدوره في تنظيم فلسطيني!

رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» خالد مشعل يوسّط قادة وسياسيين عرباً، ولكن على قاعدة حلّ الأزمة بما يضمن عودة غوشة إلى بلده، بدون أن يتخلّى عن كونه قيادياً فلسطينياً، أي أنّ مشعل يريد من الوساطات أن تمارس الضغط على عمّان، لكي تخضع لشروط «حماس» الملحّة على حق المواطن الأردني من أصل فلسطيني بأن يكون عضواً في تنظيم فلسطيني، ويخاطب مؤسس «حماس» الشيخ أحمد ياسين، الملك عبدالله الثاني لكي يكسر القرار الحكومي ـ الأمني المؤسسي، أي أنّه، بوضوح، يدعو الملك إلى التجاوز على المؤسسة الأردنية.

ولم يلتفت مشعل أو ياسين، إلى أنهما بخطابيهما هذين يعربان عن احتقارهما للدولة الأردنية، ومؤسساتها وقوانينها ومصالحها؛ فهما يستقويان بالقادة العرب لإخضاع «الدولة» وإهانة قراراتها، والدفع نحو رجعتها إلى ملكية رئاسية استبدادية، بدلاً من دعم نضال الشعب الأردني لتطوير دولته إلى ملكية دستورية.

ويقول مشعل إنّ غوشة ليس، حسب، مواطناً أردنياً، بل شغل مناصب رفيعة، في إطار مهنته كمهندس، في بلده الأردن حيث منزله وأهله. ولكن التراجيدي هنا يفضح الكوميدي.. فكل هذه السنوات من التأردن، والجنسية، والحقوق الدستورية، والمنزل، والاستقرار، والمناصب الرفيعة، لم تستطع أن تدمج غوشة بالدولة الأردنية، وبقي الأردن عنده مساوياً لتلك الامتيازات التي يتمسّك بها بدون هوادة، ولكنه بالمقابل ظلّ فلسطينياً. ودلالة ذلك أنّ إسلاميته وديناميكيته السياسية لم تدفعاه إلى عضوية الإخوان المسلمين الأردنيين أو

توجيه نشاطه السياسي من أجل استقلال الأردن وتقدّمه وتطوير دولته، بل دفعتاه إلى عضوية «حماس» وتكريس نشاطه للشأن الفلسطيني، لا بالمعنى القومي (كما يمكن أن يفعل أي أردني) ولكن بالمعنى القطري (كما يتوجب على أي فلسطيني).

يوجد بالطبع فارق نوعي لا بد من ملاحظته بين كوني أردنياً معادياً للكيان الصهيوني وللاحتلال الإسرائيلي، وبين كوني فلسطينياً من الموقع السياسي نفسه. في الحالة الأولى وبصفتي مواطناً في دولة، فأنا لا آخذ على عاتقي ممارسة القتال ضد إسرائيل، بل أسعى بالوسائل الدستورية الديمقراطية إلى إحداث تحوّلات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودفاعية، على مستوى الدولة الأردنية، نحو قيامها بالقتال ضد إسرائيل، بمعنى أنّ نشاطي السياسي المعادي لإسرائيل سيكون منحصراً بمحاولة الضغط على الحكومات الأردنية لاتخاذ مواقف تنسجم مع موقفي. ولكن بالنسبة للفلسطيني فالأمر مختلف؛ فواجبه الشخصي هو النضال المباشر ضد الاحتلال. وأضرب مثالاً آخر في مسألة الوحدة العربية، فأنا كأردني وحدوي، وسأناضل من أجل أن تتبنّى الدولة الأردنية مواقف وحدوية. ولكن عندما أقوم شخصياً بممارسة الوحدة مع هذا النظام العربي أو ذاك، تحت الشعار الوحدوي، فسأكون آنذاك فوضوياً، لا مناضلاً قومياً. وقلت «فوضوياً» حتى لا أستعمل صفات أخرى ليس كثير من القوميين بمنأى عنها.

لكن في كلام مشعل حول أنّ مسألة غوشة تمس بـ«الأردنيين من أصل فلسطيني» شيء من الحقيقة، فالحكومات الأردنية تمارس بالفعل خطاباً مزدوجاً حيال هؤلاء؛ فهي تلح على أنهم أردنيون ـ وهم بالفعل كذلك من الناحية القانونية ـ ولكنها تتعامل معهم سياسياً باعتبارهم فلسطينيين ـ وهم بالفعل كذلك من الناحية الواقعية ـ.

هنا نقف أمام تراجيديا اسمها: الأردنيون من أصل فلسطيني..

فهؤلاء مواطنون أردنيون ، ولهم في الأردن حضور واستقرار وحقوق ومصالح ومستقبل، بل إنّ أغلبيتهم لا تستطيع «واقعياً» ، أعني اجتماعياً واقتصادياً، العودة إلى فلسطين حتى لو كانت هذه العودة ممكنة غداً صباحاً، ولكنهم في الآن نفسه ، منخرطون في عصبية الوطنية الفلسطينية على نحو يمنعهم سياسياً وسيكولوجياً من الانخراط في الدولة الأردنية . بل إنّ بعضهم ممن انخرط فعلاً في أجهزة الدولة الأردنية وتقلّد فيها أعلى المناصب، لم يلبث أن عاد حالما غادر موقعه الرسمي ، إلى تجديد انتسابه للعصبية الفلسطينية .

وهذا «الواقع» الذي لا يمكن إنكاره من قبل مراقب نزيه، يشلّ الدولة الأردنية وتطوّرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي . وهو في الوقت نفسه، يثقل على الأردنيين من أصل فلسطيني ، ويدفع بمعظمهم إلى «مركنتيلية» تمارس نشاطها على الهامش، وخارج الزمن . فالزمن هو زمن الدولة، أي الزمن السياسي الذي يشكّل الإطار الصلب لكل نشاط سياسي أو اجتماعي أو ثقافي حقيقي، أي فعّال ومثمر وبنائي، وهو ما يعطي للحياة الفردية معناها، ويقيم تلك العلاقة غير المنظورة، ولكن العميقة والمتشعبة، بين الإنسان والمطلق في إطار المجتمع والدولة: ذلك الاطمئنان الوجودي إلى الاستمرار والتعاقب والقدرة على هزيمة الفناء البيولوجي بالانتماء إلى حياة صنعناها ، وتبقى . ذلك الاطمئنان الوجودي حُرِمَ منه قسم كبير من الشعب الفلسطيني، في مخالب المنفى، سواء أكان بجنسية وحقوق دستورية أم بدونهما . بل إنّ الفلسطينيَّ الحاصل على الجنسية والحقوق الدستورية في بلد غير بلده، سيتحايل على منفاه بجميع الأوراق . . واللعب بهذه أو بتلك حسب الحاجة: منتقلاً من التراجيدي إلى الكوميدي، وبالعكس!

علّقت الحكومة الأردنية، ابراهيم غوشة في المطار . وهو «علّقها» في أزمة دولة ! تُغطّى بالصمت والإنشاء والتكاذب! ولكنها تنكشف حتى

العظم، عندما يصر شيخ ضعيف ومريض ووحيد، على حقوقه الدستورية كأردني، وعلى حقوقه السياسية كفلسطيني، في لحظة التشابك بين التراجيدي والكوميدي!

مشروع قانون الانتخاب العام: تحاشي النقاط الساخنة

لكل قانون انتخابي جانبان: اجتماعي-سياسي، وإجرائي-فني. ويبدو أنّ حكومة المهندس علي أبو الراغب، المكلّفة بوضع قانون جديد «عصري» للانتخاب العام، عجزت عن تحريك الجانب الأول، فصبّت جهودها وشجاعتها في مجال تحديث الجانب الثاني، وتوصّلت، هنا، إلى إنجازات مهمة من حيث تبسيط الإجراءات، وضبطها، وتعزيز مصداقيتها، بتخويل القضاء الإشراف عليه.

إنّ إلغاء عملية التسجيل المتخلّفة والمعقدة، في جداول الناخبين، وإلغاء البطاقة الانتخابية، ومنع مناقلة الناخبين بين الدوائر، وتمكين الناخب من الإدلاء بصوته في مركز الاقتراع الأقرب إليه، والفرز في مراكز الاقتراع نفسها.. كل ذلك لن يؤدي فقط، إلى الحد من تأثير المال والنفوذ والإدارة في العملية الانتخابية، ولكنّه، أيضاً، سيزيد أعداد الناخبين المشاركين بصورة ملموسة، وسيكون لهذه الزيادة، بالتأكيد، تأثير قوي على الطبيعة الاجتماعية السياسية للنتائج.

الحملة الانتخابية، بالتالي، ستكون أقل كلفة، وسيتمكن المرشح من

---

* العرب اليوم ٢٢/ ٧/ ٢٠٠١.

توفير جهوده التنظيمية التي كانت ضرورية لمعالجة الثغرات في الإجراءات القديمة (جمع دفاتر العائلة، وتسجيلها، والحصول على البطاقات الانتخابية وتوزيعها، ونقل الناخبين.. إلخ) وتوجيهها نحو المناقشة السياسية والاتصال بالناخبين.

إنّ هذا التطور في قانون الانتخاب العام، مهم جداً، وينبغي للشخصيات الوطنية ـ الديمقراطية الإفادة منه، والترشيح بكثافة في كل الدوائر، والسعي إلى تحويل المعركة الانتخابية القادمة إلى نقطة تحوّل في الحياة السياسية الأردنية، بدلاً من التقوقع وراء متاريس وهمية، كما سنرى.

***

وسنوضح، تالياً، لماذا فشلت حكومة أبو الراغب في القيام بتعديلات ذات أهمية على الجانب الاجتماعي ـ السياسي في قانون الانتخاب العام، ونبدأ، أولاً، بتحديد هذه التعديلات المتوخاة، فهي تدور حول مطلبين:

(١) إلغاء «مبدأ» الصوت الواحد.

(٢) إعادة توزيع المقاعد على أساس «العدالة» الديموغرافية.

وهذان المطلبان لا يحوزان، في الواقع، الإجماع الوطني، بل هما موضع صراع، تحاشته حكومة أبو الراغب، فاضطرت إلى «تجميد» الوضع القائم.

مبدأ الصوت الواحد

في الدستور الأردني، ثمّة شراكة ملزمة في سلطة الدولة بين الملك والمجلس النيابي؛ بل إنّ النص الدستوري أعلن، صراحة، أن نظام الحكم في المملكة هو «نيابي ملكي وراثي»، إلاّ أنّ مضمون هذه الشراكة لا تفرضه النصوص، بالطبع، بل الوقائع. ومنها بالأساس، طبيعة تكوين المجلس

النيابي . وهذه يحددها ، أولاً ، قانون الانتخاب العام الذي يعين في النهاية ، النواب لا بشخوصهم ، ولكن من حيث الأطر العامة لخلفياتهم الاجتماعية والثقافية واتجاهاتهم السياسية ، وبالتالي ، طبيعة أدائهم النيابي . وأول شيء يفعله الانتخاب على أساس الصوت الواحد للناخب الواحد في الدوائر متعددة المقاعد هو أنّه يفتّت الإرادة السياسية الجماعية للمجلس النيابي ، ويمنع وجود كتل متماسكة أصيلة فيه ، من شأنها أن تعطيه ، كامل قوامه السياسي .

وهذا لا يمنع ، بالطبع ، وجود نوّاب أفراد أقوياء ، ولكنه يحول بين المجلس ، بصفته كلاً سياسياً ، وبين ممارسة الشراكة في سلطة الدولة ، أعني أنّ الحافز الحقيقي للتمسّك بـ «مبدأ» الصوت الواحد ليس الحجر على تمثيل هذا الاتجاه السياسي أو ذاك ، وإنّما منع المجلس النيابي من التمحور على نفسه ، لصالح التفتّت وإلى أصوات بعدد أعضائه .

ويشار ، عادة ، إلى أنّ الإصرار على «مبدأ» الصوت الواحد ، يستهدف تحجيم التمثيل النيابي للإسلاميين والأردنيين من أصل فلسطيني ، وربما يكون ذلك صحيحاً ، إلاّ أن هنالك وسائل أخرى أبسط ، تحقّق هذا الهدف ، ولا تفتت المجلس النيابي أو تشل فعاليته السياسية ، ومن ذلك «مبدأ» الدائرة/ المحافظة على أساس تساوي المقاعد بين المحافظات بغض النظر عن عدد سكان كلٍّ منها .

على كل حال ، فإنّه لم توجد ، منذ العام ١٩٩٣ ، وحتى الآن ، قوّة ضغط كافية لإلغاء «مبدأ» الصوت الواحد . وقد قاطع الإسلاميون انتخابات العام ١٩٩٧ بدون أن يؤثّر هذا على «شرعية» المجلس النيابي الناجم عنها ، أما المثقفون الديمقراطيون ـ بالرغم من ثقلهم الإعلامي ـ فإنّ حجمهم السياسي صغير .

وبالمقابل فإنّ «مبدأ» الصوت الواحد ، يحظى بدعم قوى اجتماعية فعّالة تتمثّل في العشائر التي استعادت ، بفعله ، كامل حضورها السياسي .

وكذلك فقد حرّر الصوت الواحد العديد من السياسيين والوجهاء والشخصيات من سطوة التحالفات وهيمنة الأحزاب، وأتاح هامشاً واسعاً للمناورة بالنسبة للمرشح الفرد، ما يجعلنا نؤكّد أنّ الفعاليات السياسية الفردية ترفض الصوت الواحد علناً، وتمارسه سراً. وعندما بدا أنّ حكومة أبو الراغب، تريد إرضاء الحركة الإسلامية والأحزاب بـ(١٠) بالمئة من المقاعد النيابية، في ما عرف بـ «الكوتا الحزبية» سألنا عدة حزبيين بارزين عمّا إذا كانوا سيرشحون أنفسهم في الانتخابات العامة على القوائم الحزبية أم على الصوت الواحد فكانت الإجابات تتلخص في الرأي الصريح التالي: «أؤيد الكوتا الحزبية من أجل التنمية السياسية، ولكن فرصتي بالفوز هي أكبر على أساس الترشيح الفردي».

لم تسعَ القوى السياسية، وخصوصاً الحركة الإسلامية، جدياً إلى إلغاء «مبدأ» الصوت الواحد، ولا يعود، ذلك، إلى فتور همتها، بقدر ما يمكن تفسيره بالتالي:

(١) الحركة الإسلامية تستطيع أن تحصد، حتى بالصوت الواحد، أكثر من ٢٠ بالمئة من مقاعد المجلس النيابي (انظر نتائج انتخابات العام ١٩٩٣) وهي قاطعت انتخابات العام ١٩٩٧ في العمق، لأسباب أخرى، خاصة بها، غير احتجاجها على «مبدأ» الصوت الواحد.

(٢) وهو الذي لا يتعارض فعلياً مع المصالح الشخصية لقادتها. وهما نوعان: (أ) بيروقراطيون ووجهاء سابقون في المحافظات. (ب) خطباء ووجهاء دينيون في مناطق المخيمات. ويستطيع هؤلاء، من النوعين، المنافسة بقوة، في الانتخابات، وحصد المقاعد النيابية، بيد أنّ ذلك من شأنه أن يضعف التنظيم لحساب قادته بصفتهم الفردية.

وهذا ما حدا بـ «التنظيم» إلى الدفاع عن نفسه ضد تفتته إلى «زعامات»، فقاطع انتخابات العام ١٩٩٣، ولكنّه لم يستبدل «الزعامات» نفسها، فظلّ أسلوبها يطبع بطابعه حركة «الجهاد» ضد «مبدأ» الصوت الواحد، فلا

توجد لدى تلك «الزعامات» العزيمة الفعلية ولا المصلحة في وأد «مبدأ» الصوت الواحد.

والمطلب الثاني، المأمول من قبل جماعة «الحقوق المنقوصة» ـ وحلفائهم في المعارضة الإسلامية والقومية ـ هو إعادة توزيع المقاعد النيابية على أساس الكثافة الديموغرافية للمحافظات، وهذا المطلب «الديمقراطي» ـ شكلياً ـ من شأن الاستجابة له تعزيز المخاوف من الوطن البديل. ولذلك، فلن يجرؤ أي فريق حكومي على التعامل معه.

***

خيار «التجميد» الاجتماعي ـ السياسي، إذن، هو خيار موضوعي، طالما أنّ الملفات الأردنية الكبرى: الإصلاح السياسي، وتشابك المواطنة الأردنية ـ الفلسطينية، وإعادة توزيع الثروة والاستثمارات على الصعيد الوطني.. ما تزال معلّقة.

البخيت .. صانع المؤسسات والاستراتيجيات العلمية

الأردن بلد صغير وفقير، إلاّ أن طموح الأردنيين إلى بناء دولتهم الحديثة كان يتجاوز دائماً، حدود القدرات المادية. فبين حدود القدرة وآفاق الطموح نشأ رجال كبار حققوا القفزات الضرورية من دون مقومات سوى قوة الإرادة المحبة للأردن وشعبه، والحب كما هو معروف يصنع المعجزات.

وهؤلاء الرجال الكبار على طرازين؛ الأول عوّض، بجهوده الفردية، غياب المؤسسات، من لاشيء تقريباً. والمثال الأبرز من الطراز الأول هو أستاذنا الكبير العلامة روكس بن زائد العزيزي ـ أطال الله عمره ـ فإنتاجه الغزير في تسجيل ودراسة التراث الشعبي الأردني من الشمول والعمق والأصالة، بحيث أن مؤسسة وطنية متخصصة ذات قدرات أكاديمية وإدارية ومالية كبيرة، بالكاد تنجزه. والمثال الأبرز من الطراز الثاني، هو الراحل الكبير حمد الفرحان الذي من موقعه في أمانة وزارة الاقتصاد الوطني في الخمسينيات لعب، بعناد، دور المنظم الاقتصادي الاستراتيجي في إقامة العديد من المؤسسات والاستثمارات

---

* العرب اليوم ١/ ٨/ ٢٠٠١.

الوطنية الأساسية ـ ومن لا شيء تقريباً ـ فكانت الوزارة في عهده، حزباً للتنمية الوطنية.

وسأتحدث، اليوم، عن رجل جمع الطرازين في شخصه، وهو الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت، والمرء يعجب من طاقة البخيت على العمل، وقدرته على الإنجاز، وعزمه الذي لا يتهلهل على النجاح، لا في مجال واحد بل في عدة مجالات معاً: فهو أولاً، باحث كبير مشهود له. وهو ثانياً، معلم استراتيجي. وهو ثالثاً، باني مؤسسات. وكل ذلك على الصمت والعفة والتواضع وطهارة اليد، وأظن أن هذه المناقب العالية تكون من تحصيل الحاصل بالنسبة للمثقف الوطني الكبير الذي شغف قلبه بـ«الوثائق» و«المصادر» و«المراجع»، لا بالمال والمناصب والأضواء.

***

وإذا كان من المتعارف عليه أن يسخّر أولو المناصب، مؤسساتهم لخدمة علاقاتهم الشخصية، فقد كان تكتيك الدكتور البخيت معاكساً؛ فهو فنان في استخدام رصيده عند الناس من أجل توظيف قدراتهم ـ مهما كانت بسيطة ـ في خدمة المؤسسة التي يبنيها للوطن.

وتكون «المؤسسة» مجرد طموح وكلمات وإمكانات متواضعة، وعلى يدَي البخيت تصبح مؤسسة حقيقية ذات أصالة وهيبة وقدرة على الإنتاج أفضل من المستوى الأوروبي.

وللبخيت طريقته في البناء. فهو، أولاً، يختار فريقه من تلاميذه ومعارفه الأكفاء، وهو ثانياً، يتقن قيادة هذا الفريق بحيث «يأخذ» منه أقصى ما يمكن من الإنتاجية والإخلاص، ثم إنه ثالثاً، يتفحص صداقاته وعلاقاته، ويوظف الكبيرة والصغيرة منها تطوعاً لخدمة «المؤسسة» بالجهد أو التبرع أو سواه.

وكل ذلك دواء ناجع لضعف الإمكانات المالية. إلاّ أنه أيضاً مجال من الطيب يلف المؤسسة بالهيبة الوطنية ويشغلها بروح الجماعة والمتطلب الإنتاجي.

وإذا شغل البخيت الآلة المؤسسية فليس هذا هدفه بل وسيلته لتنفيذ استراتيجية المؤسسة، فصانع الاستراتيجيات الأكاديمية الأردنية هذا لا يغرق ـ وهو فنان الإدارة ـ فيها، بل يظل يقظاً للاستراتيجيات، فالمؤسسة ـ أية مؤسسة ـ ليست غاية في ذاتها، وإنما هي تنشأ وتعمل وتنتج في سياق استراتيجية هي الأساس، وخذ ـ مثلاً ـ جامعة آل البيت، إنها ـ بالأساس ـ «فكرة مركبة» من ثلاثة أبعاد؛ أولها، البعد الإسلامي وفيه تندرج أهداف تطوير وتعزيز التواصل الأكاديمي والثقافي بين الشعوب الإسلامية وإنشاء مساحة للتعارف والتفاهم والتسامح بين العصبيات والمذاهب والثقافات لا على المستوى النظري حسب، بل على مستوى اللقاء بين طلاب العلم المسلمين من شتى البلدان. وثانيها، البعد الأردني وفيه يكون الأردن هو منارة ذلك التواصل الإسلامي، ومكان اللقاء والحوار بين المسلمين، وهذا هدف وطني بامتياز. وثالثها، البعد الهاشمي، فـ «جامعة آل البيت» هي أيضاً، مؤسسة هاشمية بالمعنيين: المعنوي والسياسي.

وكل هذه الأهداف تحتاج بالطبع، إلى تركيب إبداعي، فلا يتم مسخ الفكرة إلى مؤسسة تعليمية تخرّج طلاباً من البلدان الإسلامية أو الهبوط بها إلى مؤسسة سياسية دعائية أو حتى ـ كما هو معتاد ـ تحولها إلى «يافطة» بلا حياة!

وكان البخيت رجل التركيب الإبداعي الذي صنع ـ بإمكانات متواضعة ـ مؤسسة علمية إسلامية ذات أصالة وحيوية ومستقبل، وربما يكون من شأنها أن تنافس «الأزهر» الشريف، فهل يظل لها هذا المستقبل

بعد البخيت والذي كان الأقدر على إعداد خليفته.

* * *

بيد أن أهمية البخيت الأولى عندي، هو أنه صانع الاستراتيجية العلمية للتاريخ الأردني. فقد التفت البخيت ببصيرته العلمية النافذة إلى أن حجر الأساس في بناء المدرسة التاريخية الأردنية هو اكتشاف الحقبة العثمانية الأخيرة. ففي هذه الحقبة بالذات، نشأت البيئة الاجتماعية ـ السياسية الأردنية الحديثة وتبلورت في الخط الذي تأسست عليه، لاحقاً، المملكة الأردنية الهاشمية. فنحن لا نستطيع أن نفهم «المملكة» وتكوينها الاجتماعي ـ السياسي وصراعاتها وعصبيتها وخصوصيتها الوطنية وآفاقها المستقبلية دون أن نفهم أولاً جذورها في الحقبة العثمانية الأخيرة.

وباعتباره مؤسس «المدرسة» لم ينشغل البخيت بالتحليل التاريخي ـ تاركا إياه للاحقين ـ بل انشغل في التأسيس الفني؛ تأمين الوثائق العثمانية وتحقيقها ودراستها ونشرها، ومن ثم توجيه طلبته (في برنامج الدكتوراة) إلى دراسة تاريخ المناطق الأردنية في الوثائق العثمانية، فكانت الحصيلة بعضاً من أهم الرسائل الجامعية الأردنية: «إربد وجوارها ١٨٥٥ ـ ١٩٢٨» لهند أبو الشعر، «السلط وجوارها ١٨٦٤ ـ ١٩٢١» لجورج داود، و«عمان وجوارها ١٨٦٤ ـ ١٩٢١» لنوفان الحمود.. إلخ. (وهي من منشورات البنك الأهلي الأردني).

وهذه الرسائل وغيرها مما أنجزه طلاب البخيت تعود إليه بقدر ما ـ وربما بأكثر ـ مما تعود إليهم، وسيظل الأمر كذلك فيما يأتي منها تحت إشراف آخرين: فالدكتور البخيت هو الذي افتتح هذا الحقل العلمي الجديد الذي شكل قطيعة معرفية كاملة مع استراتيجيتين للتاريخ الأردني: (١) الدعائية القائمة على النظر إلى «المملكة» بصفتها انقطاعاً حداثياً عن الحقبة العثمانية. (٢) والقومية القائمة على النظر إلى

«المملكة» بصفتها ثمرة مرة للتجزئة الإمبريالية.

وهاتان المدرستان تقومان على المآرب الأيديولوجية، وقد حفر البخيت تحتهما حتى انهارتا، وصار بالإمكان إذن، إنجاز رؤية تاريخية موضوعية للأردن الحديث، أحسبني واحداً من المشتغلين على إنجازها. وبهذا المعنى فالبخيت هو أستاذي، وهذه الكلمة هي تحية من تلميذ محب بمناسبة «استقالة» الدكتور البخيت من رئاسة جامعة «آل البيت».

أحزاب وأجندات وتمويل!

لا تتوقف أهمية الحزب السياسي على عدد كادراته ، وأعضائه ، بل على عدد أنصاره وجماهيره ، ومن ثم مدى قدرته على التأثير في الرأي العام ، وحشد القوى الاجتماعية والسياسية وراءه . ويبدو مضحكاً (لأنّه ساذج) الكلام على الأحزاب السياسية الأردنية من زاوية أنّها تعد (٨٠٠٠) أو (٦٤٠٠) عضواً ، وبالتالي ، فهي بدون أهمية ، ولا ينبغي أخذها بالحسبان في قانون الانتخاب العام ، أو في التشكيلات الوزارية ، أو اللجان الاستشارية . . إلخ .

وكان وزير داخلية سابق يعيّر الحزبيين المعارضين بأنهم لا يملؤون باصاً . وإذا كان الأمر كذلك ، فهو ، موضوعياً ، معيار للكفاءة ؛ فالحزب السياسي يكون أكفأ كلما كان أصغر من حيث عدد أعضائه وعدد هيئاته ومقاره . . إلخ ، وأكبر من حيث قدرته على الاستقطاب الاجتماعي والسياسي . وهذه قاعدة ذهبية في العمل الحزبي ـ وخصوصاً المعارض ـ لضرورتين ؛ أولاهما تخفيض كلفة إدارة العمل الحزبي ، وثانيهما الحفاظ على التماسك التنظيمي .

---

* شيحان ١١/٨/٢٠٠١ .

كان الشيوعيون في الخمسينيات بالعشرات، ولكنهم كانوا قادرين على تجييش مظاهرات جماهيرية بعشرات الآلاف. والإسلاميون، اليوم، بالمئات، ولكنهم يستطيعون إغلاق الشوارع! وهكذا فإنّ الكلام على الظاهرة الحزبيّة من زاوية عدد المنتسبين إليها لا قيمة له. وأكثر من ذلك فإنّ نسبة التحزّب السياسي في الأردن ربما كانت تعادل نسبة التحزّب السياسي في البلدان الديمقراطية المتقدّمة، وتزيد ـ بالتأكيد ـ على تلك النسبة في معظم البلدان العربية، ومنها مصر. فلا يوجد في هذه الدولة العربية العريقة نسبة متحزّبين تصل إلى (٦ر١) بالألف كما هو الحال في الأردن!

وفي العادة، فإنّ المواطن العادي ـ رجل الشارع ـ لا يميل، حتى في أعرق الديمقراطيات، إلى النشاط الحزبي، وهو يكتفي، بالتصويت للحزب الذي يؤيّده أو «يحمل» بطاقته، وفي حالات أقل، بالمشاركة في مسيرات ذلك الحزب ومهرجاناته واحتفالاته.

فالحزبية تنبع من ميل واستعداد شخصيين لا تستطيع المجتمعات أن توفرهما إلاّ في حدود الضرورة. ويوجد في الأردن ـ للمفارقة ـ حزبيون أكثر مما هو ضروري، وهو ما ينعكس في كثرة الأحزاب. وأساس هذه الظاهرة ـ كما نرى ـ في أنّ لدينا الكثير من «المخلفات التاريخية» التي ما تزال تحافظ على وجودها بين ظهرانينا، بالرغم من أنها لم تعد شغّالة سياسياً: الشيوعيون والبعثيون وانقساماتهم، ومنظمات المقاومة الفلسطينية الموالية والمعارضة وانقساماتها، وأخيراً شلل البيروقراطية الأردنية وانقساماتها.

وفوق ذلك كلّه أنصار «الكتاب الأخضر» وانقساماتهم! عداك عن «حزب السلام» وحزب العمل المراد به تقليد الحزب الإسرائيلي. وبما أنّ الأردن ساحة سياسية مفتوحة أمام المؤثرات الخارجية، فليس مستبعداً أن يكون عندنا ـ بل هو كائن ـ أحزاب تستلهم الحزب التقدّمي الاشتراكي الدرزي وحزب الكتائب المسيحي من لبنان، أو «التجربة الإسلامية

الرائدة» في السودان ، أو في أفغانستان . . بل وحتى أنصار «جمهوريتنا الشيشانية الحبيبة!» .

الحركة الإسلامية، لحسن الحظ، ما تزال موحّدة في حزب الإخوان المسلمين، والانشقاقات الإسلامية ما تزال على الهامش، إلاّ أنّ هذه الصورة تتعرّض الآن للتشقّق .

ففي داخل الحزب الإخواني صراع بين تيّار محلي وآخر حماسي، بالإضافة إلى محاولة «حزب الوسط الإسلامي» استقطاب كل الإسلاميين المعتدلين في إطار جديد . وإذا ما تشقّقت وحدة «الإخوان» فسنكون أمام انتعاش عشرات الحركات الإسلامية وخصوصاً التكفيرية . وهي موجودة بالفعل ، ولكنها كامنة حتى الآن أو مهمّشة .

ومن حيث الفعالية السياسية والقدرة على التأثير في الرأي العام، فإنّ الإسلاميين ـ ومركزهم الإخواني بالذات ـ هم الأفعل والأقدر . وقد انضوت أحزاب المعارضة الأساسية تحت جناحهم، مما يعد نجاحاً استراتيجياً لهم من حيث أنّ تلك الأحزاب (العلمانية ـ التقدّمية ـ اليسارية) ألغت وجودها الذاتي لحساب «الإخوان» بدون أن يضطر هؤلاء إلى تقديم أية تنازلات .

فهم لا يقدمون قوتهم الجماهيرية أو «أصواتهم» ـ ولو بأي قدر ـ لخدمة الأحزاب الحليفة، المجرّدة من «الجماهير» و «الأصوات» !

***

ولا يمكن إدامة الحزب السياسي من دون تمويل . والحقيقة التي يعرفها الجميع أنّ كل الأحزاب السياسية العاملة ـ ولا أقول الفاعلة ـ لها «مصادر» تمويل، محليّة وخارجية، والخارجية أكثر بالطبع ، ليس فقط لأنّ قدرة المجتمع الأردني على تمويل النشاطات العامة، محدودة، وإنما لأن هذه النشاطات امتدادات موضوعية لقوى سلطوية وغير سلطوية، خارجية،

بيد أننا نظل، بالطبع، أمام مشكلة عويصة؛ وهي أنّ التداخل بين «الداخلي» و«الخارجي» في الأردن ليس له حدود.

***

الظاهرة الحزبية في الأردن، إذن، ليست هامشية، وهي ناجمة عن تعقيدات تاريخية وإقليمية ومحلية موضوعية. وفي هذه «التعقيدات» نفسها تكمن «مصادر» التمويل القادرة على إدامة الأجهزة الحزبية عاملة، حتى لو فقد الحزب المعني كل تأثير أو فاعلية.

ومن هنا، فإنّ تجاهل تلك الظاهرة، أو التقليل من شأنها، ليس مجدياً، مع الانتباه، بالتأكيد، إلى أنّ الأحزاب القائمة لا تمثّل التيارات الاجتماعية ـ السياسية القائمة بالفعل في البلاد، والتي لم تترجم نفسها في أحزاب بعد، ليس بسبب ضعفها وإنما بسبب قوتها التي تمكّنها من الانتظار، ودراسة الموقف، قبل أن تقرّر الشكل التنظيمي الملائم لفعاليتها السياسية.

وثمّة في الأردن ثلاثة تيارات اجتماعية سياسية:

الأول: التيار الأردني بأجنحته البيروقراطية والعشائرية والديمقراطية. وهناك مفاصل أساسية توحّد هذا التيار العريض، هي: الإيمان بالدولة الأردنية وبطابعها الخاص المستمد من الجذور الاجتماعية المحلية، وبدورها الاقتصادي ـ الاجتماعي. ويمثّل هذا التيار، اليسار الاجتماعي في الأردن.

والثاني: التيار الكمبرادوري. وهو يمثّل مصالح طبقة اجتماعية مسيطرة اقتصادياً، ولها نفوذ سياسي وإعلامي وثقافي. وهي طبقة مختلطة من حيث المنابت والأصول. واتجاهاتها هي: الخصخصة الشاملة (إلغاء دور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي)، والتوطين (ومن هنا تأتي الميول الفلسطينوية للتيار الكمبرادوري).

والثالث: التيار الفلسطيني ، بأجنحته الموالية والمعارضة و «التقدّمية» وإلى الضفة الأخرى «اليسارية» و «الإسلامية» . وهذا التيار محايد اجتماعياً؛ فهو غير معني بالصراع القائم بين التيار الأردني والتيار الكمبرادوري ، ولذلك فهو لم يشارك في أيّ من المواجهات الاجتماعية ـ السياسية التي شهدها الأردن خلال العقد الأخير ، بينما هو يلحّ على القيام بأنشطة فلسطينية الطابع ، وعلى التعامل مع الأردن بصفته «ساحة» من ساحات العمل السياسي الفلسطيني .

وبطبيعة الحال ، يستنفر هذا التيار ، دفاعاً عن «مصالح» الأردنيين من أصل فلسطيني ، فيلتقي ، عندها ، مع التيار الكمبرادوري ، ولكنه ، كذلك ، يستنفر ضد التطبيع مع إسرائيل ، فيلتقي عندها مع التيار الأردني . . والصورة ما تزال قيد التشكّل .

بعض الحقائق الأردنية!

وضعت إسرائيل الشارونية تحالف القاهرة ـ غزة، في مأزق استراتيجي:

ـ فهي تشن بدون قيود، وبدون توقف، وبدون أفق سياسي، أبشع أشكال التنكيل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، وتدفعه بالتالي، إلى راديكالية سياسية لم يعد من الممكن احتواؤها.

ـ وهي تتابع بإصرار جنوني، عملية تحطيم بنية السلطة الوطنية الفلسطينية وخطابها السياسي ونفوذها الشعبي والعربي وهيبتها.

ـ وهي تضرب عرض الحائط، وبلا مبالاة، بعلاقاتها الثنائية مع مصر، وتستهين باحتياجاتها ووساطاتها ومبادراتها، وتعرض ـ بالتالي ـ دور القاهرة القيادي في العالم العربي للتآكل، وتربكها سياسياً وتضر نفوذها وهيبتها.

والأمر أنه ليس لدى القاهرة وغزة ما تفعلانه إزاء الجنون الإسرائيلي سوى استمرار المحاولات اليائسة للتوصل إلى مخرج ما والعودة إلى

---

* شيحان ٢٥/ ٨/ ٢٠٠١.

طاولة المفاوضات، فإحياء العملية السياسية واستمرارها بصفتها سياقاً لا غنى عنه لاستمرار "شرعية" السلطة الفلسطينية وشرعية خطابها السياسي، كما لاستمرار احتفاظ القاهرة بدورها القيادي على المستوى العربي مع احتفاظها، في الوقت نفسه، بالسلام مع إسرائيل وبالعلاقات المميزة مع الولايات المتحدة الأميركية و"دعمها" السنوي. فإذا ما استمر الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني على المنوال نفسه، وتصاعد ـ كما هو محتمل ـ فمن المتوقع انهيار السلطة الفلسطينية سياسياً لصالح القوى المعارضة لنهج أوسلو، وكذلك، فليس مستبعداً انهيار الدور القيادي المصري لصالح التحالف السوري ـ العراقي.

والحكومة الأردنية ـ لدهشة المراقب ـ تعتقد أنها الطرف الثالث في المأزق الاستراتيجي "الفلسطيني ـ المصري الرسميين"، ولذلك فهي تشارك في "المشاورات والمبادرات والاتصالات"، وبطبيعة الحال فليس لدى غزة والقاهرة ما يمنعهما من الترحيب بطرف عربي ثالث يتطوع لمشاركتهما المهمّة!

صحيح أن الأردن وقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وتبنت حكوماته خطاباً تطبيعياً معها بين عامي (١٩٩٤) و (١٩٩٨)، إلاّ أن ذلك لا يضع الأردن في المأزق الاستراتيجي نفسه، للأسباب التالية:

[١] وجود النظام السياسي الأردني وقوته لا يتوقفان على إحياء العملية السلمية واستمرارها، كما هو حال النظام الفلسطيني.

[٢] لا ينتظر الأردن فوائد مباشرة أو غير مباشرة جراء إحياء السلام الميت، فلن يدعوه أحد لطاولة مفاوضات جديدة، وسيسمع المسؤولون الأردنيون بأخبارها ـ إذا انعقدت ـ من وسائل الإعلام ـ كما حدث في كامب ديفيد.

[٣] المساعدات الأميركية للأردن غير مرتبطة إجرائياً بالسلام مع

إسرائيل، وهي، على كل حال، ليست أساسية ـ كما هو حال المساعدات الأميركية لمصر.

[٤] ليس الأردن ـ موضوعاً ـ وهو لا يسعى للقيام بدور قيادي على المستوى العربي. الحكومة الأردنية ليست مضطرة إذن للهاث وراء واشنطن وتل أبيب لإقناعهما بالعودة إلى " العملية السلمية "، كما أنها ليست مضطرة ـ وليس مطلوباً منها ـ أن تتبنى موقفاً راديكالياً، بل هي تستطيع بارتياح أن تتخذ موقفاً وسطاً بين الموقف المصري والموقف السوري وخير ما تفعله هو إعلان سياسة مبدئية، وتجميد مساهماتها في "المشاورات" و" المبادرات ".

ويقول المسؤول الأردني إننا نتدخل لكي نحمي أنفسنا، فإذا انهارت "السلطة " في غزة فسيكون علينا ـ أقله ـ أن نتحمل أعباء هجرة ديموغرافية وسياسية جديدة، ونحن معنيون باستمرار الكيان الفلسطيني حماية للكيان الأردني، فهل هذا صحيح.

لا، حتماً! **فأولاً**، ربما كان من الواقعي أن ندرك أنه ليس لنا الحجم المصري أو السعودي لدى الولايات المتحدة الأميركية، ومع ذلك فلا القاهرة ولا الرياض استطاعتا أو تستطيعان شيئاً.

وثانياً، نحن لا نرسم السياسات في الشأن الفلسطيني، ولا نشارك في رسمها، بل نحن نحضر في سياق سياسات مرسومة من قبل غزة ـ القاهرة.

وثالثاً، لأن قرار عدم استقبال هجرة ديموغرافية أو سياسية من الأراضي المحتلة هو في النهاية قرارنا الذي يحتاج، حسب، لتوفير الإرادة السياسية.

ورابعاً، لأن الكيان الأردني موجود بذاته ولذاته وغير متوقف على ما هو خارجه.

وخامساً، لأن الكيان الأردني لا تحميه الحكومات والمبادرات والمشاركات والمعاهدات، بل الشعب المستعد ـ دائماً ـ للقتال دفاعاً عن "الوطن" و"المشروع الوطني" وليس بالطبع عن المناطق الاقتصادية الخاصة والمشاريع التجارية.

فلنخرج إذن من لعبة الأوهام إلى واقعية الحقائق الأردنية:

[١] الدولة الأردنية ليست حتماً هامشية، ولكنها ليست كذلك مركزية على المستوى العربي، فهي ـ على هذا المستوى ـ لها ثقل في دعم السياسات، ولكنها لا تستطيع أن ترسم السياسات.

[٢] ديكتاتورية الجغرافيا التاريخية والسياسية والثقافية، تجعلنا جزءاً من الهلال الخصيب، فلا نستطيع إلاّ أن نكون مع سوريا أو العراق، ولا نستطيع أن نكون ـ حتماً ـ خارج تحالف سوري ـ عراقي.

[٣] التحالف المصري ـ الفلسطيني الرسمي تاريخي واستراتيجي هو "ضد ـ أردني" منذ الملك فاروق ومروراً بعبد الناصر والسادات وليس انتهاء بمبارك، وليس موقعنا ولا هو من مصلحتنا أن ننحاز إلى فلسطين "المصرية" ضد فلسطين "السورية"... موقعنا هو مع فلسطين / القضية في حدود السياسات التي يرسمها "المركز" السوري ـ العراقي.

[٤] قوة الدولة الأردنية تكمن حصراً في استنادها على عصبية متماسكة ومرنة وعصرية، وهذه العصبية الوطنية هي التي تشكل السد أمام الأطماع الإسرائيلية والمشاريع الشارونية.

[٥] "السلام" بين إسرائيل والأردن، غير ممكن منطقياً وواقعياً. فالمشروع الإسرائيلي لا يستطيع الاستمرار الا بالقضاء على المشروع الوطني الأردني. لا سلام بين النقيضين، حقيقة أولى أساسية، لا بد من إدراكها وأخذها بالاعتبار في كل لحظة وعلى كل مستوى وبدون توقف.

[٦] الولايات المتحدة الأميركية هي التي تحتاج النظام الأردني وليس العكس، ولذلك، فإن هامش المناورة الإقليمية والدولية أمام عمان أوسع كثيراً مما يعتقد المسؤولون.

[٧]حل الأزمة الاقتصادية الأردنية المزمنة غير ممكن إلاّ باستثمارات من حجم ونوعية لا يستطيع القطاع الخاص ـ ولا يرغب على الأرجح ـ القيام بها، فلا بديل إذن عن مركزية دور الدولة الاقتصادي ـ الاجتماعي في قيادة مجمل العملية التنموية.

[٨] الدولة الأردنية بطبيعتها دولةُ قطاع عام، وخصخصتها هي مسعى لتدميرها.

[٩] الإصلاح السياسي، العودة إلى الدستور، الديمقراطية، بمعنى المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، مطلبٌ لم يعد يمكن تأجيله؛ إنه ضرورة حياة للدولة الأردنية.

صبية وتي شيرت بالعلم الأميركي
وشيوخ ووجهاء I Support America:

صبيحة الأحد(١٦ أيلول ٢٠٠١) في أحد شوارع ضاحية "الشميساني" الراقية في عمان، لفتت الانتباه، صبيّة معتدّة، تمشي مسرعة ببنطال جينز وتي شيرت أبيض رُسم عليه العلم الأميركي وأسفله العبارة التالية: (I Support America). كيف تجرؤ؟ صحيح أنها لا تستطيع، على الأرجح، أن تعتدّ بقميصها المضاد للإرهاب في شوارع عمان الشعبية، أو ـ مثلاً ـ في شوارع السلط أو الكرك؛ ولكن ظهورها المباغت الجريء، بعَلَمها ـ الذي جرى حرقه مراراً، خلال السنة الأخيرة، في ساحات العَاصمة الأردنية المتضامنة مع الانتفاضة الفلسطينية ـ لم يكن ممكناً، منذ أسبوع مضى على تلك الصبيحة، في أي مكان هنا.

أهو إعلان مبكّر عن انضواء الأردن في "التحالف الدولي ضد الإرهاب"؟ ربما، فلا بد أن الصبية المعتدّة بالتضامن مع الضحايا الأميركيين، استمدت العزم في مشاركتها، من الرسميين وممثلي الهيئات وشيوخ العشائر ووجهاء المخيمات وطلبة المدارس وسواهم من الذين

---

* السفير ٢٠/ ٩/ ٢٠٠١

أمّوا، بالآلاف، خيمة العزاء التي نصبتها السفارة الأميركية بعمان ـ على الطريقة الأردنية ـ بجوار قلعتها الحصينة في ضاحية "عبدون" الأرستقراطية. وربما أن الصبية الجريئة سوف تذهب، هذه الليلة، إلى "جبل القلعة" الأثري، لتوقد ـ مع المئات ـ الشموع لذكرى كارثة مانهاتن.

يومية "الدستور" ستكون أجرأ، وتؤكد، في اليوم نفسه، أن تدفق المواطنين الأردنيين على خيمة العزاء الأميركية، ما هو إلا "تعبير عن مدى التلاحم الذي يربط الشعبين الأردني والأميركي". ولكن يومية "الرأي" تبزّ الجميع فتنشر لأحد كتّابها، "فتوى" يقول فيها إن "الإرهاب فساد في الأرض" و.. "جزاء المفسدين في الأرض أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف". وقد أصدر الكاتب هذه الفتوى، قبل أن تعلن، في اليوم التالي، الفتوى الرسمية التي أصدرها، حسب الأصول، "مجلس الإفتاء في المملكة الأردنية الهاشمية"، ودان فيها، صراحة، كل أشكال الإرهاب بعامة، والهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية في ١١ أيلول ٢٠٠١ خصوصاً. وإذا بدا السفير الأميركي لدى عمان، إدوارد غنيم، راضياً عن مشاعر الأردنيين الصادقة إزاء الأميركيين، فإن المستشار الإعلامي للسفارة، ألبرتوم فرناندز، كان مبتهجاً للأعداد الكبيرة من المواطنين "العاديين" الذين زاروا خيمة العزاء، واعتبر ذلك "تعبيراً عن مدى المحبة التي يكنها الأردن لأميركا"، بل إنه بعد أن أكد ثقة السفارة بصدق شعور الأردنيين، أعلن أن العلاقة بين الشعبين هي "علاقة أزلية".

***

وكان الأردنيون ـ مثل غيرهم من العرب ـ استقبلوا أخبار النكبة الأميركية في ١١ أيلول، بالترحاب؛ وجلسوا أمام شاشات التلفزيون، يتابعون الفضائيات، ويتلذذون بمشاهد انهيار مركز التجارة العالمي في

نيويورك.

ووزعت محلات الحلويات، في المناطق الشعبية، بضاعتها مجاناً بالمناسبة. ولم يكن الموظفون، في اليوم التالي، راغبين بالعمل، وشكلوا حلقات لتبادل الأخبار المفصلة والتهاني. وربما كانت هذه، عند بعضهم، مظاهر تشي بوعي دموي؛ إلا أن مشاعر الابتهاج الشعبي بالضربة غير المتوقعة التي أصابت الولايات المتحدة الأميركية في عقر دارها، يمكن فهمها، على كل حال، بالنظر إلى ذلك، فالبلد يعتبر مسؤولاً عن آلام الشعبين الفلسطيني والعراقي.

ومهما يكن، فإن مشاعر الابتهاج تلك بدأت ـ أو على الأقل بدأ الإعلان عنها ـ بالتراجع، في حين أخذت تتشكل، سريعاً، أجواء جديدة من الحزن على الضحايا، والتنصل من الإرهاب وإدانته.

وربما تكون هذه الأجواء الجديدة، نابعة من اكتشاف حجم المأساة الإنسانية الناجمة عن الحدث الإرهابي؛ وربما تكون نابعة من اكتشاف البرجوازية الأردنية أن الخسائر الهائلة التي لحقت بالاقتصاد الأميركي جراء الهجمات، قد ألحقت الضرر بمصالح المستثمرين الأردنيين في الأسهم والسندات الأميركية وفي الودائع بالدولار الأميركي، حيث بلغت خسائر هؤلاء، في تقدير غير رسمي، نصف مليار دولار أميركي(وهو رقم ضخم جداً بالنسبة للقدرات الأردنية)، بالإضافة إلى خسائر بورصة عمان، حيث تراجعت أسعار(٦٨) سهماً، وفقد مؤشر البورصة (٢٧, ٥) نقطة.

وربما تكون "الصحوة" على التحسب من ردة الفعل الأميركية على المنطقة بأسرها، هي التي دفعت بعدة أوساط أردنية إلى المبالغة في إظهار الحزن والمناوأة للإرهاب، وهو ما يشكل، وفي العمق، مظهراً للتغير الحاصل في أخلاق الأردنيين الذين ربما أصبحوا، في السنوات العشر الأخيرة، أكثر تسامحاً مع النفاق، وأكثر استعداداً لممارسته، على الضد

من المنظومة القيمية التقليدية في الأردن.

ولن نغفل، بالطبع، صورة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وهو يتبرع بالدم لجرحى مانهاتن، أو إرسال الأطفال الفلسطينيين إلى القنصلية الأميركية، مع ورود العزاء، أو إجبار أكثر من مليون طالب وطالبة في المدارس الفلسطينية على الوقوف دقيقة صمت حداداً على الضحايا الأميركيين. فكل هذه كانت إشارات حاسمة موجهة، أيضاً، إلى الجمهور الفلسطيني في الأردن لتغيير سلوكه، والمبادرة إلى نشاطات تضامنية مع الأميركيين.

ومع ذلك، فإن التفسير الأكثر دقة لانقلاب الأجواء من "البهجة" إلى "الحزن"، يكمن، على الأرجح، في أن عمان حسمت أمرها باتجاه الانضواء في التحالف الدولي المضاد للإرهاب.

ولعل الرسالة الأميركية وصلت، أسرع، إلى الفلسطينيين؛ فانتقلوا من رصاص الابتهاج إلى ورود الرحمة، وكان مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط، وليم بيرنز، أبلغ (الجمعة ١٤ أيلول ٢٠٠١) السفراء العرب لدى واشنطن، أن على بلدانهم الاختيار بين الانضمام إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب، وبين الانعزال عن المجتمع الدولي؛ وطلب إليهم إعلام حكوماتهم بضرورة قيامها بالقبض على الإرهابيين ومقاضاتهم أو تسليمهم للدول التي تطاردهم، ودعم المبادرات الدولية ضد الإرهاب، بالإضافة إلى شن حملة سياسية وإعلامية وجماهيرية داخلية للتنديد بالإرهاب "وبغض النظر عن أهدافه المعلنة".

الأردن الواقع بين جرحين نازفين بمدى السياسات الأميركية في فلسطين والعراق، والمهدد هو نفسه من قبل إسرائيل الشارونية، مطالب، اليوم، إذن، بأن يشارك في الحملة ضد "الإرهاب" على أرضه.

وإذا كانت عمان غير متسامحة أبداً، من الناحية الأمنية، مع العناصر الإرهابية، فربما يكون المطلوب، بالضبط، هو حملة قمعية ضد الاتجاهات الوطنية المعادية للتحالف الأميركي ـ الإسرائيلي.

فالدول التي تريد الانتصار لقضية مكافحة الإرهاب، ليست مدعوة للمشاركة في حملة عسكرية على أفغانستان، ولكن للعمل على تنظيم حملة أمنية ـ سياسية في الداخل.

وربما يشمل ذلك، للأسف، سلسلة جديدة من القوانين الاستثنائية والتعليمات والإجراءات التي تسلب المواطنين حقوقهم الأساسية في حرية التعبير والاجتماع والتنظيم والعمل السياسي. وإذا كانت الترجمة الحرفية للمطالبات الأميركية هي القضاء على الهامش الديمقراطي المتقلص، أصلاً في الأردن، فمما لا شك فيه أن الاستجابة للطلبات تلك، ستؤدي، حتماً، إلى احتقان الحياة السياسية في البلاد التي قد يغدو فيها مجرد إعلان التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، أو مع العراق المحاصر، أوالتنديد بالسياسات الأميركية، "أعمالاً إرهابية"؛ لا بد من قمعها للحصول على شرف العضوية في التحالف الدولي المناوئ للإرهاب.

الآن، ربما أصبح "سر" جرأة الصبيّة المعتدّة بالتضامن مع الضحايا الأميركيين، مكشوفاً.

فالأجهزة الحكومية، بقدراتها التنظيمية الممتازة في مثل هذه المناسبات، هي التي حشدت طلاب المدارس وشيوخ العشائر، وهي التي خلقت الأجواء الجديدة، انسجاماً مع الشروط الأميركية، ومقدمة لتخويف الرأي العام، ودفعه إلى نبذ "الإرهاب"... "وبغض النظر عن أهدافه المعلنة"، أي بغض النظر عما إذا كان له طابع المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

فهذه هي الحرب الأميركية ضد "الإرهاب" في البلدان العربية؛ أعني فرض الصمت على الوطنيين وناقدي برنامج "الخصخصة"، والرافضين للخضوع أمام أوامر صندوق النقد الدولي؟

من الآن فصاعداً، سيكون على الكاتب الذي يريد حث الولايات المتحدة الأميركية على إنصاف الشعب الفلسطيني أن يبدأ هكذا: "أدين بكل قوة ومن أعمق أعماقي، قتل المدنيين ـ أي مدنيين ـ ولأي سبب أو قضية..." (حسني عايش، الرأي ١٨ أيلول ٢٠٠١)، بل إن حزب جبهة العمل الإسلامي نفسه سوف يدعو، واشنطن، في بيان، إلى "إعادة النظر بسياساتها لتكون عادلة ومتوازنة وتنصف المظلوم"، ولكنه، قبل ذلك، سوف يقرر أن "النفس الانسانية مكرمة عند الله عز وجل، مصونة من أي اعتداء ولا يجوز أن تزهق بغير حق"، مؤكداً إدانته للهجمات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن.

الماكنة المضادة للإرهاب تعمل. وفجأة، سوف تمتلىء قاعة محكمة أمن الدولة بالصحفيين المحليين والأجانب، لتغطية محاكمة المواطن الأردني الأميركي رائد حجازي "المتهم بالانتماء لتنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) والتخطيط لأعمال إرهابية".

والرسالة واضحة: إننا نحاكم الإرهابيين كما هو مطلوب! ونحن، أيضاً، مثل الولايات المتحدة الأميركية مستهدفون من قبل بن لادن.. وحجازي عضو في مجموعة إرهابية تابعة له "كانت تخطط لاستهداف حياة مواطنين أبرياء ومناطق تتردد عليها مجموعات سياحية، والتخطيط لعمليات سطو مسلح على البنوك ومحلات الذهب والصرافة واختطاف رهائن.."، بل إن (المصدر) يلاحظ، باعتزاز، "الجهود المثمرة التي يبذلها الأردن، بكافة أجهزته، لمحاربة الإرهاب والداعمين له"، وذلك، بخلاف الجهود الأميركية، غير المثمرة!

إن عمان تقدم أوراق اعتمادها للتحالف الدولي ضد الإرهاب؛ عبر

حملة وطنية تخلط الأوراق، وتشل الوعي الشعبي، وتخلق لدى الرأي العام، ذلك الإحساس الثقيل الشقي الذي يتضافر فيه الشعور بالذنب(لأن الإرهابيين ينتمون إلى أمتنا وحضارتنا)، والشعور بالخوف المزدوج، من الإرهاب(الذي يستهدفنا)، ومن الولايات المتحدة الأميركية(التي لا ترحم أحداً في معركتها ضد الإرهاب).

حسناً، من يجرؤ، بعد اليوم، على تأييد العمليات الاستشهادية والكفاح المسلح في فلسطين؟!

ومن يجرؤ على الإعلان عن تأييده التحدي العراقي للأميركيين؟! وربما أصبح الأمر يحتاج إلى بطولة من أجل القيام بما كان أصبح تقليداً وطنياً، أعني تبجيل "حزب الله"، أو الإشادة بالمواقف الساخنة للرئيس بشار الأسد!

إن المراقب الذي يقرأ، بدقة، الحياة السياسية الأردنية منذ العام١٩٩٩، أي في عهد الملك عبد الله الثاني، سوف يلاحظ الاتجاه العام إلى قيام نوع من التضامن الوطني غير المكتوب، حيث تتفهم القوى الاجتماعية والسياسية، الضرورات والضغوط التي يتعرض لها الحكم، بينما يتفهم هذا الأخير، مصالح تلك القوى ومشاعر المواطنين، وفي سياق ودّي.

وهناك خشية من أن يكون الأردن على موعد مع احتقان سياسي جديد يذكر بالمجابهات بين الحكم والمجتمع، أثناء المحاولات الفاشلة لتجييش الرأي العام للتطبيع مع إسرائيل(١٩٩٤) أو معاداة العراق(١٩٩٦) أو التحرش بسورية(١٩٩٨) وما رافقها من حملات إعلامية وأمنية، خلفت وراءها جراحاً عميقة؛ تجاوزها الأردنيون، سعياً إلى تفاهم وطني يؤسس للخروج من المآزق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه البلاد، المهددة، خصوصاً، بالمخططات الإسرائيلية لإلغاء المملكة(شارون)، أو تقسيمها (إيهود باراك)، أو تغيير

طابعها نهائياً(شمعون بيريز).

وإذا كان المفهوم، بالطبع، أن عمان ربما استجابت لضغوط هائلة، منذ ثلاثاء الجحيم الأميركي، لإظهار صداقتها وصدق تحالفها مع الولايات المتحدة، فإنه من الإنصاف القول إن الملك الأردني الشاب، ما يزال يرفض "التوقيع على بياض" للحليف الهائج، وهو يلح ـ أقله ـ على التأكيد على أن "ما يساعدنا على النجاح في مكافحة ظاهرة الإرهاب، هو إيجاد حل سلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالسرعة الممكنة". وبالرغم من أن هذه الصيغة لا تتضمن الاشتراط، فهي تشير إلى إدراك عمان أنه من الصعب تجييش حملة وطنية مستمرة(ويمكن تبريرها) ضد الإرهاب، طالما ظلت في خلفيّة المشهد، دماء الفلسطينيين وكراماتهم وحقوقهم تهدر بالاحتلال والعدوان.

وحقاً، إنها طرفة معبرة تلك التي يتداولها الأردنيون هذه الأيام، وتروى عن الطفايلة (أهالي مدينة الطفيلة بجنوب الأردن، وهم، عادة، أبطال النكتة الأردنية) أنهم يشكرون الله لأن "طالبان" فقط ـ وليس كل طلاب المدرسة ـ المتهمان بالهجمات الإرهابية على أميركا!!

سوى أنه شعور زائف بالأمان. فالطفايلة سوف يدركون سريعاً ـ وربما قبل غيرهم ـ أنهم، وجميع "طلاب المدرسة" العربية ـ الإسلامية، مستهدفون، رغم ذلك، بالتأديب!!

في شراك مكارثية جديدة

"فلننتظر حتى تمر هذه العاصفة!" . . بهذه الكلمات لخص رئيس تحرير يومية "العرب اليوم" طاهر العدوان، الموقف. وكان يعتذر لي عن اضطراره حجب مقالتي الأسبوعية في الصحيفة، بسبب "الضغوط" الرسمية التي يتعرض لها، هذه الأيام، رؤساء تحرير الصحف الأردنية.

وكان رئيس الوزراء علي أبو الراغب، لدى لقائه هؤلاء (٢٣/ ٩/ ٢٠٠١) قال إن: «العالم قد تغير بعد ضربات ١١ أيلول الموجعة» ولم يحدّد كيف . . . وبأي اتجاه؟ إلا أنه قرر أن الأميركيين «تكبدوا، بسبب تلك الضربات، خسائر سياسية ومعنوية واقتصادية فادحة»، (فهم، إذن، يحتاجون العون؟) . . وأن «علينا أن نتعامل مع الولايات المتحدة الأميركية، ليس كدولة عظمى، وإنما كصديق للأردن، قدم لنا الدعم والمساندة على مدار السنين». (أفيعني هذا أنه قد جاء دورنا لكي نرد الجميل؟). ويجيب الدكتور فهد الفانك، بصراحة: «في الأزمة العالمية الراهنة، ليس لدينا ما نخسره، ولدينا الكثير مما نكسبه» (الرأي ٢٥/ ٩/ ٢٠٠١).

***

* السفير ٢٧/ ٩/ ٢٠٠١.

ويتحرك أبو الراغب ـ الذي التقى أيضاً القيادات الحزبية والنقابية ـ بنشاط، من أجل تحشيد الرأي العام الأردني، وراء هذه الرؤية البراجماتية للحدث الأميركي، آملاً أن تظهر المملكة، حكومة وشعباً، «انسجاماً كاملاً مع الإجماع الدولي ضد الإرهاب» بما يحقق، في النهاية "المصالح الوطنية"، وبالرغم من إشارته إلى أن الهجمات "الإرهابية" على نيويورك وواشنطن، أفرزت معادلات سياسية معقدة، فإن الخطاب الحكومي تبسيطي للغاية. فهو، من حيث الجوهر، يعرض على الأردنيين، رؤية رجل أعمال يكتشف فرصة ذهبية لمبادلة مكاسب سياسية واقتصادية بـ «العواطف» و«المواقف» خصوصاً وأن أفغانستان بعيدة ولا تعنينا! وهو يتحسب لئلا تنخدش صورة المملكة المعادية للإرهاب، بمظاهرات أو اجتماعات أو بيانات أو حتى مقالات، تظهر العداء للولايات المتحدة الأميركية، أو تندد بحربها ضد «الإرهاب»، فالمطلوب هو «توحيد الجبهة الداخلية» وراء الموقف الرسمي الذي يدور على محورين أولهما: التأييد غير المشروط للأميركيين، وثانيهما: محاولة الحصول، لقاء ذلك، على مكاسب سياسية واقتصادية.

وثمة، بالطبع، ما يشجع على تبني هذه الرؤية البراجماتية. فهناك، بالفعل، اتجاه لدى واشنطن للتراجع عن لا مبالاتها إزاء عملية السلام على المسار الفلسطيني، بينما عمان تريد، بإلحاح، عودة الهدوء إلى الأراضي الفلسطينية. وإلى ذلك، فقد بدأ الأميركيون، تواً، سياسة أكثر وداً إزاء المطالب الاقتصادية الأردنية.

ففي مؤشر ذي دلالة أن مجلس الشيوخ الأميركي الذي عطل، لأكثر من سنة كاملة، اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن، قام يوم (٢٤/ ٩/ ٢٠٠١) بإقرارها وبالإجماع، مع التنوية بـ «الجهود الأردنية في مكافحة الإرهاب».

***

وإلى ذلك، ففي خلفية الموقف الأردني المندفع للانخراط في الجبهة الأميركية، معطيات ينبغي عدم الاستهانة بها:

ـ فقد دفع الأردن أثماناً سياسية واقتصادية هائلة جراء رفضه الانخراط في تحالف «حفر الباطن» ضد العراق، العام ١٩٩٠. ولا تريد عمان أن تكرر هذا "الخطأ"، بل هي تجد أنها، وبسبب هذا الإرث بالذات، أقل قدرة من الأشقاء العرب، على إبداء التحفظات إزاء غموض أهداف التحالف الراهن، أو باتجاه التمييز، مثلاً، بين "الإرهاب" و"المقاومة الوطنية".

ـ وتجد نخبة الحكم الأردنية، أن مبادرتها الحماسية نحو الانخراط في التحالف الأميركي الجديد، وبلا شروط، سوف تعزز مكانة المملكة ودورها، وخصوصاً تمكينها من الحفاظ على حضورها ومصالحها في التسوية المأمولة على المسار الفلسطيني.

ـ وأخيراً، فإن عمان ترى في ذلك التحالف، حماية أميركية للمملكة من الخطط العدوانية لإسرائيل الشارونية، واستعادة للتوزان السياسي بينها وبين غزة في إطار "العملية السلمية" التي أصبح إحياؤها، الآن، ممكناً.

***

إلا أن الرؤية البراجماتية التي تتبناها حكومة أبو الراغب، تظل عاجزة أمام النقد:

فهناك، أولاً، ما سوف تدفعه المملكة، جراء انضمامها غير المشروط للحلف الأميركي ضد "الإرهاب". وهو ثمن يتجاوز "العواطف" و"المواقف" إلى إخضاع الحياة السياسية الأردنية، برمتها، إلى المعايير الأمنية ـ وفق النظرة الأميركية ـ، وهو ما يعني، عملياً، شطب الهامش الديمقراطي القائم.

ولا يساوي ذلك، فقط، شطب الحريات، ولكنه يتعداه إلى تدمير الآليات السياسية القائمة، والضرورية لإدارة الأزمات الداخلية بالحد الأدنى من الخسائر، وبالحد الأعلى من الاستقرار.

والولايات المتحدة ـ ثانياً ـ لا تسعى إلى حملة عسكرية محدودة على أفغانستان (البعيدة) فحسب، بل إلى حرب شاملة تمتد لسنوات، وتشتمل على عمليات عسكرية وتجسسية وأمنية ـ سياسية ضد "أعداء" عديدين في قائمة تتسع حسب الظروف والمصلحة والتوقيت الملائم لواشنطن التي ترفض، قطعاً، مشاركة أيٍّ كان في قيادتها الحرب الطويلة ضد "الإرهاب".

وبالنتيجة، فإن عمان قد تجد نفسها، في توقيت لا تعرفه، وراء الولايات المتحدة، في مجابهة مع قوى داخلية أو إقليمية، بدون أن يكون لها أية سيطرة على التفاعلات والعقابيل.

وباختصار، فهي قد تخسر، بتأييدها اللامشروط للاستراتيجية الأميركية، المرونة السياسية اللازمة للتعامل الناجح مع الأزمات الداخلية والإقليمية، وربما تجد نفسها تغرق، شيئاً فشيئاً، في القمع الداخلي والتفكك الوطني. ولعله من الضروري أن نلاحظ، هنا، ما يلي:

ـ إن الولايات المتحدة الأميركية تخطط، في الحقيقة، إلى شن حرب على الصعيد العالمي ضد كل القوى المناوئة للإمبريالية العولمية، بما فيها حركات التحرر الوطني والبلدان المستقلة والمنظمات المناضلة ضد العولمة والمنظمات البيئية.. إلخ. وهي تأمل في قيادة تحالف دولي يتيح لها تصنيف كل القوى المناوئة لها في العالم بصفتها قوى إرهابية.

ـ إن الاستجابة غير المشروطة للمطالب الأميركية (وهي، بالأساس، مطالب استخبارية وأمنية ـ سياسية داخلية) ستقود إلى تحطيم الجبهات الداخلية في الدول الراضخة، وخصوصاً العربية والإسلامية ـ وهو ما

نراه قد بدأ فعلاً في الباكستان ـ ، فما تريده واشنطن من هذه الدول ـ تحديداً ـ هو أن تقوم كل دولة بإطلاق حملة مكارثية ضد القوى الوطنية والإسلامية المحلية، تحت شعار مكافحة الإرهاب، وهو ما يذكر بالحرب الأميركية الباردة ضد الشيوعية، حين كانت واشنطن تطلب من الدول التابعة التصدي للشيوعيين المحليين في إطار "الحملة الدولية". بل إن المطلوب، اليوم، من الدول العربية والإسلامية ربما يكون أكثر، وخصوصاً: أن تعامل مواطنيها بالطريقة نفسها التي تعامل "الأف. بي. آي" بها العرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأميركية منذ ١١ أيلول ٢٠٠١، أي بمحاصرتهم بدائرة الريبة والشك والمراقبة والتحقيقات، وإخضاعهم للشعور المزدوج المرير، بالذنب والخوف على المستوى الجماعي.

***

هي، إذن، ليست عاصفة تمر، بل ـ ربما ـ شتاء طويل من "عولمة القمع" التي ستخلف وراءها، الآن، ركام الكلام عن "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" إلى الشمولية البوليسية ومحاكم التفتيش.

فالإمبريالية الأميركية لم تعد كما كانت العام ١٩٩١، في مرحلة صعود، بل دخلت، منذ هوى برجا مركز التجارة العالمي في مانهاتن، في مرحلة تراجع تفرض عليها شراسة غير مسبوقة في معركة مفتوحة.

وسيكون على الشعوب العربية والإسلامية أن تكتوي، من جديد، بموجة استبدادية عاتية تسد ـ مؤقتاً ـ منافذ الأمل بالتحولات الديمقراطية والحداثة، وتخصب الأرض لولادة أشكال جديدة من قوى التعصب والرجعية و"الإرهاب"!

من أين تأتي، إذاً ، قوة الإسلاميين الأردنيين؟

أظهر استطلاع للاتجاهات الفكرية ـ السياسية للنخبة الأردنية نتائج غير منتظرة، بل ربما مفاجئة. فقد تبين أن ٦٣ بالمئة من السياسيين المستقلين وقيادات الدولة والوزراء السابقين والقيادات النقابية، المهنية والعمالية والنسائية والطلابية ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات والمهنيين والصحفيين والكتاب والفنانين، يحبذون الأحزاب العلمانية؛ مقابل ٤, ٢٦ بالمئة من مؤيدي الإسلاميين. فمن أين تأتي، إذن، الهيمنة الإسلامية على الحياة السياسية ومنظمات المجتمع المدني في البلاد؟

إنه سؤال يطرح نفسه بقوة، خصوصاً إذا ما علمنا أن ٢, ٣٠ بالمئة من المثقفين الأردنيين (بالتحديد الاجتماعي السابق) يؤيدون الأحزاب القومية؛ و١, ١٠ بالمئة منهم، الأحزاب اليسارية. أي أن ما مجموعة ٣, ٤٠ بالمئة منهم ما يزال على ولائه لقوى حركة التحرر الوطني العربية من البعثيين والقوميين والشيوعيين.

وهي قوى تشكل ـ بالرغم من الخلافات الفرعية بينها ـ اتجاهاً واحداً بالمعنى السسيوثقافي، وجبهة متقاربة الرؤى والأهداف، بالمعنى

---

* السفير ٢/ ١٠/ ٢٠٠١.

السياسي. أضف إلى ذلك أن هذا الاتجاه(القومي ـ التقدمي) هو أقدر من الإسلاميين على استنهاض حلفاء من الاتجاه الليبرالي(الذي حصل على ١٣ بالمئة من أصوات المستطلعين) والاتجاه الوسطي ـ الوطني(الذي حصل على ٩,٧ بالمئة منها)، علماً بأن هذين الاتجاهين علمانيان، بل ربما كانا أكثر جذرية في الخلاف مع الإسلام السياسي، من القوميين واليساريين الذين يتشاركون مع الإسلاميين، في "هيئة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية".

وربما كانت هذه "الهيئة" التي يقودها الإسلاميون، إحدى الآليات التي تبدد التفوق الكمي للقوميين واليساريين، وتحشدهم وراء "حزب جبهة العمل الإسلامي" الذي يطبع خطاب المعارضة الأردنية بطابعه، ويحدد أجندتها، ويحظى ـ وحده ـ بالتغطية الإعلامية، مما يظهر شركاءه القوميين واليساريين، أتباعاً ثانويين.

فكيف يقبل هؤلاء بموقع التبعية الذي يهمشهم فكرياً وسياسياً؟ سؤال قد يبادر الناقد المتحمس إلى معالجته بإجابة سهلة، فيرد الظاهرة إلى خور القيادات القومية واليسارية، وضعف إرادتها السياسية، وربما رغبتها الضمنية بالحصول على مكاسب انتخابية.

بيد أننا نتحفظ على التفسيرات السيكولوجية للظواهر الاجتماعية ـ السياسية، بالإضافة إلى أن الإسلاميين الذين يتغنون في قطف ثمار التحالفات السياسية مع القوى الأخرى، يمتنعون، مبدئياً، عن التحالفات الانتخابية معها.

دعنا نلاحظ، إذن، أن الأغلبية الكمية للاتجاه القومي ـ اليساري موزعة على عدة أحزاب صغيرة وجماعات ومستقلين كثر خارج التنظيمات، ما يجعل الإسلاميين الذين ما يزالون موحدين، إلى حد كبير، في حزب واحد ذي تنظيم متماسك نسبياً ومصادر تمويل ثرة، أكثر قدرة على التحشيد الحزبي والجماهيري والانتخابي، ما يعتبر مثالاً ممتازاً

على قدرة الأقلية المنظمة والممولة ، جيداً، على الهيمنة .

إلا أن هذا، وحده، لا يكفي ، بالطبع، للإجابة عن السؤال المطروح . وهنا علينا أن نعترف بأنه ربما كانت الاتجاهات القومية واليسارية والليبرالية، أقل حضوراً بين الفئات الشعبية، منها بين الفئات النخبوية؛ وذلك بدون أن يقودنا هذا الاعتراف إلى استنتاج متسرع بأن الشارع الأردني هو، بالضرورة، إسلامي النزعة .

فالحقيقة أن القوى القومية ـ التقدمية المشغولة بالانقسامات والندوات والصالونات السياسية، مؤلفة من برجوازيين صغار معزولين عن الشارع، ويأنفون من الاتصال بالفئات الشعبية، بل ومن الاتصال بالأشخاص غير المسيسين من أعضاء النخبة .

فهناك ١٩,٥ بالمئة من هؤلاء الأخيرين الراغبين بالانخراط في العمل الحزبي، يشكون من أن أياً من الحزبين لم يتصل بهم بغرض تجنيدهم!

الاتجاه القومي ـ التقدمي ضعيف الهمة، ومشوش الأفكار، وممزق تنظيمياً، سواء على المستوى الحزبي أو على مستوى القدرة على تكوين المؤسسات الاجتماعية التي تلعب عند الإسلاميين، دوراً مزدوجاً؛ فهي تقدم فرصاً وظيفية جيدة لأعضاء النخبة، وتؤمن الخدمات الصحية والتربوية والخيرية للفئات الشعبية؛ وتخلق، بالتالي، شبكة من المصالح والعلاقات التي توفر هيكلاً صلباً للاتجاه الإسلامي . ويلعب التمويل، هنا، بالطبع، دوراً رئيساً . فالمال يصنع القوة، والقوة، بدورها، تصنع المال!

وهكذا، فبينما يستطيع الإسلاميّ أن يستقلّ عن الدولة، في تحصيل معاشه وضمان مستقبله الشخصي والسياسي، فإن القومي ـ التقدميّ يظل في حالة تبعيّة لمؤسسات الدولة، ليس فقط من أجل توفير مستوى معيشي لائق، بل ومن أجل تأمين الموقع السياسي أيضاً .

وقد اعترف ٦ , ٥ بالمئة من أعضاء النخبة الأردنية بأنهم ينأون بأنفسهم عن العمل الحزبي المعارض أملاً بالحصول على منصب رسمي، هو واقعياً، مدخلهم الوحيد لتحقيق زعامة سياسيّة تؤمنها، لاحقاً، قدرتهم على تقديم الخدمات لقواعدهم الشعبية المحتملة. وسيكون الثمن الذي يدفعونه هو التماهي مع الخطاب السياسي الرسمي، والالتحاق بالسياسات الرسمية، مما يجعل "أفكارهم" ليست ذات معنى في الصراع السياسي الفعلي.

***

إلا أن عاملين رئيسين يظلان، في رأينا، الأكثر قدرة على تفسير قوة الإسلاميين الأردنيين، بالرغم من الطابع العلماني للمجتمع الأردني، وهما: الفلسطينيون والنساء.

* فالحركة الإسلامية الأردنية، من حيث جسمها التنظيمي وأنصارها وبرنامجها السياسي ونشاطاتها، تشكل تعبيراً مباشراً عن ميول الأردنيين من أصل فلسطيني ومصالحهم وطموحاتهم الاجتماعية والسياسية.

إن الانتساب للحركة الإسلامية، أو تأييدها، يتيح للأردني من أصل فلسطيني، الاندماج في البنية السياسية للدولة الأردنية ـ التي تعتبر الإسلام السياسي إحدى ركائزها الأساسية ـ وذلك بدون أن يتخلى عن هويته كفلسطيني. فالهوية الإسلامية تتيح له أن يكون أردنياً وفلسطينياً في الآن نفسه، سيما وأن البرنامج السياسي للحركة الإسلامية هو، بالأساس، برنامج فلسطيني، أي أنه يدور حول القضية الفلسطينية عموماً، وحول تأمين الدعم السياسي والمعنوي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خصوصاً.

ويستطيع المراقب أن يلاحظ، بيسر، أن صحافة الإسلاميين وبياناتهم ومهرجاناتهم الخطابية ومسيراتهم... إلخ، تتركز، كلها، حول شؤون

فلسطينية، بينما تظهر أقل اهتمام ممكن بالقضايا المحلية.

وهم يكتفون ـ فيما يتصل بها ـ بإعلان المواقف. بل إنهم، لدى احتدام الصراعات الطبقية والسياسية المحلية، يأخذون جانب الحياد أو الدعم الصريح للسلطات، كما حدث في الانتفاضات الشعبية في الأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨.

* وخزان التأييد الثاني للحركة الإسلامية الأردنية، توفره النساء.

والحقيقة أنه بسبب السياسات الليبرالية التي اتبعتها الحكومات الأردنية، تقليدياً، إزاء النساء، من حيث المساواة في التعليم والعمل والحقوق المدنية والسياسية، فإن الأردنيات اكتسبن وضعاً مميزاً ومؤثراً في الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد انصبت القوة النسائية، بالإجمال، في صالح الإسلاميين.

ويشير الاستطلاع إلى أن ٧١,٤ بالمئة من النخبة النسائية الأردنية، يؤيدن الإسلاميين. وهذه مفاجأة أخرى بالنظر إلى أن هؤلاء صريحون في موقفهم الرجعي من النساء.

ولعله من المدهش أن النساء الأردنيات يعزفن عن تأييد القوميين وخصوصاً اليساريين الذين يعتبرون تحرير المرأة نقطة أساسية على برنامجهم، إلا أنه من المدهش أكثر أن ينصب تأييدهن على الإسلاميين، وليس على السياسات الرسمية التي سجلت، بالفعل، العديد من النقاط في مجال "تحرير المرأة" وتأكيد حقوقها المدنية.

فهل تجد النساء الأردنيات، في الحركة الإسلامية، الإطار الملائم للحفاظ على رؤيتهن التقليدية، والانخراط، في الآن نفسه، في النشاطات السياسية والاجتماعية والتربوية؟

وهل توفر الحركة الإسلامية، للآباء والأزواج، الفرصة للتوفيق بين العقلية المحافظة، والرغبة في "السماح" للبنات والزوجات، بالتعبير

عن أنفسهن سياسياً، أو ـ على الأقل ـ "السماح" لهن، بمواصلة التعليم العالي والعمل والمشاركة في النشاطات العامة، "محصنات" بوعي ديني يضمن التزامهن بالتقاليد وبالولاء للعائلة؟! ما يعني، فعلياً، أن الحركة الإسلامية، تتيح فرصة فريدة للنساء للتحرر الواقعي بدون الاصطدام مع العائلات المحافظة؟

***

في إطار ما هو متوقع، سنرى أن الإسلاميين ليس لهم حضور يذكر (٤,٢ بالمئة) في صفوف الكتاب والصحفيين والفنانين، ولا في صفوف رجال الأعمال (٧,٧ بالمئة)، إذ يميل هؤلاء للاتجاه الليبرالي (٧,٣٩ بالمئة). وبالمقابل فإن الحضور الإسلامي قوي ـ نسبياً ـ في الجامعات. ويصل بين الطلاب إلى (٥,٣٨ بالمئة)، وبين المدرسين إلى (٢٥ بالمئة). ويشكل هذا الحضور الجامعي ذراعاً سياسية فاعلة للإسلاميين، خصوصاً لجهة القدرة على الحشد للتجمعات والمسيرات والنشاطات الجماهيرية الأخرى.

من أين تأتي قوة الإسلاميين الأردنيين؟ نوجز ونقول: من تحالفهم الثابت مع النظام، ووحدتهم التنظيمية، وقدراتهم المؤسسية والمالية، ومن استطاعتهم توفير الإطار الملائم لاندماج الفلسطينيين والنساء في الحياة العامة.

إلا أنها تأتي أيضاً من تمزق القوى التقدمية واليسارية، وتبرجزها، وعجزها عن بلورة برنامج سياسي مستقل يرتكز، رئيسياً، على المهمة المحورية في الحياة السياسية الأردنية، وهي إنجاز التحول الديمقراطي في ملكية دستورية على النمط الغربي. وهي مهمة محورية، لأنه، بإنجازها، يتم تحصين الدولة الأردنية إزاء مشروع "الوطن البديل"

وتجاوز الانقسام الأهلي، وتأمين الإطار الملائم لنضال الفئات الشعبية من أجل حقوقها المعيشية والثقافية.

(*) شمل الاستطلاع الذي أجراه مركزا "الرأي" و "أنتلجنسيا للدراسات" عينة من (٧٩٢) فرداً من فئات النخبة الأردنية، وقد نُشرت نتائجه في صحيفة «الرأي» الأردنية (الخميس ٢٧/ ٩/ ٢٠٠١).

الأردن في حرب ليست حربه..
«رامبو» عربي؟!

هل حاول زعيم تنظيم "القاعدة" أسامة بن لادن، فعلاً، اغتيال الملك الأردني عبد الله الثاني وأسرته؟

لا نستطيع، في الواقع، أن نجزم بإجابة. فالقصة التي أوردتها صحيفة "كوريير دي لاسيرا" الإيطالية(السبت ٦/ ١٠/ ٢٠٠١) غامضة للغاية، ولا تتضمن عناصر مقنعة؛ والحدث المؤكد الوحيد فيها هو أن الملك ـ الذي كان يقضي، في وقت لم يحدد من صيف العام ٢٠٠٠، إجازة خاصة على شواطئ دولة أوروبية متوسطية لم يكشف عنها أيضاً ـ اضطر إلى قطع إجازته تلك، والعودة، فوراً، إلى الوطن، بناءً على رسالة عاجلة من "المخابرات الأردنية" تقول إنها اكتشفت خطة وضعها بن لادن لنسف القارب الملكي في عرض البحر. كيف؟ بوساطة قارب محمل بالمتفجرات يقوده انتحاري أو أكثر. وذلك "على غرار الهجوم الذي وقع في خليج عدن باليمن، على سفينة حربية أميركية".

ولكن الصحيفة تغفل أن هذا الهجوم وقع في تشرين الأول من العام ٢٠٠٠، أي في وقت لاحق على الخطة المحبطة لاغتيال الملك الأردني،

---

* السفير ١١/ ١٠/ ٢٠٠١.

مما يطرح سؤالاً حول "الغرار" الممكن بين القصتين. ورغم أن مصدر المخابرات أكد للصحيفة الإيطالية "أن التهديد كان خطيراً جداً، وأن خطة الإرهابيين كانت مفصلة"، إلا أنه تحفظ على التفاصيل، ولم يذكر شيئاً عما إذا كانت المخابرات الأردنية كانت قد اخترقت تنظيم "القاعدة"، أم أنها حصلت على معلوماتها تلك، جراء اعتقال زعماء في ذلك التنظيم. كذلك، فهو لم يقل شيئاً عن الإرهابيين الذين أنيط بهم تنفيذ الخطة، وعما إذا كان تم تحديدهم ومطاردتهم أو إبلاغ الدولة المضيفة لهم لاعتقالهم؟ وهل تكونت، جراء ذلك، عناصر كافية لقضية؟ وهل جرى تحويلها إلى المحكمة أم لا؟

هذه الأسئلة التلقائية، وغيرها، لم تطرحها الصحيفة الإيطالية على مصدرها، واكتفت بالقول إن الحادث "غير واضح"، وذلك "لأن التحقيقات ما تزال جارية". ولا نعرف كيف تبنت الصحيفة، قصة بهذا الغموض والضبابية. إلا أن المدهش أكثر هو إقدام "المخابرات الأردنية" ـ المعروفة، تقليدياً، بصفتها منظمة مهنية منضبطة ـ بالإعلان عن قصة لم تستكمل عناصرها الأولية، ولا يمكن عرضها، بالتالي، على معايير الصدقية.

وهو ما يطرح الاحتمال الذي نرجحه، وهو أن ذلك الإعلان تم بنصيحة سياسيين قليلي الخبرة، أرادوا، عاجلاً، الإفادة من الأجواء المستفزة في الولايات المتحدة والغرب، ضد ابن لادن، للقول إن المملكة، كانت وما تزال، على أجندة ذلك الإرهابي الذي تطارده واشنطن بتهمة التخطيط لهجمات ١١ أيلول.

وربما رأى هؤلاء السياسيون بأن الفوبيا الأميركية والغربية من أنشطة ابن لادن الإرهابية، تسمح بتمرير قصص ضعيفة، لها هدف واضح هو تأكيد انتساب المملكة إلى المعسكر الغربي وإظهار كفاءة الأجهزة الأمنية الأردنية القادرة على إحباط المحاولات الإرهابية "في مهدها"؛ ما

يجلب الإعجاب والتقدير، خصوصاً وأن الأجهزة الأمنية الأميركية أظهرت، بالفعل، عجزها عن الوقاية من الإرهاب، بل إن الصحيفة الإيطالية تكشف صراحة عن الغاية من قصتها، فتقول إنه مما يدعو إلى "العجب" أن يكون "البلد الأكثر يقظة، والأسرع، والأكفأ في تعقب وكشف وشجب خطر الإرهابيين" هو الأردن، أي ذلك البلد العربي المسلم! وإذ تبدي، في هذا الكلام، حماسة زائدة، تقول الصحيفة: "وليس هذا من قبيل الفبركة".

فقد كانت المملكة، طوال عقود، أحد أهداف المتطرفين. ولماذا؟! لأن هؤلاء "منزعجون من التوازن الداخلي (والاستقرار) لبلد مسلم تحيط به المتاعب والصراعات". ثم تسرد الصحيفة، على لسان مصدرها الأردني، نجاحات المخابرات الأردنية، في التصدي للإرهابيين منذ العام ١٩٩١، حين جرى تفكيك شبكة "الأفغان العرب"، وأخيراً، في العام ١٩٩٩، حين تم إحباط هجمات مخيفة كان تنظيم "القاعدة" يخطط لتنفيذها ليلة رأس السنة الألفية.

ومن بين المتهمين بالضلوع في هذه المؤامرة، الأميركي الجنسية رائد حجازي، الذي تعيد محكمة أمن الدولة الأردنية، الآن، محاكمته، تحت أضواء إعلامية غير مسبوقة.

وقد أخبر المصدر الأردني، الصحيفة الإيطالية، بتفاصيل ومعلومات عن الأنشطة الإرهابية على المستوى الإقليمي، توحي بأن عمان عكفت، منذ وقت طويل، على مطاردة حثيثة للإرهابيين خارج الحدود.

يوميتا "الدستور" و"الرأي" نشرتا (الأحد ٧/ ١٠/ ٢٠٠١) القصة "الإيطالية" الغامضة عن محاولة ابن لادن اغتيال الملك عبد الله الثاني. وكم كان التوقيت سيئاً. ففي مساء اليوم نفسه بدأت الضربات الأميركية الانتقامية ضد أفغانستان، وظهر "أمير الإرهاب الأسود"، على حد تعبير "القصة"، على فضائية "الجزيرة"، وأعلن "قسمه" الذي تردد

في كل بيت أردني.

"ابن لادن" الذي كان، بالنسبة لأغلبية الأردنيين، اسماً بين أسماء قادة "الإرهاب"، تحول، فجأة، إلى بطل العرض كله.

أقوى دول العالم تتحالف ضده. وهو، غير هياب، يعلن أن الولايات المتحدة الأميركية لن تنعم بالأمن، إلا إذا نعمت به فلسطين. حسناً. ماذا يبقى؟ لقد كسب ابن لادن المعركة الإعلامية ـ السياسية. وستظهر حملة صحيفة "الرأي" المنسقة ضده، الآن، ممجوجة؛ وهجومها على "انحياز" فضائية "الجزيرة" للإرهاب، مثيراً للاشمئزاز!

في التقاليد الإعلامية الأردنية، تتحرك الصحافة، عند اشتعال أحداث كبرى، للتعبير عن نبض الشارع. وهو أسلوب مجرب لامتصاص الغضب الشعبي. إلا أن رئيس تحرير اليومية الأردنية الأكثر توزيعاً، "الليبرالي" جورج حواتمة، حوّل صحيفته، بمناسبة بدء الحرب الأميركية ضد "الإرهاب" إلى ما يشبه نشرة دعائية. وفوجيء قراء "الرأي" (الاثنين ٨/ ١٠/ ٢٠٠١) بمانشيتات استفزازية على إيقاع مارش عسكري؛ بالإضافة إلى سيل لم يتوقف لاحقاً من المقالات المحلية ضد الإرهاب، والمترجمة التي تظهر كم أن الأميركيين لطفاء ومتحضرون.

وحملة "الرأي" الدعائية هي تعبير عن خط في السياسة الأردنية، سوف يترجم نزعاته المكارثية تواً، في قانون العقوبات المعدل المؤقت الذي أصدرته الحكومة الأردنية على عجل، ويتضمن سلسلة طويلة من الاستجابات للمطالب الأميركية والاستبداد المحلي. وهو ينص، خصوصاً، على: (١) تعريف جديد للإرهاب قائم على أساس التوسع في الوصف والعقوبة. (٢)وإعطاء الحق "للنائب العام والبنك المركزي وأية جهة ذات علاقة، محلية أو دولية" بالتحقيق في النشاط المصرفي لتقصي "الأموال المشبوهة ولها علاقة بنشاط إرهابي"، معتبراً التعامل

بها جريمة إرهابية. (٣) العودة إلى عقوبة حبس الصحفيين وتعطيل الصحف بصورة مؤقتة أو دائمة.

وهكذا، وبينما يظهر الشارع الأردني قدراً كبيراً من الهدوء الذاتي، تبذل جهود محمومة لوضع البلاد في حالة (شانتاج) سياسي غير ضرورية، إلا من وجهة نظر مقتضيات أولوية التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، وحماية الفساد. وفي هذا السياق، يبدو أن الأخطر هو السعي، مرة أخرى، إلى تسييس الأمن.

***

إن كفاءة الأجهزة الأمنية الأردنية، على كل حال، ليست موضع شك، وهي للإنصاف، تمارس قدراتها باقتصاد، أي بدون تغول معمم، وبأساليب "جراحية"، أي بوساطة توجيه ضربات محكمة للشبكات المستهدفة، لا تتضمن، بالضرورة، مظاهر أمنية تعرقل أو تؤذي النشاط المدني اليومي؛ أو تشيع الرعب. إلا أن الاستقرار الأمني في المملكة لا يمكن ردّه، ببساطة، إلى كفاءة الأمن، بقدر ما هو ناجم عن ثلاثة عوامل هي:

١) العصبية الشرق أردنية المتماسكة التي تؤمّن، بالرغم من التناقضات الطبقية، صلابة سياسية وأمنية نادرة لـ"دولتها"، ما يوفر إطاراً اجتماعياً مؤاتياً للسياسات الأمنية.

٢) التحالف التقليدي القائم بين القصر وحركة الإخوان المسلمين التي تتمتع بدرجة عالية من الوحدة التنظيمية والانضباط، وتكاد تضم بين "أجنحتها" أغلبية الإسلاميين الأردنيين؛ ما يجعل من "المتطرفين" أقلية (لا تذكر) ومعزولة اجتماعياً وسياسياً.

٣) وإلى هذين العاملين التقليديين، فإن سياسات المملكة الرابعة (القائمة على وقف التدخل، نهائياً، في الشأن الفلسطيني؛

وتخفيض مستوى العلاقات والتطبيع مع إسرائيل إلى الحد الأدنى) قد "جففت"، بالفعل، منابع العمليات الإرهابية المحدودة والمتباعدة والمعزولة والخارجية، مما كانت المملكة الثالثة تواجهه في لحظات التأزم السياسي.

وإذا ما استثنينا التوترات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن سياسات الخصخصة الشاملة، ومفاعيل الوجود الفلسطيني الكثيف في الأردن، والتي قد تعبّر عن نفسها في تحركات شعبية أو في سجالات سياسية ساخنة، فإن الأردن ربما يكون أكثر بلدان الشرق الأوسط استقراراً أمنياً إزاء الإرهاب؛ فبينما لا توجد بيئة محلية ملائمة، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ونفسياً، لتنشيط خلايا إرهابية أردنية، فليس ثمة ما يجعلنا نوافق على أن الممكلة مستهدفة، بالفعل، من قبل التنظيمات "الإرهابية" الدولية، وخصوصاً، تنظيم "القاعدة" بزعامة أسامة بن لادن. فمن المعروف أن التنظيم ذو خلفية وأهداف سعودية. وهو لا يخفي أنه يعمل، بالأساس، على إجبار الجيش الأميركي على الجلاء عن الأراضي السعودية.

ولذلك، فإن العمليات المنسوبة إلى "القاعدة"، استهدفت، دائماً، مصالح أميركية؛ بالإضافة إلى أنها ذات نوعية ثقيلة ومتقنة. فلم يعرف عن تنظيم ابن لادن أنه قام بعمليات صغيرة أو طائشة موجهة ضد أهداف سياحية، أو أنه يسهل كشفها.

ولذلك، فليس هناك ما يجعلنا نعتقد أنه استهدف، بالفعل، تخريب احتفالات رأس السنة الألفية في عمان. ولكننا نخشى، بالطبع، أن التعرض الأمني الأردني لـ"القاعدة" أو سواها من التنظيمات "الإرهابية" بهدف الإسهام في الاستخبار عنها، ومطاردتها لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية، قد يعرض الأردن لانتقامها. وهي نقطة ربما كان على المسؤولين الأردنيين الانتباه إلى استحقاقاتها، خصوصاً وأن

هناك العديد من المعطيات التي تشكك في إمكانية نجاح الحرب الأميركية ضد "الإرهاب" في استئصاله فعلاً.

***

يحظى الملك عبد الله الثاني، بدعم متسامح وصبور من قبل الشعب الأردني الذي يريد للمملكة أن تتخطى المصاعب الاقتصادية والسياسية، والمخاطر الناجمة عن انقلاب العدوانية الإسرائيلية، وانهيار العملية السلمية على المسار الفلسطيني. ولذلك، فإن أحداً لا يستهدفه في الداخل. وهو ما يمثل له، تالياً، حصانة سياسية ضد "الإرهاب" الخارجي. وقد يجد الإرهابيون، في حكام عرب آخرين، أهدافاً أكثر إنتاجية من الملك الأردني الشاب الذي يخلو سجله من سياسات استفزازية، وبالتالي، من عداوات قاتلة. وأخشى، مرة أخرى، أن مستشارين معنيين بالتطابق مع السياسة والسيكولوجيا الأميركية، يستعجلون خلق مثل تلك العداوات للملك الذي ما يزال يعيش مرحلة الدعم، محلياً وعربياً ودولياً.

وبدلاً من الاتكاء على الدعم من أجل مساعدة المملكة على تجاوز أزمتها، بدون الاصطدام بالحواف القاتلة للتناقضات الحادة الشغالة في عالم اليوم، ربما كان تبلور، في نخبة الحكم، خط متأمرك لا يتمتع بأي حس بالمسؤولية الوطنية إزاء الأخطار والأضرار التي قد تلحق بالأردن جراء تصويره بلداً مستهدفاً من قبل الإرهاب، وشريكاً في محاربته على المستوى الإقليمي والدولي؛ وخصوصاً إذا ما انتبهنا إلى الفرص غير المتوقعة التي بدأت تفتحها، أمام هذا البلد، الهجرات المعاكسة لقسم من المستثمرين ومستهلكي الخدمات العرب من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، بعد أحداث ١١ أيلول، سواء بسبب الخسائر التي مُنيوا بها أو بسبب الأجواء العنصرية المحتدمة في المهاجر.

لقد استكمل الأردن البنية التحتية والقانونية والمصرفية للنشاط

الاقتصادي الحر، بالإضافة إلى أنه تمكن، بالفعل، من تطوير خدماته التعليمية والعلاجية ومرافقه السياحية، على نحو مؤهل لاستقطاب حصة جيدة من المستثمرين والطلاب والسواح العرب الذينَ سيتحولون من أميركا والغرب إلى بلدان عربية وإسلامية ملائمة.

والأردن، بخلاف مصر، في منأى عن الإرهاب؛ وهو، بخلاف لبنان، في منأى عن الاشتباك المباشر مع إسرائيل؛ وهو، بخلاف "دبي"، يتوفر على قدر معقول من الحريات الديمقراطية وتطور الخدمات، خصوصاً، التعليمية والعلاجية؛ وهو يتمتع، إلى ذلك، بمناخ لطيف، وبيئة نظيفة، وبنية تحتية حديثة، ولا يعاني من الازدحام، أو أزمات السير الخانقة، أو التلوث.

وتشكل هذه كلها ميزات تفضيلية جاذبة، ولكن تفعيلها يحتاج، أولاً، إلى إطار سياسي مسؤول ومرن، يحافظ على العلاقات الودية مع الولايات المتحدة الأميركية، ولكنه ينأى، في الوقت نفسه، عن الانخراط في الحرب الأميركية ضد "الإرهاب"؛ وهو انخراط من شأنه أن يحول الأردن إلى أضحية هامشية في حرب ليست حربه!

تلح قصة صحيفة "دي لاسيرا" على أن تجعل من الأمن الأردني أنموذجاً لـ "رامبو" عربي مستعد لمطاردة الإرهاب حتى آخر الأرض!

وإذا ما تقمصت عمان، بالفعل، هذا الدور، فربما كان على الأردنيين أن يتوقعوا الأسوأ، ابتداءً من تراجع الحريات الديمقراطية، ومروراً باحتمالات الانتقام الإرهابي، وليس انتهاءً بالعجز، تالياً، على استيعاب مفاعيل انفجار شعبي محتمل فيما لو وسعت واشنطن نطاق حربها ليشمل العراق؛ بل ربما تنفرط، أخيراً، المعادلات الداخلية الحساسة لتخصب الأرض الأردنية بالإرهاب المحلي!

الدولة الفلسطينية.. بصفتها " معضلة " أردنية ؟

تلوح الدولة الفلسطينية، مجدداً، بصفتها احتمالاً ممكناً من بين احتمالات إعادة تكوين السياسة الخارجية الأميركية بعد " كارثة " ١١ أيلول. وهناك، بالطبع، وجهات نظر مختلفة حول واقعية ذلك الاحتمال، ومضمونه، وحدوده، سوف نتجاوز عنها، هنا، لأن مناقشتنا التالية مكرسة للإجابة عن سؤال مطروح فعلاً. وهو :

لماذا تبدو الدولة الفلسطينية كـ " معضلة " أردنية بحيث أن عمان تتحسب لاحتمال قيامها، مهما كان ضعيفاً، وتستعد له " بإجراءات طوارئ " أقلها التحضير، من طرف واحد، لمعالجة الوضع القانوني للنازحين واللاجئين الفلسطينيين، الذين يحملون الجنسية الأردنية ويقيمون في الأردن أو خارجه، لحظة الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية؟!

وسنلاحظ، ابتداءً، أن السياسة الأردنية، في عهد الملك عبد الله الثاني، تقوم على وقف كل أشكال التدخل في الشأن الفلسطيني، بما في

---

* السفير ١٨/ ١٠/ ٢٠٠١.

ذلك التخلي عن كل ادعاء في المدينة المقدسة، وعن الحلفاء التقليديين والإسلاميين، ممن كان الملك حسين يعتبرهم ذراعه الفلسطينية، لصالح الدعم المطلق للسلطة الوطنية الفلسطينية، والاعتراف غير الملتبس بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. بل إن المراقب المنصف لا يستطيع أن يغفل أن الجهود الدبلوماسية الأردنية، تكاد تكون مركزة، في السنة الأخيرة، على السعي لاستئناف المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، والتوصل، سريعاً، إلى " حل نهائي ".

وترد الحكومة الأردنية على نقادها الذين يعتقدون أن تلك الجهود لا طائل وراءها، بأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء انهيار العملية السلمية على المسار الفلسطيني. وهو انهيار، في أحسن الأحوال، يكلف الاقتصاد الأردني غالياً، وفي أسوأها، يهدد الأردن، بهجرات فلسطينية جديدة، تقلب المعادلات الديموغرافية والسياسية الحساسة في البلاد، خصوصاً وأن أرئيل شارون، صاحب مشروع " الترانسفير " و" الوطن البديل " هو الذي يتربع على سدة الحكومة الإسرائيلية التي تصعد حرباً همجية ضد الانتفاضة الفلسطينية، منذ شهر شباط الماضي، ترمي بظلالها الثقيلة على " الضفتين " معاً، فالأردن، في النهاية، هو المتضرر الثاني من آثار العدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

وتنظر النخبة الأردنية إلى قيام الدولة الفلسطينية، باعتبارها تشكل المصلحة الاستراتيجية الأولى لعمان، أولاً، لجهة احتمال قيام سلام مستقر يمثل إطاراً لا بد منه للمشروع الاقتصادي الأردني الطموح؛ وثانياً، لجهة التوصل إلى حل نهائي للوجود الفلسطيني الأردني، يمثل ممراً إيجابياً لتعريف الهوية الأردنية وحدودها؛ وثالثاً، لجهة العودة إلى السوق الفلسطينية الواعدة، سواء من حيث طاقتها على استيعاب السلع والخدمات الأردنية، أو من حيث ممكناتها الاستثمارية الضخمة في مشاريع البنى التحتية لدولة قيد البناء.

وهكذا فإن السعي إلى تلافي أخطار المشاريع الإسرائيلية المحدقة بالكيان الأردني كما الآمال المعقودة على المستقبل، تقودان الأردنيين إلى عنوان سياسي واحد هو: الدولة الفلسطينية. فما الذي يقلقهم، إذاً، منها؟ وما الذي يجعل من قيامها "معضلة سياسية"؟

***

في ظل موازين القوى الراهنة، لن تنشأ الدولة الفلسطينية إلا عن صفقة فلسطينية ـ إسرائيلية، يفرض الأميركيون ضرورتها، ويحددون إطارها العام، ولكنهم سيتركون تفاصيلها، في كل حال، للجانبين المعنويين. وهو ما يضع عمان بين شقي رحى، لن تنقذها منهما وعود واشنطن المتكررة لها بالحفاظ على المصالح الأردنية في أي حل نهائي للقضية الفلسطينية.

وإذ ترفض تل أبيب وغزة معاً أن تكون عمان "شريكاً" في المفاوضات، الثنائية بامتياز، فإن أياً منهما لن ينظر بعين العطف إلى المصالح الأردنية المهددة، بينما لن يأخذ الأميركيون على محمل الجد ڤيتو أردنياً على اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني تريده واشنطن بإلحاح، لأغراض استراتيجية لا تلحظ، بالتأكيد، الرضا الأردني. وتحسب أنه يمكن شراؤه على كل حال، بالقليل.

وسوف تشيد الولايات المتحدة الأميركية، علناً بصورة رسمية، بالمساهمة الأردنية المخلصة والمندفعة في الحرب ضد "الإرهاب"، إلا أن متطلبات الحرب بالذات، ربما كانت تستوجب من الحليف الأردني، غض الطرف عن "صفقة" لا تلائمه، ولكنها بلا شك، أساسية من وجهة نظر "الأهداف المشتركة"!

ستواجه عمان، إذاً، بمفردها، آثار أي اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني محتمل. وهي تتذكر الآن كيف أنها أهملت كلياً في مفاوضات كامب

ديفيد ٢، في أيلول العام ٢٠٠٠. وهي بعد يأسها من التنسيق مع الفلسطينيين، تحضر نفسها للرد على مفاجأة غير سارة في الطريق.

إنّ الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لا يكف، بالطبع، عن تقبيل جبين الملك عبدالله الثاني ووجنتيه، أمام الكاميرات؛ ولكنه في جلسات المباحثات يراوغ الملك الشاب؛ فلا يزوده بالمعلومات والمعطيات، ويتهرب من الالتزامات، محتفظاً لنفسه بإدارة الهامش الذي يلائمه من "التنسيق" الأخوي!

إن الله وحده يعلم ما يدور فعلاً بين الإسرائيليين والمسؤولين الفلسطينيين حول "التفاصيل". إلا أن الجانبين، على الخلافات العديدة والعميقة بينهما، ربما كانا متفاهمين على نبذ الأردن جانباً.

فإذا كانت تل أبيب ترفض قطعاً عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها، وكانت واشنطن تعتبر هذا الرفض واحداً من أسس الحل النهائي، فإن غزة التي سوف تستمر علناً بالمطالبة بحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، تركز ضمناً على إمكانية عقد صفقة يتم بموجبها التخلي عن حق أكثر من مليوني لاجئ ونازح فلسطيني يقيمون في الأردن، لقاء موافقة سياسية وتسهيلات مالية لاستيعاب عودة القسم الرئيس من اللاجئين الفلسطينيين من لبنان وسوريا إلى أراضي الدولة الفلسطينية، في إطار يسمح لبعضهم على أسس إنسانية بالعودة إلى أراضي الـ ١٩٤٨، وما يسهل تسويق الصفقة ككل. وربما ينجح هذا المسعى الفلسطيني جزئياً، وربما ترفض تل أبيب العرض كله، إلا أن الشيء الأساس هنا، هو أن الجانبين متفاهمان ضمناً على أن اللاجئين والنازحين الفلسطينيين الحاصلين على الجنسية الأردنية، أردنيون؛ وهم بالتالي خارج المفاوضات. ويدعم الجانبان، الضغوط الأميركية المستمرة على عمان، لتفعيل "حقوقهم" المختلفة، وخصوصاً السياسية منها بصفتهم مواطنين دائمين.

وتكمن وراء النظرة الفلسطينية الرسمية هذه، معطيات عملية وعقائدية واستراتيجية. فاللاجئون (والنازحون) الفلسطينيون في الأردن لا يعانون مصاعب قانونية وحياتية كما في لبنان وسوريا؛ وهم بالنسبة إلى غزة التي تنظر إلى الأردن بصفته جزءاً من فلسطين التاريخية، يعيشون في وطنهم؛ وأخيراً، فإن هؤلاء يشكلون رصيداً استراتيجياً للدولة الفلسطينية المضطرة، أمام الجدار الإسرائيلي، إلى التوسع شرقاً بإلحاق المملكة بها سياسياً واقتصادياً وأمنياً، سواء في إطار قانوني (الكونفدرالية)، أو في إطار واقعي، بوساطة شبكة من العلاقات المعقدة مع أكثر من نصف " الأردنيين ".

وإذا كان الإسرائيليون قد يتخلون، في النهاية، عن القدس الشرقية أو معظمها للدولة الفلسطينية، فهم لن يتخلوا حتماً عن السوق الفلسطينية. ولا يمثل ذلك بالمناسبة مطلباً للسلطة الفلسطينية التي قبلت نخبها عن طيب خاطر دور الوسيط الكمبرادوري للرأسمال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا كان هناك تيار ضعيف في هذه النخبة يميل للتبعية للرأسمال المصري، فإن ثمة ما يشبه الإجماع بين الخطين: المتأسرل والعروبي، في السلطة الفلسطينية، على إغلاق السوق الفلسطينية في وجه الرأسمال الأردني. ومنذ التوقيع على المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية العام ١٩٩٤، تضافرت جهود الإسرائيليين والفلسطينيين معاً على تجميد الصادرات الأردنية إلى الأراضي الفلسطينية. وليس ثمة ما يدعو إلى الشك بأن هذا الاتجاه سوف يتعزز لدى استقرار السلام وقيام الدولة الفلسطينية التي ستبادر إلى توظيف حقوقها السيادية، لإنجاز انفصال نقدي ومصرفي مع عمان بإصدار الجنيه الفلسطيني، و" فلسطنة " الجهاز المصرفي في الضفة الغربية. وهما خطوتان تتحسب عمان لهما، خصوصاً إذا ما تمتا بدون تنسيق حثيث وجدّي بين الجانبين.

يشكل الدينار الأردني عملة رئيسة في الأراضي الفلسطينية، وهو بالأساس عملة الادخار؛ بينما يتشكل الجهاز المصرفي في الضفة الغربية من فروع البنك الأردني. وينبغي لنا أن نتصور، إذاً، مفاعيل "انقلاب" على وضع متشابك كهذا، من وجهة نظر الاقتصاد الأردني. إنّ الإسرائيليين يرحبون بطرد الدينار الأردني (الذي ينافس الشيكل) من الأراضي الفلسطينية، سيما وأن الجنيه الفلسطيني سيكون في واقع الحال إصدارا محلياً للشيكل الإسرائيلي. وهذه نقطة تفاهم أخرى بين تل أبيب وغزة التي تتحفز أيضاً إلى تحويل البنوك الأردنية العاملة في الضفة الغربية إلى شركات فلسطينية مستقلة.

ماذا ستفعل عمان عندما يطلب الفلسطينيون قيمة دينارهم؟ وأيضاً عندما تخرج الودائع الفلسطينية من شرايين الجهاز المصرفي الأردني الموحد الآن في "الضفتين"؟ سؤالان من بين عشرات الأسئلة التي تشكل معاً الأحجية الناشئة عن نصف قرن من "الوحدة" التي ظلت، بالرغم من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية العام ١٩٦٧، والاستقلال الفلسطيني وفك الارتباط الإداري والقانوني العام ١٩٨٨، تغزل شبكتها على الأراضي الملغمة بصراع لم يهدأ بين "المملكة الأردنية الهاشمية" و"منظمة التحرير الفلسطينية".

كان الفلسطينيون قبل أوسلو ١٩٩٣ يناضلون من أجل الاستقلال عن عمان، ثم انقلبت الآية؛ وأصبح الأردنيون لاحقاً يناضلون من أجل الاستقلال عن المسار الفلسطيني وتداعياته وآثاره وأخطاره على مستقبل كيانهم. وإذا كان الطرفان يتجاهلان تلك "الشبكة" المغزولة بآلاف الخيوط بينهما، فربما آن الأوان للإدراك بأنهما يحتاجان إلى الكثير من الصبر والتفاهم المخلص والذكاء، من أجل تفعيل شبكة الوحدة بدون أضرار جسيمة تلحق بالطرفين معاً.

***

في مواجهة الإعلان عن صفقة إسرائيلية ـ فلسطينية محتملة لا تأخذ بالاعتبار المصالح الأردنية ، تلوح عمان بإجراءات مضادة في مقدمتها سحب الجنسية الأردنية من نازحي العام ١٩٦٧ لديها، المقدر عددهم بأكثر من ستماية ألف " مواطن " . وذلك فور الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية . وفي خلفية التلويح بهذا الإجراء وأهدافه نلاحظ ما يلي :

١) إنّ " النازحين " الذين هم بالأساس من مواطني الأراضي التي سوف تتشكل الدولة الفلسطينية منها ، ويتمتعون تالياً وتلقائياً بالحق في الحصول على جنسيتها والإقامة فيها، يعتبر وضعهم القانوني مسوى لدى قيام تلك الدولة . ولا يعود ثمة أي مبرر قانوني أو سياسي أو إنساني لاحتفاظهم بالجنسية الأردنية .

٢) وتَمْثُلُ هذه الرسالة على الهواء إلى المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، لتضعهما أمام حقيقة أنهما لا يستطيعان " تعليق " قضية النازحين، إذ أن عمان ستطرحها على الفور، ومن خلال إجراءات .

٣) وبذلك يكون مفهوماً من الجانب الفلسطيني أنّه لن يكون حراً في تحديد " مواضيع " انفصال الضفة الغربية عن الأردن، انتقائياً ومن طرف واحد . فهذا الانفصال سيكون كاملاً وبالاتجاهين، وشاملاً بالطبع الامتدادات السكانية والاقتصادية والسياسية للضفة الغربية " داخل " الأردن .

٤) إن الشراكة الأردنية ـ الفلسطينية هي بالأساس شراكة بين " الضفتين " سعى النظام السياسي الأردني إلى تمثيلها مناصفة قبل أحداث أيلول ١٩٧٠ ؛ ولكنه ظل لاحقاً وبالرغم من قرار القمة العربية بالرباط العام ١٩٧٤ فسخ وحدة " الضفتين " ، يهتم باستيعاب ممثلين عن الضفة الغربية في الأطر القيادية للدولة الأردنية والمؤسسات العامة، آخذاً بعين الاعتبار " حصة " ـ ولو متناقصة ـ لأبناء الضفة الغربية، في الوظائف والبعثات الدراسية والامتيازات ومواقع النفوذ الاقتصادية

والسياسية للنخب " الضفاوية " . وقد مثلت هذه السياسة، من بين عوامل أخرى، الأساس الذي نهضت عليه قوة العامل الفلسطيني في السياسة والاقتصاد الأردنيين، بينما نلاحظ أن أغلبية لاجئي الـ ١٩٤٨ ظلت خارج " الشراكة " ، وبالتالي مهمّشة سياسياً ، وإلى حد ما، اقتصادياً .

إنّ إخراج أبناء الضفة الغربية من المعادلة السياسية الأردنية، واعتبارهم مواطنين فلسطينيين، سوف يؤدي إلى شراكة جديدة بين الأردنيين ولاجئي الـ ١٩٤٨ الذين ستختار أغلبيتهم على الأرجح الجنسية الأردنية، ليس فحسب كخيار " عملي " ، ولكن أيضاً كخيار سياسي يفتح أمامهم فرصة الاندماج في دولتهم الدنيوية (الأردن)، وينأى بهم عن تأثيرات " الدولة " التي يشكل شطب حقوقهم، أحد شروط قيامها .

***

" الدولة الفلسطينية " احتمال واقعي . وربما لا تكون على الأبواب، إلا أن ملامحها بدأت تتشكل بالفعل بين حدود الممكن والمأمول . وإذا كان الأميركيون والإسرائيليون هم الذين سيملون فعلياً شروط "الاستقلال " الفلسطيني ، فإن المجال الوحيد المفتوح لممارسة هذا "الاستقلال " واقعياً، هو المجال الأردني الذي تحسبه تل أبيب وغزة معاً "مجالهما الحيوي " . وقد يغريهما على ذلك ضعف الإرادة السياسية لنخبة الحكم الأردني التي تتربع على كل حال فوق معادلة معقدة، قد تبدع مع ذلك ـ وربما بسببه ـ الصيغة الضرورية والممكنة لمواجهة التحدي .

النخبة السياسية الأردنية .. أيّة آفاق؟

منذ مطلع السبعينيات خصوصاً، وتحت شعار: «الإنسان أغلى ما نملك» شغلت الحكومات الأردنية (ومعها أحزاب المعارضة) ماكينة التعليم العالي الضخمة، في الداخل والخارج. وبالنتيجة امتلك الأردن، بالفعل، جيشاً من الجامعيين في شتى الحقول. وقد استوعب القطاع العام المتسارع النمو، في السبعينيات والثمانينيات، قسماً من ذلك الجيش، وأرسل بالقسم الآخر إلى المغتربات الخليجية.

وقد نجم عن هذه العملية التي رافقت تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة شهدتها المملكة، في الفترة نفسها، ولادة نخب أردنية في كل المجالات، من أولئك الجامعيين الذين اكتسبوا أيضاً، خبرات فنية وإدارية، وراكموا مدخرات ملائمة، وغيروا نمط حياتهم بطريقة أو بأخرى، وأصبح لهم، بالتالي، قدر من الاستقلال والاهتمام بالشأن العام.

إن نسبة البطالة بين الجامعيين الأردنيين، حالياً، ربما تصل إلى ٢٥ بالمئة. وتتربع على قمم الهرم المهني، نخب ضخمة، هي أكبر بكثير من

---

* العرب اليوم ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠١.

الاحتياجات الفعلية للاقتصاد والمجتمع الأردنيين. ولذلك فإن اعضاءها يتنافسون بشدّة. ومع إغلاق سوق العمل الخليجية، بعد حرب الخليج الثانية، تفاقمت المشكلة، فقد عاد إلى البلاد المزيد من الجامعيين ونخبهم.

وإذا كانت تلك إحدى النتائج السلبية لتلك الحرب، فهي، أيضاً، جففت مصادر المساعدات الخليجية، وضربت، بالتدمير والحصار، شريك الأردن الاقتصادي (العراق)، ووضعت الاقتصاد الأردني، المنهك أصلاً، في موقف العاجز عن التعامل مع المشكلة، بل إن برنامج التصحيح الاقتصادي للتسعينيات، ركز، تحت إشراف صندوق النقد الدولي، على خفض الإنفاق الحكومي، وتفكيك القطاع العام، وتقليص المؤسسات والوظائف.

وبالمقابل، وجدت النخب في القطاع الخاص، «حلولاً». فعلى سبيل المثال، حدث انفجار في عدد المستشفيات والمجمعات الطبية والشبكات العلاجية الخاصة، الموجهة لخدمة المرضى العرب من دول أقل تقدماً مثل ليبيا واليمن، تحت عنوان «السياحة العلاجية». وفي مثال آخر، تكاثرت الجامعات الخاصة التي استوعبت بضعة آلاف من حملة الدكتوراه والفنيين والإداريين، وعينها، بالطبع، على التلمذة الآتية من الأراضي المحتلة والخليج.

وفي مثال ثالث، اتجهت أقسام أخرى من النخب إلى استخدام خبراتها أو علاقاتها القديمة مع بلدان الدراسة، ومدخراتها، للانغماس في الأعمال التجارية.

وهذه هي، بالطبع، ملاحظات شاهد عيان، وتحتاج، حتماً، إلى استقصاء ميداني إحصائي. بيد أن المشكلة التي تعانيها بلدان عديدة في العالم الثالث، يمكن توصيفها كالتالي:

إن نظام التعليم الحديث ونظام التوظيف العام للخريجين، واللذين دمّرا الفلاحة والمهن التقليدية، أوجدا، في النهاية، ليس فحسب جيوشاً من الجامعيين المتعطلين الذين يعجز الاقتصاد الوطني عن استيعابهم، بل، وهنا القضية الأساسية، نخباً لا يسعها النظام الاقتصادي - الاجتماعي ـ السياسي، الذي حافظ، بالرغم من التطورات العاصفة، على تخلفه الأساسي وتقليديته، وفاقم تخلف الريف في مقابل تمزيق النسيج المدني.

وقد عانى الأردن، من هذه المشكلة، بصورة مضاعفة؛ أولاً، لأنه نظم، لثلاثة عقود، استراتيجية التعليم العالي والتوظيف وتصدير العمالة، باعتبارها استراتيجية وطنية؛ وثانياً، لأن هذه العملية قد استوعبت مخرجات ريفين؛ الأردني والفلسطيني. وبالنتيجة فإن العاصمة الأردنية عمان، الحديثة في بناها التحتية، والمصطخبة بالنخب في كل المجالات، وبالمنافسات المحتدمة، ليست، بعد، مدينة ذات نسيج، بقدر ما هي تجمع حديث لمجموعات سكانية تفتقر إلى الانسجام الاجتماعي والثقافي والنفسي.

***

ومن بين النخب الأردنية، ثمة نخبة تثقل ليس فحسب الاقتصاد والمجتمع، بل وأيضاً، وبالأساس، تبهظ الدولة نفسها: وأعني النخبة السياسية الأردنية. وأنا، هنا، أفكر في المجموعات التالية، وأهمها:

(١) أولئك الذين ما يزالون في سن حيوية من رؤساء الوزارات والديوان الملكي والوزراء والنواب والأعيان والأمناء والمدراء العامين والسفراء وكبار الموظفين والضباط السابقين (والحاليين).

(٢) أولئك «المثقفون» من ذوي القدرات السياسية، الذين يمثلون قواعد اجتماعية، متسعة أو ضيقة، ويستطيعون التأثير في هذا الوسط

الاجتماعي أو ذلك، ويحتفظون بعلاقات متعددة المستويات. وهم، بالتالي، مرشحون، حسب التقاليد الأردنية، للحصول على مناصب سياسية.

ويشتمل هؤلاء، خصوصاً، على القيادات الحزبية، الموالية والمعارضة، والنقابية، المهنية والعمالية، وكبار أساتذة الجامعات والصحفيين المعروفين وأبناء الشيوخ والوجهاء . . إلخ.

(٣) أبناء العشائر الفقيرة التي مرت، عبر التعليم العالي والوظائف والأعمال المهنية، بعملية تحرير اجتماعي، ولكنها ظلت تحافظ على تماسكها العشائري بقوّة، وتريد أن تستخدم تحررها وتماسكها معاً، للحصول على تمثيل سياسي قويّ يؤمن مصالحها اللاحقة، ويعوّضها عن عقود من التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كانت، خلالها، تشكل «خزانات» تأييد للعشائر الأقوى والأغنى.

(٤) رجال الأعمال الشباب الطامحون، خصوصاً في عهد المملكة الرابعة، إلى دور سياسي، يعتقدون أنهم يستحقونه بقوة، طالما أن المملكة تصبّ كل جهودها على تحديث الاقتصاد، والاندماج بالرأسماليات الغربية. ويفكّر هؤلاء بأنهم «رجال المرحلة» والفئة القادرة على التوسط بين المجتمع والاقتصاد الأردنيين وبين المراكز الرأسمالية.

وقد أطلق الملك الأردني الشاب، طموحاتهم، عبر منظمات غير دائمة مثل «الخلوات الأقتصادية» التي تجمع الملك والمسؤولين و«الخبراء» ورجال الأعمال معاً، وتصدر عنها توصيات، وتتألف منها مجالس ولجان «دائمة» تحظى بالدعم الملكي، مما أعطى الانطباع، في وقت ما، أننا، مع هذه الخلوات واللجان، بصدد بنى سياسية موازية للبرلمان والحكومة.

(٥) متخرجو الجامعات الأميركية من «الخبراء» خصوصاً بالاقتصاد

والتقانات الإدارية والمعلوماتية، والأهم: بـ«السيستم» الأميركي، وبالقدرة على التفاهم مع الأميركيين المتغلغلين في معظم مفاصل الحياة في المملكة، ما يعطي الأوائل فرصاً سياسية.

(٦) متخرجو المنظمات الفلسطينية المستعدون لتقديم «خبراتهم» وعلاقاتهم الخاصة مع الشأن الفلسطيني، في خدمات نوعية يحتاجها النظام السياسي الأردني، وتوفر لهؤلاء بعض الفرص السياسية.

فهل يستطيع القارئ أن يتصور المدى الذي بلغته «النخبة السياسية الأردنية» من حيث الكم والتنوع الاجتماعي والثقافي، وتضارب المشارب والرؤى والمصالح؟ ولكي نساعد القارئ، فسوف نذكر له أن الملك عبد الله الثاني، أراد، في صيف سابق، أن يحاور «النخبة السياسية الأردنية»، فكان الحل الممكن هو أن يلتقيها في مجموعات تتكون كل منها من ثلاثين إلى أربعين «سياسياً» و«سياسياً محتملاً»، وقد تم العديد من هذه اللقاءات. ومع ذلك، فهي لم تستنفد سوى قسم صغير من تلك «النخبة»!

ولا تتلخص المشكلة، هنا، في حقيقة أن عدد «السياسيين» الأردنيين كبير جداً، بينما المناصب السياسية محدودة، فهذا من شأنه، في ظل نظام ديمقراطي حيوي، أن يخصب المنافسة السياسية العامة، ويطورها، وأن يزيد منظمات المجتمع المدني (الأحزاب والمنظمات والجمعيات النوعية) عدداً وقدرة وكفاءة، ويضاعف دورها الاجتماعي والسياسي والثقافي، ما يؤدي، في النهاية، إلى تحديث عميق للمجتمع.

إلاّ أن «النخبة السياسية الأردنية» تستهلك جهودها، للأسف، في منافسات غير سياسية، من أجل الحصول على مناصب سياسية. وهو ما يجعلها، في النهاية، عبئاً على الدولة، و«دينامو» لإعادة إنتاج التخلف الثقافي ـ السياسي، بدلاً من قيامها، كما هو مأمول، بدور تنويري.

ويتحمل النظام السياسي الأردني، المسؤولية الرئيسة عن هذا الواقع، فالنظام الانتخابي القائم على الترشيح الفردي، ونظام التعيين في المناصب السياسية، القائم على« الانتقاء» من أعلى، من بين «أفراد»، يسهمان ليس فقط في منع تكون أحزاب لها حظ من العضوية والقوة والتماسك والثبات، ولكن، أيضاً، في تفتيت كل من مجموعات «النخبة» المتصارعة إلى ذوات فردية متصارعة بدورها، في إطار خط أحمر من الخضوع السياسي غير المشروط، الذي يضمن، لكل منها، ومن حيث المبدأ، إمكانية انتقائها لتسلم منصب سياسي.

وربما تنظر أوساط في الحكم إلى هذه الصورة بارتياح، من حيث أنها تشل الفعالية السياسية المعارضة أو المستقلة، للنخبة، غير عابئة بأن هذا الشلل يعرقل تطور الدولة، ويبهظها بأرتال من «السياسيين» يمكن توظيفهم في عملية دينامية من التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية، تخفض الأعباء الحكومية، وتخلق فرصاً متنوعة، وتعزز نوعية الحياة وصورة البلد.

وفي التسعينيات، تعامل الحكم مع ضغوط النخبة السياسية من خلال استيعابها في البرلمان، وإطلاق حرية العمل الحزبي والصحافة. ولكن هذه العملية ظلت مبتورة الصلة بعملية الحصول على المناصب السياسية، ما أدى إلى فشلها، وتزايد الضغوط على الحكم الذي لجأ إلى «تدوير الوزارات» في تغييرات وتعديلات حكومية سنوية ونصف سنوية، خرّجت، بالنتيجة، المزيد من أصحاب المعالي والسعادة والعطوفة «السابقين» وضخّمت الأعضاء الأصليين في النخبة السياسية.

***

لا يمكن الفصل، بالطبع، بين «السياسي» وبين طموحه المشروع في الحصول على منصب سياسي. غير أن هذا «الطموح» سوف يتحول، في ظل منافسةٍ وسائلُها الخضوع والتزلف والمكائد والانتهازية، إلى مسعى لا

أخلاقي مذموم من قبل الفئات الشعبية والمثقفين المبدأيين، ما يساهم في نكوص هؤلاء عن النشاط السياسي الذي يزداد افتقاراً إلى الطاقات الحيوية.

إن المناصب القيادية في منظمات المجتمع المدني تشكل، بالتأكيد، تعويضاً ملائماً للسياسيين. إلا أن هؤلاء، إما أنهم ينظرون إلى وجودهم في هذه المنظمات كحلقة وسيطة مع المنصب السياسي الحكومي، أو أنهم منغمسون في عمليات الحصول على «التمويل» من هيئات أجنبية، ظاهرياً، للإنفاق على مشاريع «مستوردة» من حيث أهدافها ووسائلها، وفعلياً، من أجل تمويل النفوذ السياسيّ للقياديين. هذا، إذا ما أغفلنا الحديث عن الفساد المالي والإداري في تلك المنظمات، وبعضه تحول إلى قضايا تنظرها المحاكم.

لقد انصرف «السياسيون» الأردنيون، في النصف الأول من التسعينيات، بجدية، إلى تشكيل الأحزاب والانضواء تحتها. ولكنهم ما إن توصلوا إلى حقيقة أن الحكم لن يتعامل مع هذه الأحزاب بصفتها آلية لتنظيم الحصول على المناصب السياسية، انفض هؤلاء عن أحزابهم، وتركوا مقراتها خاوية قبل أن تُغلَق.

ويتقاسم الحكم و«السياسيون»، هنا، المسؤولية العملية والأخلاقية، إلا أننا سنحمل أعضاء المجالس النيابية الثلاثة المنتخبة منذ العام ١٩٨٩، كامل المسؤولية عن عدم اعتبارهم النيابة، بحدّ ذاتها، موقعاً سياسياً، بل تكأة للحصول على منصب وزاري. وسيقال إن هذا طموح مشروع أيضاً. ولكنه مشروع، حسب، بوسائل سياسية ديمقراطية، لا عن طريق إفراغ النشاط النيابي نفسه من مضمونه.

أدى التركيز على شعار «أولوية الاقتصاد»، في المملكة الرابعة، عملياً، إلى تراجع في مساحات المشاركة السياسية، بل وتوصلت حكومة المهندس علي أبو الراغب «الليبرالية»، إلى وضع أصبحت تحتاج

فيه، إلى تغييب المجلس النيابي والانفراد بالحكم، بما في ذلك إصدار سلسلة من القوانين المؤقتة التي تعتقد أنها ضرورية من أجل تنفيذ برامجها، وفي ظل هدوء سياسي مطلوب.

وهكذا، أصبح شعار «أولوية الاقتصاد» (مثل شعار أولوية المعركة ثم السلام مع إسرائيل، في مراحل سابقة) أساساً للاستبداد. وإذا ما كان لهذا الاتجاه الحظ في الاستمرار والتعمق، فربما كنّا بانتظار أسئلة كبرى تطرحها النخبة السياسية الأردنية على نفسها، وأولها سؤال «الوجود» بالمعنى الاجتماعي ـ السياسي لا الفلسفي. وإذا كان من غير الممكن، في النهاية، تجاهل تلك النخبة، فماذا سيفعل الحكم بها؟ وماذا ستفعل هي بنفسها؟!

سنكرر القول، هنا، إننا إزاء «ثروة» من الطاقات التي تهدر، والتي ستجد بالطبع، بالرغم من التجاهل والتهميش، مخارج لطموحاتها المتحولة إلى إحباطات عميقة. ولن نعترض لو أن هذه المخارج سوف تكون ثورية، إلا أن المؤشرات تقودنا، بالعكس، إلى مسارات تعفن سوف تنفجر في وجه الدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة.

وسوف يدفع الجميع الثمن الغالي لغياب الديمقراطية الحقيقية.

إن التحول إلى ملكية دستورية ديمقراطية على النمط الغربي، لم يعد بالنسبة للدولة الأردنية، خياراً، بل ربما غدا مساوياً للبقاء، وأساسياً لإحراز أي تقدم مأمول على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي - الثقافي.

ملاحظات حول الجديد
في الحركة الإسلامية الأردنية

ما تزال عشيرة "الحياصات" ـ وهي من كبريات العشائر في مدينة السلط الأردنية ـ تأمل في أن يكون أحد شبابها ـ واسمه وائل ـ على قيد الحياة، ولذلك، فهي لم تفتح لذكراه بيت العزاء التقليدي كما فعلت عشائر "الخريسات" و"النسور" و"الدرادكة" لـ "تقبّل" التهاني باستشهاد أبنائها الذين قضوا في القصف الأميركي لمواقع تنظيم القاعدة في أفغانستان أو في عمليات قتالية مع قوات "تحالف الشمال" المعادي لحركة طالبان.

ووائل خريسات هو ابن شقيق الصحفي المعروف والوزير محمود الكايد. ويقال، في السلط، إن الإحراج الناجم عن هذه القرابة المباشرة ربما كان السبب في عدم الاعتراف باستشهاد الشاب المجاهد.

كم "مجاهداً أردنياً" ـ وخصوصاً من أبناء عشائر السلط ـ يقاتلون، اليوم مع أسامة بن لادن؟ ومن هم ؟ وما هي خلفياتهم؟ ومتى غادروا إلى الكهوف الأفغانية؟ لا نعرف سوى أنهم بالمئات، وأن القسم الرئيس، منهم، من أبناء العشائر الأردنية الكبرى.

---

* السفير ١٦/ ١١/ ٢٠٠١

وأما في مدينة السلط نفسها، فيلاحظ ـ على الأقل منذ "بيان" ابن لادن الشهير، في فضائية الجزيرة (٧ تشرين الأول الماضي) ظهور أنصار تنظيم القاعدة كقوة سياسية محلية تحظى بالاحترام. ولم يكن هذا، بحد ذاته، مفاجئاً. فإعلان ابن لادن، الجهاد ضد الولايات المتحدة الأميركية انتصاراً للقضيتين الفلسطينية والعراقية، أخرج أنصاره من عزلتهم، وأعطى لوجودهم مضموناً سياسياً كان غائباً بل قُلْ غامضاً ومكروهاً.

ولكن المفاجئ كان ما لاحظه المراقبون المحليون من أن أنصار ابن لادن ـ فهم لا يعلنون أنهم أعضاء في تنظيم القاعدة المحظور ـ يزيدون عدداً عن أعضاء الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي.

***

ومن مدينة السلط نفسها، وقع (٣٣) مواطناً على وثيقة طلب الترخيص لحزب الوسط الإسلامي من بين ١٢٥ مؤسساً للحزب الجديد، لوحظ أن أكثريتهم الساحقة من أبناء العشائر الأردنية المعروفة، عداك عن أن برنامج الحزب نفسه يمثل انشقاقاً ليبرالياً وأردنياً عن "الإخوان المسلمون" وحزبهم الذي يعاني من الصراع الدامي بين ثلاثة تيارات رئيسة هي: "الصقور"، و"الحمائم"، و"الوسط الذهبي".

وإذا كانت الحكومة الأردنية التي فكت تحالفها مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وطردتها، العام ٢٠٠٠، من البلاد، قد ساعدت بذلك، التيارات الثلاثة على التخلص من الهيمنة "الحماسية"، فإن صقور "الإخوان" ما يزالون يشددون على برنامج فلسطيني صريح، وينظرون إلى الأردن بصفته "ساحة" للعمل الفلسطيني. وانطلاقاً من ذلك، فهم يروجون لسياسة قطيعة مع النظام الأردني، بينما يلح "الحمائم" على ضرورة التفاعل الإيجابي مع هيئات الدولة، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات النيابية وفي الحكومات بدون أن يتمكنوا من تأسيس خطاب أردني محلي. وهو ما يهمشهم سياسياً، ويظهرهم

"مستوزرين" لا غير.

ويبدو ذلك مفهوماً، طالما أن هؤلاء قدموا، على الأغلب، من مواقع البيروقراطية الحكومية، وعاجزون، بالتالي، عن التأسيس لبرنامج معارض أو مستقل إزاء الحكم، اللهم إلاّ في الشأن الخاص بالقضية الفلسطينية، ما يجعلهم أسرى الخطاب الفلسطيني لـ "الصقور"، الذي يطبع الخطاب الإخواني كلّه بطابعه.

وبالرغم من أن التيار الإخواني المسمى "الوسط الذهبي" يطرح ضرورة الاهتمام بالقضايا التنموية المحلية، إلاّ أن منهجه الذي يأخذ من هنا وهناك، لا يميزه، سياسياً، عن التيارين الآخرين. وحزب الوسط الإسلامي هو أقرب إلى تيار "الحمائم" من حيث الاعتدال السياسي، والدعوة إلى التفاعل مع الحياة السياسية والمشاركة الإيجابية في هيئات الدولة والمجتمع، إلا أنه يتميز عن الحمائم في أنه لا يتردد في إعلان هويته بصفته حزباً أردنياً ليبرالياً، يرفض، من حيث المبدأ، تكفير المجتمع أو تخوين النظام الحاكم أو الانعزال عن هيئات الدولة.

وتأكيداً لليبراليته سعى الحزب ويسعى إلى ضم مسيحيين إلى صفوفه في إشارة واضحة إلى نظرته إلى نفسه بصفته حزباً سياسياً يستند إلى الرؤية الإسلامية أكثر من كونه نسخة من الإسلام "الإخواني" أو "الجهادي".

ويستطيع المراقب أن يحدد الجديد في فكر الحزب من خلال أدبياته بما يلي:

* الإصلاح " في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية" وليس في ضوء النصوص الشرعية نفسها.

* إعلان التوافق بين الشورى والديمقراطية، والقبول، تالياً، بدون لبس بالوسائل الديمقراطية. وهي التي تقبلها جماعة الإخوان المسلمين

اضطراراً، وترفضها فكراً.

* أولوية الهم الأردني، وفي تطبيقات ذلك، مثلاً، نقد معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية لعام ١٩٩٤، لجهة انتقاصها في الحقوق المائية الأردنية، وتجاهلها حقوق اللاجئين، خصوصاً وأن الأردن أكبر مستضيف للاجئين الفلسطينيين. . . إلخ.

* الحرص على الأمن الوطني، وعلى التفاعل الإيجابي مع سلطات الدولة.

* تمكين النساء من الحصول على مواقع قيادية على كل مستوى.

النزعتان، الليبرالية والأردنية، هما اللتان تميزان "حزب الوسط الإسلامي"، إلاّ أن نظرة الحزب إلى مجمل القضايا المطروحة في البلاد ـ كالموقف من توطين اللاجئين والنازحين، ومن البرنامج الاقتصادي الحكومي، ومن ضرورة التطوير الدستوري للنظام السياسي الأردني ـ ما تزال غير واضحة، ويقول قيادي في الحزب: إنها قيد التبلور. فالأساس هو استرداد الحركة الإسلامية من الأجندات غير الأردنية.

وبالرغم من أننا لا نستطيع تأكيد معلوماته، فقد أفادنا القيادي نفسه أن الحزب تلقى حتى الآن أكثر من ٥٠٠ رغبة بالانتساب، وأنه باشر بالفعل اتصالات وترتيب لقاءات في المعاقل العشائرية، وليس فقط، في المخيمات، كما يفعل الإخوان المسلمون.

نحن، إذاً، أمام ظاهرتين جديدتين في الحركة الإسلامية الأردنية هما: (١) الظهور السياسي للإسلام الجهادي. (٢) التبلور الحزبي للإسلام الليبرالي. ومن الواضح أن الظاهرتين تنتميان إلى جذور اجتماعية أردنية محلية، وأنهما تعبران عن نزعات سياسية عميقة لنشطاء من أبناء العشائر. فهل نحن، بالتالي، أمام إمكانية انكماش حركة "الإخوان المسلمون" من وضع تمثل فيه الحركة الإسلامية الأردنية كلها،

إلى وضع تكون فيه إحدى الحركات الإسلامية في البلاد؟ سؤال سنتركه للمستقبل المنظور، لنطرح ثلاث ملاحظات راهنة حول الجديد في الإسلام السياسي الأردني.

أولاً: إن كاتب هذه السطور يراجع فرضيته التي أصبحت مقبولة لدى العديد من السياسيين والمثقفين الأردنيين، والقائلة إن الحركة الإسلامية الأردنية، تشكل في التحليل الأخير، وسيطاً سياسياً لفلسطينيي الأردن انطلاقاً من خلفيات و خيارات متعددة، كالتالي: (١) فالهوية الإسلامية تمكنهم من تأكيد شرعية مواطنتهم الأردنية من دون أن تضطرهم إلى القبول بالهوية الأردنية (المرفوضة) أو التخلي عن الهوية الفلسطينية المتجذرة لديهم. (٢) والتحزب لـ "الإخوان المسلمون" يعطيهم القدرة على المشاركة المشروعة في الحياة السياسية تحت شعارات فلسطينية تتجاوب مع ميولهم السياسية، مع الاحتفاظ، في الوقت نفسه، بموقف محايد إزاء قضايا الصراع الاجتماعي ـ السياسي المحلي، وهو حياد لا غنى عنه للإبقاء على علاقات مرنة، وودية، ضمناً، مع الحكم. (٣) يشكل الانتماء للحركة الإسلامية غطاءً ملائماً للعصبية الفلسطينية المحلية الناشطة في السيطرة على هيئات المجتمع المدني، وخصوصاً النقابات المهنية القوية والغنية. (٤) بالإضافة إلى أن قوة الإسلاميين والنقابات معاً، تمثّل سُلّماً ملائماً ومجرباً للصعود الاجتماعي والسياسي، بما في ذلك الحصول على مقاعد برلمانية وحقائب وزارية. (٥) إن الإسلام السياسي التقليدي المتمثل في النهج الإخواني، يستجيب للسيكولوجيا الاجتماعية التي تميز الأغلبية بين فلسطينيي الأردن، بالنظر إلى انتمائهم إلى أصول فلاحية، تقليدية ومحافظة، من جهة، وبالنظر إلى انتشار الأوضاع والميول البرجوازية الصغيرة (المهنية، والتجارية، والخدمية) بين صفوفهم.

ويستطيع الباحث أن يلاحظ، بدون عناء، أن الاتجاهات المار ذكرها

تتجلى في ـ وتفسر ـ البنية التنظيمية للحركة الإخوانية الأردنية وبرامجها وآرائها السياسية، أي، بالإجمال، "خطابها".

والمراجعة المشار إليها في هذا البند، لا تتضمن، فقط، الاعتراف بأن الفرضية التي أوجزنا مضمونها للتو، تخص حركة "الإخوان المسلمون" حصراً، ولا تقارب الإسلام السياسي الأردني، كلّه، بل هي (أي المراجعة) تتضمن الإشارة إلى إمكانية تفسخ القوة السياسية للإخوان وتضاؤل قدرتهم على القيام بدور الوسيط السياسي لفلسطينيي الأردن، بينما يتصاعد الاتجاه إلى اتخاذ الإسلام السياسي في البلاد، بتياريه الليبرالي والجهادي، طابعاً أردنياً محلياً في ما يبدو أنه تعبير عن اتجاه عام نحو نهوض الوطنية الشرق أردنية. وهو الاتجاه الذي ظهر، ابتداءً من انتفاضة نيسان في العام ١٩٨٩، وتبلور باضطراد تحت وطأة برنامج الخصخصة الحكومي الذي فك التحالف التقليدي بين العشائر الأردنية ودولة "القطاع العام" الشعبوية المندثرة لصالح القطاع الخاص ذي الطابع "الفلسطيني" والكمبرادوري والاستبدادي.

ثانياً: إن الظهور السياسي لأنصار بن لادن بين أبناء العشائر الأردنية، ربما يكون ـ وإن على نحو أضيق ـ مماثلاً للحالة السعودية. فمن المعروف أن السلطات الأردنية هي التي سهلت، في الثمانينيات، أمر انضمام مجموعات من مواطنيها إلى "المجاهدين الأفغان" مما خلق بذوراً للنبت الجديد للإسلام الجهادي.

بيد أن انسداد الأفق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أمام أغلبية أبناء العشائر الأردنية ـ يظل ـ المسؤول الأول عن اندفاع أقسام منهم إلى الخيارات المتطرفة.

ثالثاً: يشكل "حزب الوسط الإسلامي"، في رأينا، محاولة "أردنية" لإعادة إنتاج الظاهرة الإخوانية بصفتها وسيطاً سياسياً، ولكن، هذه المرة، لاستخدام الهوية الإسلامية للتعبير عن تجذر الهوية الأردنية

من جهة، ولإيجاد إطار سياسي لإعادة هيكلة العلاقة الضائعة بين البرجوازيين الصغار من أبناء النظام، يحصل فيه الأوائل على حصتهم من خلال تحشيد قواهم، ويستفيد الثاني من هذا التحشيد، على غير صعيد.

ابن لادن في مجمع النقابات المهنية!

دعا نقيب المحامين الأردنيين-صالح العرموطي-"لجنة مقاومة التطبيع" التابعة لمجمع النقابات المهنية، إلى تغيير اسمها، ليصبح "لجنة القَسَم"، بالإشارة إلى قَسَم أسامة بن لادن الذي بثّته فضائية "الجزيرة"؛ ونصه: "أقسم بالله العلي العظيم، الذي رفع السماء بغير ما عمد، لن تعرف أميركا، ولا من يعيشون في أميركا، الأمن، قبل أن نعيشه واقعاً، في فلسطين".

وقد أوردتُ نص القَسَم المعروف، لأوضح المدى الذي تذهب إليه دعوة العرموطي، الذي يقترح على لجنة مكونة من نشطاء مهنيين-وفي طلب رسمي-تغيير هدفها الأساسي من المقاومة الثقافية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، إلى العمل على زعزعة أمن الولايات المتحدة الأميركية!؟

ولا نعرف ما إذا كان العرموطي يريد أيضاً تغيير مهمات "اللجنة" من عقد الندوات وإصدار الأدبيات، إلى الانغماس الفعلي في التخطيط للعمليات الإرهابية، وتمجيدها!؟

لم تستجب "اللجنة"-حتى الآن- لدعوة العرموطي. إلا أنه لا توجد

---

* شيحان ٨/ ١٢/ ٢٠٠١.

عراقيل جدية تحول دون استجابتها لهذه الهلوسة، التي "تسلطن" في غيابها "عقول" الكثيرين من المشتغلين الأردنيين بالشأن العام؛ وتفرض معاييرها-وهي خليط مسبوك من التطرف والانتهازية- على الجسم النقابي والحزبي في البلاد وتشله فعلياً عن توظيف ثقله في النضال الديمقراطي.

لجنة النقابات المهنية لمقاومة التطبيع مع إسرائيل؛ هي إحدى اللجان والهيئات المماثلة التي تشكلت في الأردن، في أعقاب التوقيع على المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية في العام١٩٩٤.

وانطلقت هذه اللجان في عملها، من رؤية سياسية عقلانية، تلاحظ ما يلي: [١] إن موازين القوى الإقليمية والداخلية التي فرضت "المعاهدة" -بكل ما تضمنته من تنازلات عن الحقوق الوطنية لصالح إسرائيل-لا تفرض على الأردنيين، الاستسلام، بل التراجع إلى جبهة خلفية. [٢] إن النضال على هذه "الجبهة" له طابع مدني وثقافي وسلمي، ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية للاختراقات الإسرائيلية. [٣] إن الهدف النهائي لهذا النضال، هو عرقلة إجراءات "تطبيع" العلاقات بين المجتمع المدني الأردني وبين إسرائيل.

وقد حققت حركة "مقاومة التطبيع" الأردنية من ذلك، نجاحات مهمة، تُوِّجَت خريف العام٢٠٠٠، بما يمكن أن نسميه حسم المعركة ضد التطبيع على المستوى الشعبي. وهو ماظهر جلياً في مئات المسيرات، والمهرجانات، والندوات، والنشاطات الأخرى المتضامنة مع انطلاقة انتفاضة الأقصى.

وفي تلك اللحظة بالذات، وبينما كانت العقلانية السياسية تفترض استخدام الإجماع الوطني ضد التطبيع لتحديد أهداف سياسية أكثر جذرية، وخصوصاً لجهة الضغوط باتجاه تجميد "المعاهدة"، انتشت لجنة مقاومة التطبيع لدى مجمع النقابات المهنية، بالنصر، وسارعت إلى الانغماس في إجراءات انتقامية ضد المطبعين - شملت أبرياء- مما أدى

إلى عزل "حركة مقاومة التطبيع" اجتماعياً، وتسهيل الإجراءات الحكومية ضدها.

واليوم، وتحت تأثير النشوة الجديدة التي أطلقها ابن لادن، يريد نقيب المحامين الأردنيين، القفز عن مهمات دنيوية - مثل مقاومة التطبيع، ومراقبة الاختراقات الإسرائيلية للاقتصاد والمجتمع الأردنيين، والضغط على الإدارات الحكومية والمؤسسات الخاصة، لتجميد علاقاتها بالإسرائيليين - إلى المجابهة المصيرية مع الولايات المتحدة الأميركية.

وربما، يكون، في هذه الهلوسة الإرهابية، استجابة ضمنية للرغبة الحكومية في إلغاء اللجنة المهنية لمقاومة التطبيع، سواء بتسهيل ضربها أم بتحويلها من لجنة لها نشاطات ملموسة "مزعجة"، إلى محفل للزار - بل ربما تكون "الخيوط" أكثر تشابكاً - ولكن ذلك، يظل بالطبع، ثانوياً. فالجوهري، هنا، أن دعوة العرموطي تكشف عن وجود مناخ من اللاعقلانية السياسية في صفوف النقابيين الأردنيين. فلم يكن "النقيب" ليتقدم باقتراحه حول "لجنة القَسَم"، لولا أنه متيقن من أنها فكرة تحظى بالشعبية، وأنها سواء أطبقت أم لا، سوف تظهره متماهياً مع بطل المرحلة ابن لادن، وهو ما يشكل استثماراً ممتازاً في سوق "الأصوات" في الانتخابات النقابية القادمة!

روح ابن لادن تعشش إذن في مجمع النقابات المهنية الأردنية. وهو(أي المجمع) ليس هيئة محدودة أو معزولة، بل يضم في عضوية نقاباته عشرات الألوف من المهندسين، والأطباء، والمحامين، وسواهم من المهنيين المؤهلين.

وبالرغم من أن اللامبالين سياسياً، يمثلون تياراً واسعاً بين هؤلاء، فإن الانتخابات النقابية الدورية، والنزيهة، تعكس إلى حد كبير، اتجاهات النخب المهنية ومزاجها. وتشغّل هذه الاتجاهات- منذ نهاية الثمانينيات ـ آليات تشكيل نخب نقابية رجعية فكرياً واجتماعياً، وتستند

سياسياً إلى خطاب سياسي إسلاموي-قوموي، يقوم على اللامبالاة إزاء قضايا الصراع الاجتماعي-السياسي المحلي، و "يتشدد"، إزاء "القضايا الكبرى" -من فلسطين إلى العراق، ومن البوسنة إلى أفغانستان-في هيجان كلامي يشكل سياقاً نفسياً للانفصال عن الواقع السياسي العياني القائم في البلاد.

وهذ يدلنا-مرة أخرى-على أن الحداثة لا تقارب في بلادنا سوى القشرة الصلبة للتخلف الذي لا يفعل انتشار التعليم سوى إعادة إنتاجه في أشكال أكثر صلابة.

وإنه لمن المدهش أن تظهر-في بلد "حديث" كالأردن-هذه الأشواق إلى الحالة الأفغانية في حين أن بياناته الإحصائية الأساسية، تدفعنا إلى توقعات أخرى.

فنسبة الأمية في الأردن لا تزيد عن (١١) بالمئة-وهي تتقلص باستمرار-بينما تصل نسبة الجامعيين(من مستويات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة) إلى أكثر من(٨) بالمئة! بل ويشكل المتخصصون والفنيون-المهنيون والصناعيون -حوالي(٤٢) بالمئة من إجمالي القوى العاملة. وإلى ذلك، فإن نسبة المساكن المزودة بالكهرباء(٩٨) بالمئة؛ وبالمياه(٩٦) بالمئة؛ والمرتبطة بشبكة الصرف الصحي(٦٠) بالمئة. وتتعامل الأسر الأردنية بكثافة مع منتجات الحضارة الحديثة. فنسبة الأسر التي تمتلك حاسوباً (٩) بالمئة؛ واتصالاً بالإنترنت(٣) بالمئة؛ وستالايت(٣٠) بالمئة، وتلفازاً (٩٤) بالمئة؛ وهاتفاً (٦٠)بالمئة؛ وخليوياً(٣١)بالمئة؛ وثلاجة وغسالة وغازاً للطبخ(٩٠) بالمئة؛ وسيارة (٣١) بالمئة.

ومع ذلك، تتشابك خيوط الوعي السياسي المسيطرة بين النخب الأردنية مع التجربة الطالبانية، ويغدو ابن لادن، راية تخفق في القلوب في مشهد كاريكاتوري!!

يتسمر أنصار الإرهاب في النخب النقابية والحزبية الأردنية، أمام شاشة "الجزيرة"، يتأوهون على وقع كلمات "أبو حفص الموريتاني"، ويتتبّعون أخبار أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري، وتأخذهم اللذة إلى مقام أحلام اليقظة، فيرون المزيد من ناطحات السحاب الأميركية وهي تنهار، والمزيد من الأميركيين قتلى أو مصابين بأمراض خبيثة قاتلة.

وهو ما يهون عليهم أن القوات الأميركية في أفغانستان تلغ في دماء قدامى محاربيها من "الإرهابيين" العرب، في مجازر جماعية. بينما لا يلتفتون-بالطبع-إلى قرار الحكومة الأردنية إرسال جنودها إلى الحرب المجهولة القائمة والقادمة في المستنقع الأفغاني! بل إنهم لا يرون الحكومة الأردنية ولا عدوانها المتصاعد ضد الدستور، والحريات والحياة النيابية، ولا برنامجها الخطير للتحول الاقتصادي-الاجتماعي؛ نحو وضع البلد والشعب في خدمة حفنة من "المستثمرين..."، فبعد١١ أيلول، أصبحت "السياسة" بصفتها نشاطاً مدنياً في الهنا والآن، من النوافل، أمام المهمة التي حددها ابن لادن في قسمه.

دعوني أقرر إذاً، أن أحداث١١ أيلول، كانت هدية من السماء للأقلية الحكومية الأردنية؛ التي استأثرت بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وشرعت في إعادة هيكلة البلد على مقاس الليبرالية المتوحشة والاستبدادية، مستفيدة-في آن معاً-من دعم "التحالف الدولي ضد الإرهاب"، ومن ذهاب همة النخبة المعارضة إلى عوالم النشوات الإرهابية!

هنا، تستطيع الحكومة الأردنية أن تشكر -أيضاً- فضائية "الجزيرة" التي لا تسمح للمعارضين بالتقاط الأنفاس لمناقشة السياسات والخطط الحكومية.

يرسل الفقراء الأردنيون بأبنائهم إلى أفغانستان مرتين: مرة في هيئة "مجاهدين"، ومرة في هيئة جنود. وهم لا يذهبون للموت. كلا! بل

يتفلتون من حياة مغلقة الأبواب والنوافذ، إلى أفق-ولو في المجاهل الأفغانية- بينما يمكث "دون كيشوت" الأردني في عمان الغربية، قائداً حزبياً أو نقابياً يتفلت بدوره من وضعه البرجوازي الصغير، إلى صفقات مهنية أو عقارية أو مالية، ويطمح حتماً بالوزارة، وبلقب "المعالي" - الثمين لأغراض استثمارية لاحقة- ، وفي رحلته هذه، يكون عليه أن يشتغل في السياسة، لتحقيق ثلاثة أغراض: [١] تعزيز وضعه المهني، [٢] و "استثماراته"، [٣] وتأهيله.

ولأن أغراضه هذه دنيوية بامتياز، فهو لن ينشغل- بالطبع- بالسياسة الدنيوية المرتبطة بمصالح اجتماعية عيانية. فهذه سترتب عليه التزامات بعيدة المدى، وربما تجره إلى صدامات قاتلة. لا، إنه انسجاماً مع مركزيته الذاتية المشبعة بالمثل العليا، سيتخذ لنفسه سمت المؤمن، الإسلاموي أو القوموي، وسيتمترس في سياسة "المواقف". وكلما كانت هذه قصووية في الشؤون التي هي خارج الحدود، وبعيدة عن الحياة اليومية ومشاكلها "الثانوية"، كان "دون كيشوت" أكثر هيبة، وأكثر قدرة على التلون، والانتقال بدون حرج، إلى الموقع الرسمي! ومَنْ اليوم، أكثر قصووية من ابن لادن، لكي يتمثله دون كيشوت القوموي - الإسلاموي المحترم!؟

ابن لادن !؟ والقَسَم! فهل يبقى من معنى لقصة تعطيل الحياة النيابية، وخنق الحريات في بلد صغير كالأردن ؟ هل تبقى من قيمة لمناقشة مشروع الخصخصة، وتفكيك الدور الاجتماعي- الاقتصادي للدولة الأردنية، التي لا تشكل هي نفسها قطرة في بحر الأمة ؟! بل لكم يبدو سخيفاً حقاً، التساؤل حول تفليس البلد وهدر أموال الخصخصة - الناجمة عن بيع الموجودات الوطنية غير المتكررة - لحساب شلة من رجال الأعمال الكمبرادوريين، خصوصاً وأن "دون كيشوت" جاهز لخدمتهم، مع احتفاظه بكامل قناعاته المبدأية، وطهارته القوموية - الإسلاموية!

حروب أميركا من الخارج
وحرب الكمبرادور في الداخل

تبدد دكتاتورية الجغرافيا، مرة أخرى، الأوهام حول إمكانية استقلال السياسة الخارجية الأردنية. فبالرغم من الاستقرار الداخلي، وارتباط الأردن بعلاقات تحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، وبعلاقات سلام مع إسرائيل، إلاّ أن البلد مهدد فعلاً بسبب العدوان الأميركي الإسرائيلي القائم فعلاً في فلسطين، والقادم حتماً في العراق، وربما في سوريا ولبنان.

لقد وضع التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي، السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات أمام خيارين: السقوط على أيدي الهمجية الشارونية، أو الاستمرار كشرطي يشن حرباً أهلية حقيقية ضد المجتمع الفلسطيني. وفي الحالتين، سيكون على الأردن أن يدفع ثمناً سياسياً واقتصادياً باهظاً، سواء باضطراره إلى استيعاب نتائج سقوط "السلطة"، أو بعدم قدرته على تلافي امتدادات الحرب الأهلية الفلسطينية إلى أرضه حيث يعيش أكثر من مليوني لاجئ ونازح. وفي أحسن الأحوال، قد ينتهي العدوان الأميركي ـ الإسرائيلي الحاضر على الشعب الفلسطيني بفرض حل نهائي يشطب، من الأساس، وجوهرياً،

* شيحان ١٥/ ١٢/ ٢٠٠١.

حق العودة. ويظهر، لمزيد الأسف، أن الحكومة الأردنية، تقبل، مسبقاً وبدون مقاومة، هذا التطور الذي سيكون له مفاعيل خطيرة على البنية الأردنية، وقد نقل عن رئيس الوزراء، المهندس علي أبو الراغب أنه يؤيد ما ذهب إليه مسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية د. سري نسيبة، من قبول "السلطة" الضمني بشطب حق العودة. وإذا كان الأردن يعتمد، في استقراره الاقتصادي الهش، على العراق (وخصوصاً: المنحة النفطية والتجارة) فإن العدوان الأميركي المحتمل ضد العراق، سوف يمثل ضربة موجعة للاقتصاد الأردني. أما نجاح الأميركيين في قلب النظام العراقي، فسيكون كارثة استراتيجية بالنسبة للأردن؛ فالمعارضة العراقية حين تصير سلطة ستتخذ، على الأرجح، سياسات انتقامية إزاء الأردنيين.

وترى أي وضع سيجد الأردن نفسه فيه، إذا وصلت النار إلى الجار الشمالي (سورية ولبنان)؟

ونحن، بالطبع، لا نطالب السياسة الخارجية الأردنية بشيء، وهي، على كل حال، أدرى بأن قدرتها على الحركة والمناورة ـ بعد انتصار الخط العدواني الصهيوني في الإدارة الأميركية ـ تقارب الصفر. ولكنها مناسبة أخرى للتذكير بحقائق الوضع الاستراتيجي الأردني. وهي: (١) إن الأردن ـ بغض النظر عن إرادته وقراره ـ جزء لا يتجزأ من التركيبة العربية المشرقية. (٢) وهو لا يستطيع أن يقود الاتجاه السياسي لهذه التركيبة، بل إن قدرته على التأثير فيها محدودة أيضاً. (٣) إن التحالف مع الأميركيين ـ وعلاقات السلام والمصالحة مع الإسرائيليين ـ ليس لهما أية قيمة استراتيجية، لأن التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي لا يأخذ المصالح الأردنية بعين الاعتبار لدى تحديد سياساته إزاء المنطقة. وإذا كانت تل أبيب تنظر إلى الأردن ـ وبغض النظر عن معاهدة وادي عربة ـ كفضاء ممكن للحل النهائي الفعلي للقضية الفلسطينية، فإن واشنطن غير

مستعدة لبذل أي جهد جدي لمساعدة عمان على استيعاب الآثار السلبية للسياسات الأميركية إزاء جيران الأردن.

أيعني كل ذلك أن المرحلة الأميركية ـ الإسرائيلية، ستأتي علينا مثلما ستأتي على غيرنا في طريقها إلى "تسوية" الوضع في الشرق الأوسط؟ حتماً، وربما لاتكون الأراضي الأردنية عرضة للعمليات الأميركية، ولكن الأردن سيكون عرضة لنتائج تلك العمليات على الصعد الديموغرافية والسياسية والاقتصادية مثلما تدلنا ـ على الأقل ـ الخبرة التاريخية.

نحن، إذن ـ شئنا أم أبينا ـ جزء من الإقليم وجزء غير قيادي! وتحالفنا مع أميركا وسلامنا مع إسرائيل لايميزاننا بشيء، ولا يبدلان أو يغيران في السياسات الأميركية ـ الإسرائيلية نحو الإقليم. فالرقعة الحقيقية الوحيدة التي نستطيع أن نقف عليها، إذن، هي رقعة "الداخل"، ولكن "الداخل" ـ ويا للأسف ـ أرض رخوة! وهذه التفاصيل:

* فراغ دستوري ناجم عن تعطيل غامض النوايا والأهداف للحياة النيابية، وأحكام عرفية غير معلنة، وأقلية حكومية لم تحصل على ثقة ممثلي الشعب، ومعزولة عن الشعب والمجتمع، تستأثر بالسلطتين التشريعية والتنفيذية معاً، وتأخذ على عاتقها إصدار عشرات القوانين المؤقتة في محاولة لإعادة هيكلة البلد على مقاس مصالح الكمبرادور.

* فراغ سياسي ناجم عن تهميش القوى التقليدية والشعبية، الموالية والمعارضة معاً، في ظل تحريم الرأي الآخر، والحظر (الضمني) على العمل السياسي والحزبي، وتقليص حرية الصحافة، وتشديد العقوبات، والاستهتار بمصالح القوى الاجتماعية ـ غير الكمبرادورية ـ وآرائها ومشاعرها.

* فراغ وطني ناجم عن تغييب هوية البلد، وتهميش قواه الاجتماعية

وقدراته السياسية والثقافية، والقبول بالتوطين، والخضوع لمتطلباته على كل صعيد.

* وحرب اقتصادية اجتماعية أهلية تشنها المجموعة الكمبرادورية ضد المجتمع كله، وضد الدولة ودورها الاقتصادي ـ الاجتماعي. إنها "حرب الخصخصة"، فالخصخصة لم تعد الآن أداة اقتصادية فنية، بل أيديولوجيا كاملة تشن حربها المعلنة من أجل التصفية النهائية للموجودات الوطنية وهدر حصيلتها في برنامج هدفه الجوهري فتح مجالات الإثراء السريع لنخبة جديدة من رجال الأعمال الشباب، على حساب المجتمع والدولة ومستقبل الأجيال:

وسوى الرومِ خلف ظهركَ رومُ
فعلى أي جانبيك تميلُ.

عن آثار الحرب الأفغانية..
تعديل قانون جرائم الشرف في الأردن

استفادت الحكومة الأردنية من أجواء الهزيمة النفسية التي أحاقت بالإسلاميين في أعقاب انهيار حركة طالبان الأفغانية، أو أنه اشتد عزمها بالمناسبة، فأصدرت، الأسبوع الماضي، تعديلات «ثورية» على قانوني «العقوبات» و«الأحوال المدنية»، من شأنها أن تمنح الأردنيات المتمتعات، أصلاً، بالمساواة القانونية في مجالات عديدة، حقوقاً جديدة في مجال المساواة الجنسية.

وقد عدل القانون الأول (العقوبات) بحيث شطب منه حق الاستفادة من «العذر المحل» بالنسبة لمرتكب «جريمة الشرف»، فلم يعد يمكنه النجاة من عقوبة مؤكدة. وبالرغم من أن التعديل لم يسر حتى نهاية الشوط، فاعتبر تلك الجريمة، «جنحة» خاضعة «للعذر المخفف»، لا جناية عادية، فهو ساوى، لأول مرة، بين الرجل والمرأة التي أصبح لها، أيضاً، حق الاستفادة من العذر نفسه، في حالة إقدامها على قتل زوجها المتلبس بالزنا.

وهكذا يكون «التعديل» الذي هدف إلى الحد من ارتكاب الرجل

---

* السفير ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠١.

لـ«جرائم الشرف»، قد شجع النساء على ارتكابها! إلا أن هذه المساواة في حَق القتل بالعقوبة المخففة، ربما كانت أكثر ما تستطيع الحكومة الأردنية إنجازه، في مواجهة ما يمكن أن تصادفه من مصاعب جمة، لو أنها ألغت، بالنسبة لمرتكبي «جرائم الشرف»، «العذر المحل» و«العذر المخفف» معاً.

كذلك، عدل القانون الثاني(الأحوال المدنية) بحيث: (أ) أعطى للزوجة حق «المخالعة»، أي حقها في الانفصال البسيط عن زوجها، إذا ما أصبحت حياتها معه «متعذرة». (ب) ألزم المحكمة الشرعية بإعلام الزوجة، رسمياً، بإقدام زوجها على الاقتران بأخرى.

وبالنظر إلى التعقيدات العديدة التي تعترض سبيل طلب الزوجة للطلاق، فإن حق «المخالعة» يمثل مكسباً نسائياً مهماً جداً. وكذلك، فإن تعذر إخفاء الزواج الشرعي الثاني من شأنه أن يحد، نسبياً، من تعدد الزوجات.

ولا يخفى أن هذه التعديلات مصاغة، على كل حال، من وجهة نظر ذكورية، إلا أن هاته النسوة القليلات العدد، ولكن المتربعات على صدر الحركة النسائية، لا يستطعن الادعاء بأن الخطوة الحكومية الأخيرة كانت نتاج النضال النسوي. بل إن حكومة المهندس علي أبو الراغب التي تستفيد من غيبة الحياة النيابية لإصدار حزمة من التشريعات «التحديثية» في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لا تستطيع، هي الأخرى، الادعاء بأن هذا الفيض من الليبرالية إزاء المساواة الجنسية، هو من بنات أفكارها أو صميم عزمها؛ بل إنها، على الأرجح، خشيت من ذلك الفيض، فعمدت إلى لجمه جزئياً، مثلما رأينا في حالة التعديل الأعرج على قانون «العقوبات».

وإذا كان لا بد من ردّ الفضل لأهله، فإن الجهات الدولية المانحة هي، في الحقيقة، القوة الدافعة الرئيسة وراء تعديلات المساواة الجنسية، بل إن

رفض المجلس النيابي، في دورة١٩٩٩/ ٢٠٠٠، لهذه التعديلات، كان قد كلف البلاد ـ حسب تصريحات صحفية لمصدر مطلع ـ مساعدات وتسهيلات بعشرات ملايين الدولارات.

وكانت حكومة عبد الرؤوف الروابدة، قد حاولت، إبان تلك الدورة النيابية، إنجاز التعديل المطلوب على قانون «العقوبات» باتجاه شطب «العذر المحل» في حالات«جرائم الشرف»، إلا أن تلك المحاولة صُدَّت من قبل البرلمان الذي لم يلتفت إلى الضغوط الشديدة التي مورست عليه، بما في ذلك قيام امرأة من العائلة المالكة بتنظيم تظاهرة مؤلفة من قيادات نسائية وشيوخ عشائريين، لإجبار النواب على الموافقة على ذلك التعديل.

ولم تكن الاستجابة البرلمانية لهذه الضغوط ممكنة، طالما أن القسم الأكبر من النواب، سيكون ـ فيما لو وافق على التعديل المطلوب ـ مهدداً بخسارة قواعده، بل وربما مكانته الاجتماعية.

وبالنظر إلى أن إلغاء كل أشكال التمييز القانوني ضد المرأة، هو، مثل إلغاء كل أشكال «التمييز» ضد القطاع الخاص المحلي والأجنبي، مطلب«عولمي»، التزمت الحكومات الأردنية بتنفيذه في سلسلة من القوانين التي عرقلتها أو كانت ستعرقلها الأغلبية النيابية التقليدية، فقد توصلت حكومة أبو الراغب إلى حل بسيط يكمن في تجاهل الدعوة إلى انتخابات عامة جديدة، وقتاً كافياً يتيح لها إصدار ما هو مطلوب، عولمياً، من قوانين اقتصادية واجتماعية. وهو ماتفعله الآن، بالرغم مما يشوب مجمل نشاطها من ثغرات دستورية.

وإذا كان وجود مجلس نيابي في البلاد هو، أيضاً، مطلب «عولمي» ناهيك عن أنه مطلب دستوري، فإن الحكومة الأردنية ستكون أمام خيارين؛ الأول إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة ستعود بالتقليديين، مرة أخرى، إلى المجلس النيابي، المتوقع. عندها، يمكنه أن يرد تعديلات

المساواة الجنسية من بين ما سيرده من خمسين قانوناً مؤقتاً أصدرتها الحكومة أو تعتزم إصدارها. والثاني «تفصيل» نتائج تلك الانتخابات على مقاس قوانين العولمة!

على النساء الأردنيات، إذاً، أن يتوجهن بالشكر، أولاً، إلى الجهات الدولية المانحة، الحريصة على حقوقهن حتى آخر دولار من المساعدات المشروطة. وعليهن، ثانياً، أن يقدمن ولاءهن إلى حكومة أبو الراغب الليبرالية الشجاعة، الحريصة بدورها على «تحديث» البلد اقتصادياً، وإلى حد ما اجتماعياً، وبدقة: «عولمته»، ولو بوسائل اصطناعية واستبدادية. فقد تبين أنه لا يمكن للمشروع «التحديثي» أن ينجح بدون لجم وتهميش القوى التقليدية التي تتشبث ببيروقراطية الدولة، وبالقطاع العام، وبالحق في قتل النساء «دفاعاً عن الشرف»!

بيد أن هاته النساء باستثناء البرجوازيات منهن سيجدن أنهن لم يحصلن سوى على قبض الريح.

فالقوانين الليبرالية التي تتيح لهن المساواة مع أزواجهن في ارتكاب «جرائم الشرف»، هي نفسها التي تتيح لرجال الأعمال الجشعين، امتصاصهن حتى آخر قطرة عرق، لقاء أجرة لا تزيد عن مئة دولار شهرياً، فحرية القطاع الخاص هي أمضى أسناناً من «حرية النساء»، وتستطيع الأولى، ببساطة، التهام الثانية في سوق عمل متوحش ومكتظ بالبطالة، ويُخضع المرأة الكادحة لاستغلال مضاعف، يلجؤها، أكثر فأكثر، إلى «العائلة» و«قوانينها» الخاصة.

وربما كان صحيحاً القول إن كل تعديل باتجاه المساواة الجنسية، هو، بلا ريب، مكسب تقدمي. غير أن تلك المساواة، في ظل انهيار كل أشكال المساواة الاجتماعية، تضع المرأة الكادحة أمام خيارين هما: التخلي طوعاً عن كل حقوقها النسوية للحصول على حماية العائلة، أو التمترس، وراء تلك الحقوق، للانتظام في سلك الخدمات السياحية.

وأريد أن أشـــيـــر، هنا، إلى أن تمسك «التـــقـليـــديين» بالمادة ٣٤٠«عقوبات»، التي تنص على «العذر المحل»لمرتكب«جريمة الشرف»، لايعني، أبداً، أن هذا النوع من الجرائم هو جزء من التقاليد الأردنية، بل إن المجتمع الأردني التقليدي، للمفارقة، لا يعرف«جرائم الشرف» بصفتها ظاهرة تستحق الالتفات أو العناية.

وأذكر، في هذا الصدد، بالتسامح العشائري المعروف في مجال العلاقات بين الرجال والنساء، وكذلك بتلك الشبكة المعقدة من«المواضعات» والأعراف و«القوانين» العشائرية المصممة، بكفاءة مدهشة، لتلافي القتل بدوافع الشرف أو بغيرها من الدوافع، ولإيجاد حلول واقعية مرضية للمشكلات التي تطرحها الحياة، بيد أن «التقليديين» يعتبرون أن إلغاء المادة ٣٤٠ «عقوبات» هو اعتداء على «مواضعات» المجتمع العشائري، ويرون إلى هذا«الاعتداء» مشتبكاً مع جملة «اعتداءات» قانونية أخرى تمس صميم مصالح هذا المجتمع ومصالحه ونظرته إلى الحياة.

ونحن، بالطبع، لا نعترض على تعديلات المساواة الجنسية، بل إننا نجدها عرجاء ولا بد من تطويرها بصورة حازمة، خصوصاً باتجاه اعتبار جريمة الشرف، جناية كاملة. وهو ما يمثل أحد (وليس كل) أشكال المعالجة المطلوبة لتفشي هذا النوع من الجرائم في أحزمة الفقر المدينية وخصوصاً بين اللاجئين والنازحين، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الدهشة من أن الجهات الدولية المانحة، تستطيع أن ترى ظاهرة جرائم الشرف، ولا تستطيع أن ترى، في البلد نفسه، ظاهرة فقر الدم! مع أن عدد النساء الأردنيات اللواتي يقتلهن فقر الدم، يزيد مئات المرات، عن عدد هاتيك اللواتي يقتلهن الشرف!

حرية المجتمع .. أم حرية رجل الأعمال؟
السؤال الثقافي الأساس لعمّان ٢٠٠٢

في يوم (١/ ١/ ٢٠٠٢) تبدأ سنة عمان عاصمة للثقافة العربية، بيد أننا، وللأسف، لا نستطيع أن نعد المثقفين العرب بسنة مميزة من الأداء الثقافي الأردني. وربما تستدرك الإدارات الحكومية ما فاتها إعداده من الترتيبات والبروتوكوليات الجديرة بهذا الحدث الذي تقرر، عشيته، إلغاء وزارة الثقافة ليحل محلها مجلس أعلى، ما يزال في مرحلة الدرس، وهو ما وضع الأجهزة الثقافية الرسمية في حالة ارتباك قصوى، وربما ينتهي الأمر إلى قرار بتجميد قرار إلغاء الوزارة المعنية حتى تمر «السنة» على خير، ويبدو أن «فريق التطوير» الحكومي كان قد نسي، في حمأة استعجاله تفكيك الهيئات الحكومية «القديمة»، المناسبة الثقافية المهمة، وما تتطلبه من استعدادات ومتابعات، فأوقع «الموظفين» المختصين في «شركلة».

وتنم هذه الصورة الكاريكاتيرية كلها، في النهاية، عن مدى ضعف الحساسية الثقافية لحكومة رجال الأعمال الليبراليين الذين يفتقرون، على كل حال، إلى أي تصور ثقافي سوى ازدراء كل ما لا يمكن تحويله إلى دولارات، والاستعداد المسبق لتحطيم أي عائق ثقافي قد يعرقل المصالح

---

* العرب اليوم ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠١

الكمبرادورية . وهؤلاء الذين لا يقيمون أي وزن لكل ما هو محلي أو عربي أو قائم أو «قديم» كيف يلتفتون إلى أهمية تنصيب عمان عاصمة للثقافة العربية في سنة مخصصة، بالأساس، لجملة من الإصدارات القانونية والإجراءات العرفية التي تستهدف إخضاع الدولة والمجتمع الأردنيين لمتطلبات «البيئة الاستثمارية المناسبة» للقطاع الخاص المحلي والأجنبي اللذين يتماثلان، على كل حال، في الموقف من المطالب الاجتماعية والثقافية . وأذكر - على سبيل المثال - أن نشطاء الدفاع عن البيئة في مدينة «الفحيص» التي يعصف بها التلوث الناجم عن غبار مصانع الإسمنت المحاذية، كانوا يتوقعون من الإدارة الفرنسية لتلك المصانع بعد خصخصتها، أن تكون أكثر استجابة من إدارات القطاع العام، لمطالبهم البيئية، ولتخصيص جزء من الأرباح لدعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية للمدينة المنكوبة بالتلوث .

ولكن هذه التوقعات ذهبت أدراج الرياح، بل إن الإدارة الفرنسية الساعية إلى تحقيق المزيد من الأرباح تخطط لاستخدام «الفحم البترولي» الرخيص، بدل الفيول، لتوليد الطاقة في مصانع الإسمنت، ما سيكون له آثار كارثية على البيئة والسكان في أجمل مصايف الريف الأردني .

* * *

هناك، بالطبع، لجان كثيرة مشكلة من الموظفين وأشباه المثقفين والأدباء، من أجل إحياء نشاطات سنة عمان الثقافية . وستكون هناك، بالطبع، احتفالات واستعراضات وأغان ومدائح تقتضيها المناسبة . ومن جهة أخرى، هناك مخصصات مالية يجري إهدارها على المكافآت، وعلى إصدارات «أدبية» لن يقرأها أحد، ولن تثير أسئلة أو حواراً . وكل ذلك يجري، حتماً، على هامش السياسة والمجتمع، وتالياً على هامش الهجمة الكمبرادورية الضارية الهادفة إلى تحويل الخصخصة من أداة اقتصادية فنية إلى أيديولوجيا شاملة للدولة الأردنية!

وإذا كان «الموظفون» غير معنيين إلا بنجاح الاستعراضات، والعراضات في سنة عمان الثقافية بينما الشعراء مشغولون بتفكيك النص ولذة اللغة! فهل يصعب علينا، إذن، أن ندرك مآل نشاطات «اللجان» المعينة لمتابعة الحدث، بصفته «مهرجاناً» لا بصفته كما نحسب، إطاراً لحوار ديمقراطي يريد، حقاً، التوصل إلى استراتيجية ثقافية وطنية، تمتلك على مدار عام كامل، فرصة ثمينة لمخاطبة العرب في السياق الأكثر ديمومة وجذرية وخصوبة، وأعني السياق الثقافي!

ونقول: فرصة ثمينة! لأن «الأردن» ـ وأعني «الأردن» ككل ـ لا يحظى بأية شعبية بين صفوف المثقفين العرب. فهؤلاء الذين تربوا، منذ الخمسينيات، على الدعاية القومية المرتكزة على أن الأردن «كيان مصطنع» لم يساعدهم الأردنيون على تغيير الصورة المنتشرة عن الأردن والتي ترى فيه بلداً «صحراوياً» و«بدوياً» وفقيراً ثقافياً. والثورة ـ المرسومة، وبدوافع مختلفة، بألوان عربية وأميركية وإسرائيلية ـ لا ترسم بلداً، وإنما دولة اخترعها الإنجليز على حساب «إسرائيل الكبرى»، وفي هذه «الدولة» ثمة خلاء اجتماعي تاريخي تشغله عشائر بلا هوية وطنية، ولاجئون مضطهدون. بالتالي، هناك اتفاق ضمني بين الأطراف على أنهم يملأون ذلك الخلاء، ويستحقون، بالتالي، الأولوية في إعادة تشكيل إطاره الدولي!

وفي مجابهة هذا الخطاب الذي يثقل على وعي المثقفين الأردنيين، نشأت مدرسة تاريخية حديثة، أسسها واحد من أهم الأكاديميين الأردنيين هو د. محمد عدنان البخيت، واستقطب كوكبة مميزة من طلبة الدكتوراة والباحثين، وركزت على العودة إلى الحقبة العثمانية من تاريخ المجتمع الأردني، للتساؤل عن أصالته التاريخية. وقد أنجزت هذه المدرسة أرشيفاً وثائقياً خصباً ـ نشر بعضه ـ ورسائل دكتوراة ودراسات، كان من شأنها التأسيس لمعرفة مضادة حول الكيان الأردني الذي كان قد تمحور على ذاته،

وتبلور بصفته كياناً، قبل معاهدتي سايكس بيكو وسان ريمو والانتداب البريطاني والإمارة.

إن د. البخيت وزملاءه وتلامذته، مستبعَدون، اليوم، من اللجان التي تعد سنة عمان الثقافية، وكذلك من اهتماماتها واستعداداتها، وهو حال مثقفين كبار آخرين مثل د. أحمد ماضي ود. هشام غصيب اللذين ساهما، طوال العقدين الماضيين، في تأسيس المعرفة الفلسفية في الأردن، وأعطيا جيلاً من المثقفين الأردنيين، القدرة والجرأة على التعامل النقدي مع الاتجاهات الفكرية العربية والعالمية؛ ومثل الأستاذ روكس العزيزي الذي عوض نشاطه المثابر الغني في أرشفة ودراسة التراث الشعبي الأردني، غياب المؤسسات أو غياب جديتها في هذا المجال.

وهذه مجرد أمثلة من «المستبعَدين» الذين يشكلون قائمة طويلة من المفكرين والباحثين والنشطاء الثقافيين المؤثرين، ومنهم د. علي محافظة(مؤرخ)، ود. محمود أبو طالب(آثاري)، و د. عبد الرحمن ياغي(ناقد)، وهاني حوراني(باحث ومدير مركز دراسات الأردن الجديد) وغير هؤلاء ممن ينبغي أن يكونوا في صلب الحدث الثقافي العتيد.

وإذا ما كانت«اللجان» سوف تهتم-على سبيل الرحمة-باستذكار الراحلين من كبار المثقفين الأردنيين، فإن استعادة الأفكار والرؤى المضادة لأعمال الشاعر مصطفى وهبي التل، والروائي والمفكر غالب هلسا، وسواهما من مثقفي المعارضة، لن تكون بالطبع، على جدول أعمال سنة عمان الثقافية.

والممارسة الثقافية هي، في جوهرها، ممارسة للنقد السياسي والاجتماعي والأخلاقي... إلخ، وهي تتعمق وتتسع، ديمقراطياً(أي وفق منطق داخلي ديمقراطي) ليصبح موضوعاها الكبيران: الدولة(سؤال السياسة) والإنسان(سؤال الوجود) موضوعَي صراع رؤى وأسئلة مصير. وسواء أشاءت «اللجان» أم أبت، فإن عمان ستطرح، في العام ٢٠٠٢،

على نفسها ـ وتالياً على شريكاتها العربيات ـ السؤالين المتجادلين ـ حتى كأنهما سؤال واحد ملح ـ سؤال الديمقراطية، السياسية والاجتماعية:

حرية المجتمع.. أم حرية القطاع الخاص؟

ونعرف أن الأدباء السابحين ـ على فقرهم ـ في سماوات بعيدة تشكلها الكلمات، سوف يزعلون علينا لأننا «نهبط» بالثقافة إلى «وحول» الصراع الاجتماعي.

ولكن الصراع الرئيس الدائر في الأردن الآن، وربما بسبب طابعه الاقتصادي ـ الاجتماعي الملح، هو صراع ثقافي في الدرجة الأولى.

نوقشت «الخصخصة» طوال التسعينيات الأردنية، على عدة مستويات، إعلامية وسياسية وفكرية. وكانت ـ وما تزال ـ محل صراع اجتماعي ـ سياسي في أجواء ثقافية معادية للرأسمالية من منطلقات مختلفة. فبالإضافة إلى أن القيم الفلاحية ـ البدوية والدينية، في بلدنا، هي في العمق، قيم مشاعية؛ فإن البيروقراطية الأردنية الضخمة التي أسست دولة القطاع العام في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، أشاعت ثقافة عامة تربط بين قطاعها ذاك وبين الوطنية الأردنية.

وأخيراً، فإن انتشار المؤثرات الثقافية الشيوعية والبعثية في صفوف النخبة الأردنية التقليدية، لونت معارضة «الخصخصة» وأعطتها عدة فكرية، وهكذا تشكلت جبهة أردنية واسعة ضد «الخصخصة»، تضم طيفاً متدرجاً من القوى البيروقراطية والعشائرية والحزبية. إلا أنها ـ أي تلك الجبهة ـ ظلت دائماً مفتقرة إلى العزيمة والتماسك والبديل.

المثقف الأردني، إذن، يجابه في سنة عمان الثقافية، ذلك السؤال المصيري مطروحاً بكل القوة العنجهية لليبرالية الكمبرادورية ووسائلها السلطوية ـ العرفية؛ فلا مهرب منه، إلا بالهرب من فضاء الثقافة واستحقاقاته الصعبة: أأنت مع حرية المجتمع أم مع حرية رجل الأعمال؟

أتريد أن تواصل تقاليد نمر العدوان ومصطفى وهبي التل وغالب هلسا وتيسير سبول، أم أنك ستنضم إلى الراقصين على إيقاع حزب الكمبرادور!؟ أم أنك ستذوي في الصمت؟! ذلك أن المنافسة حول جماليات قصيدة النثر، تقبع على هامش الثقافة... لا في صلبها!

الإخوان المسلمون الأردنيون : خطاب جديد

دعا الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الأردني(الإخوان المسلمون)الدكتور عبد اللطيف عربيات، "كل الأردنيين ؛ حكومة، وأحزاباً، ونقابات، وجمعيات، وشخصيات، ووجهاء عشائر، ومخيمات" إلى لقاء وطني يجمعهم؛ "متجاوزين التناقضات الثانوية" . . "من أجل التوافق على قواسم مشتركة لحماية الأردن من الأخطار، وتجنيبه المؤامرات . . " .

والدكتور عربيات ، الذي كان يتحدث في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحزب، (الجمعة ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠١) هو من الشخصيات الإسلامية المعتدلة التي تحظى بالاحترام الوطني، خصوصاً لجهة مواقفه ومساعيه الدؤوبة إلى تجاوز الصدام الأهلي في البلاد، إلا أن مبادرته الجبهوية هذه، ربما تعبر عن انتصار تيار في الحركة الإسلامية الأردنية، يقترح(أ)الاعتدال . (ب) التركيز على الشأن الأردني .

يرى المراقبون أن الضغوط الدولية والإقليمية والمحلية التي مورست ضد الإسلاميين، بعد أحداث ١١ أيلول؛ هي الأساس في خلفية

---

* شيحان ٥/ ١/ ٢٠٠٢ .

الخطاب السياسي الجديد للإخوان المسلمين الأردنيين، الذين سطروا في الوثيقة الأساسية لمؤتمر حزبهم، ما يلي:

[١] أولوية المسألة الدستورية ـ الديمقراطية؛ وخصوصاً لجهة الدفاع عن الحريات العامة.

[٢] الطلاق السياسي والتنظيمي مع حركة المقاومة الإسلامية(حماس)، والنظر إلى إبعاد قياداتها عن البلاد، من زاوية كونها "خطوة مسيئة للأردن"، بدون اعتبار التراجع عن هذه الخطوة مطلباً إسلامياً.

[٣] التبرؤ من تيار طالبان ـ القاعدة، وإدانة هجمات ١١ أيلول ضمناً، كونها "منحت الولايات المتحدة الأميركية الفرصة لتحقيق عدة أهداف؛ كانت على الدوام ضمن استراتيجيتها ولم تكن تجد الفرصة لتحقيقها".

من جهته، عزز رئيس مجلس شورى الحزب ـ الدكتور إسحق الفرحان ـ هذه الاتجاهات في كلمته أمام المؤتمر، حين دعا حزبه إلى التمسك بمبدأ "المشاركة السياسية"، على الضد من اتجاه "صقور" الإخوان الداعي إلى مقاطعة الانتخابات العامة، أو المشاركة في الوزارات والهيئات الحكومية.

وقد أجل المؤتمر البت في هذه المسألة، وأحالها إلى مجلس الشورى الجديد. غير أنه من الواضح أن اتجاه الريح يدفع بسفينة الإسلاميين الأردنيين نحو إنهاء مقاطعتهم(المستمرة منذ العام ١٩٩٧) للهيئات الدستورية، خصوصاً وأنهم يدعون ـ الآن ـ إلى جبهة وطنية "تتعالى على الخلافات وتتسامى فوق الجراحات".

ربما تكون الإجراءات الفلسطينية ضد(حماس)، قد أضعفت أنصارها من "صقور الإخوان" الأردنيين، بل وعصفت بخطابهم نفسه، مما أتاح للخطاب المعتدل فرصة الهيمنة.

فبينما يواجه الإسلاميون الفلسطينيون ـ بصمت يؤكد إخلاصهم للوحدة الوطنية مع مضطهديهم ـ حملة من المطاردات، والاعتقالات، والإقامة الجبرية، وخطر التّنشاطات، وإغلاق المؤسسات ـ بما فيها الخيرية والإنسانية ـ يصعب على الإسلامي الأردني، الاقتناع بوجاهة مواصلة القطيعة مع نظامه السياسي ـ الذي يدعوه، بإلحاح إلى المشاركة النيابية والحكومية ـ بحجج أبرزها الاحتجاج على إبعاد عدد من قيادي(حماس) عن البلاد، جراء رفضهم الامتثال للقوانين الأردنية!

لقد دعا المراقب العام للإخوان المسلمين الأردنيين عبد المجيد ذنيبات السلطةَ الفلسطينية ـ بكثير من اللطف، وبدون أن يذكر(حماس) بالاسم ـ إلى وقف الاعتقالات في صفوف "المقاومة"، والإفراج عن المعتقلين، وإعادة افتتاح المؤسسات الإسلامية المغلقة. . فهل كان يستطيع ـ والحالة هذه ـ أن يصعّد ضد الحكومة الأردنية بشأن عودة قيادات (حماس) إلى الأردن!؟

إن الخطاب الإسلامي الأردني الجديد، لا ينطلق ـ للإنصاف ـ من استجابة بسيطة لضغوط طارئة، بل ربما كان ثمرة لسجال عميق يجتاح صفوف الإسلاميين الأردنيين، منذ سنتين ـ على الأقل ـ ويدور حول طبيعة حركتهم، وأهدافها. فهل هي جزء من النظام السياسي الأردني أم خارجه وضده؟ وهل هي حركة سياسية ديمقراطية أردنية أم هي ذراع لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين(حماس)؟! وهل تدور أهدافها حول محاور الاستقلال والديمقراطية، والتنمية الوطنية، والتقدم الاجتماعي في البلاد، أم حول محاور الصراع الدولي للإسلام الجهادي؟!

لقد كانت الإجابة الأولى عن هذه الأسئلة، انشقاقاً واسعاً تجلى في الإعلان عن "حزب الوسط الإسلامي"؛ الذي برر قيامه بانتصاره لأولوية الشأن الأردني في مجابهة خط فلسطيني ـ حماسي،

"اختطف" الحركة الإسلامية الأردنية، ومنعها ـ على حد تعبير قيادي بارز في هذا الحزب ـ من ممارسة دورها الوطني ـ الديمقراطي، لصالح تحويلها إلى "أداة إقليمية!".

وربما كان النجاح غير المتوقع الذي صادفه "حزب الوسط الإسلامي" من حيث الانتسابات والتفهم الوطني، ضاغطاً على المعتدلين في حزب جبهة العمل الإسلامي لتركيز جهودهم نحو إحداث تغيير جذري في نهج الحزب، الذي كان ـ حتى الأمس ـ يلخص الحركة الإسلامية الأردنية، وأصبح اليوم، حزبها الأكبر، ولكن غير الوحيد.

غير أن السجال لم ينته بالطبع. فجناح "الصقور" الإخواني سيواصل كفاحه، مستفيداً من تأييد قاعدته القوية في صفوف الأردنيين من أصول فلسطينية من جهة، ومن أجواء التطرف النفسي التي خلقتها "الحرب الأميركية ضد الإسلام" في صفوف الشبيبة الإسلامية، من جهة أخرى.

وربما ينتهي الأمر ـ غداً ـ إلى انشقاق "الصقور" في منظمة خاصة، تحت عباءة الإخوان المسلمين أو خارجها، أو إلى تلاشيهم؛ وذلك وفقاً للتطورات على الساحة الفلسطينية، وشكل استجابة(حماس) لهذه التطورات. غير أن المشهد الإسلامي الأردني، اليوم، أصبح أكثر اقتراباً من التبلور في تيارات أربعة رئيسة هي:

ـ التيار الليبرالي، ويمثله "حزب الوسط الإسلامي".

ـ التيار الإخواني المعتدل، ويمثله "حزب جبهة العمل الإسلامي".

ـ التيار الإخواني الحماسي، ويمثله "الصقور" بقيادة د. محمد أبو فارس.

ـ التيار الجهادي، وتمثله "أجواء" أكثر مما تمثله "منظمات" هي مع ذلك فاعلة؛ علناً على مستوى "الدعوة"، وسراً على مستوى التنظيم.

.. وزيراً للوحدة الوطنية!

نشر الكاتب الصحفي عريب الرنتاوي ما أسماه «تحليلاً إخبارياً» في صحيفة الدستور اليومية الأردنية مؤخراً . وعلى الرغم من أن ما كتبه هو مجرد اقتراح باستحداث وزارة دولة جديدة لـ «شؤون الوحدة الوطنية»، (وليست هذه ملاحظة شكلية : فالرنتاوي هنا، "يصنع" الأخبار ولايحللها!) إلاّ أنه، هذه المرة، لا يتقن عمله، وهو يناور ويداور ويتفلت من بين السطور ولا يقول .

ولعلي أتفق مع الرنتاوي في أن اقتراحه غريب ـ مثلما يقول ـ وهو ما دعاني إلى التوقف عند مقالته مطولاً، إلاّ أنني لم أجد أن له ما يبرره، اللهم إلاّ من منظور خاص سنلفت القارئ إليه في حينه .

يقول الكاتب : «وإن الاهتمام بهذه القضية (الوحدة الوطنية) يسخن حيناً على صفيح بعض الأحداث الساخنة ويتراجع أحياناً عندما يتراجع منسوب المشاجرات أو البيانات الانتخابية» . . فإذا كان الأمر كذلك فأين هي المشكلة ؟ هل ينبغي أن تظل هذه القضية مشتعلة طيلة الوقت توقد نارها وزارة متخصصة؟! وأما المشاجرات الرياضية أو على قصة غرام

---

* شيحان ٩/ ٢/ ٢٠٠٢ .

شبابية . . فهي تحدث، وستظل تحدث في ظل الوزارة المقترحة لأن الشباب الأردني من شتى المنابت والأصول، مفرغ سياسياً وثقافياً ويعاني اجتماعياً. وهذه المشاجرات الشبابية تحدث، بالمناسبة، داخل المكونات الفرعية للشعب الأردني بين شباب منطقة وأخرى، بل وبين شباب قبيلة وأخرى . . ومعالجة هذه الظاهرة ـ ولونسبياً ـ تحتاج إلى تحشيد الشباب في منظمات سياسية وثقافية حرّة تستقطب توجهاتهم وطاقاتهم، وتدافع عن مصالحهم في ديمقراطية التعليم، ومستواه، وحقوقهم الدستورية في العمل والارتقاء بنوعية الحياة. فالمشاجرات الشبابية إذاً هي، بكل أنواعها، مشكلة أخرى لاعلاقة لها بالوحدة الوطنية، وفيما يتصل بـ "البيانات الانتخابية" الساخنة. فهي في النهاية، وبالرغم من أهدافها الاستقطابية، وجهات نظر ينبغي التعامل معها في إطار ديمقراطي من الحوار الفكري والسياسي الناضج.

***

وأنا أتفق مع الكاتب في أننا نحتاج بالفعل، إلى "مطبخ استراتيجي" وأزيد بأنه لن يقوم بواجباته إلاّ إذا كان يضم بين جنباته، مثقفين من كل الاتجاهات السياسية، لمواجهة التحديات.

غير أنني أختلف معه في ما يذهب إليه من أن مشكلة "الوحدة الوطنية" هي فعلاً في مقدمة هذه التحديات، حتى أنه يمكن عند الرنتاوي استبدال "وزارة شؤون الوحدة الوطنية" بذلك المطبخ الاستراتيجي. هل أقرأ الكاتب بدقة، لأجد أن الشؤون الاستراتيجية تبدأ عند الرنتاوي وتنتهي في قصة "الوحدة الوطنية" ؟! فماذا إذاً عن أزمة الديمقراطية السياسية المتفاقمة تحت ضغوط مختلفة منها سقوط آخر معاقل الديمقراطية الاجتماعية؟ ماذا عن الخصخصة وهل هي عقيدة للدولة أم أداة فنية؟ وماذا عن مآلها الاجتماعي؟ ماذا عن الفقر؟ والبطالة؟ وانهيار التعليم الجامعي . . و . . و أولاً ـ وقبل كل تحد آخر ـ ماذا عن التهديد

الإسرائيلي الماثل للكيان الأردني ؟ أليس هذا هو التهديد الاستراتيجي الأساس الذي يواجهه الأردن الآن؟

إن الأفق السياسي الوحيد المفتوح في فكر وممارسة اليمين الإسرائيلي الحاكم، هو إلغاء القضية الفلسطينية من خلال إلغاء الفلسطينيين وتهجيرهم من الضفة الغربية وغزة نحو الأردن لكي يقيموا على أرضه دولتهم.

إن القمع الوحشي الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد شعب الضفة وغزة، والتدمير المنظم لبنى السلطة الوطنية الفلسطينية ، ومحاصرة رئيسها وإجباره على قمع المعارضة والمقاومة . . كل ذلك وسواه لا يفيد اليمين الإسرائيلي طالما ظل الفلسطينيون في الأراضي المحتلة يمكثون فيها.

فبعد أن ينجلي غبار كل الحملات العسكرية والأمنية الإسرائيلية، ستظل ، بالوجود البشري الفلسطيني، مشكلة الاحتلال، قائمة تحتاج إلى حل ؛ وأفق الدولة مفتوحاً لا مناص منه ، سوى تهجير "السكان" للاستيلاء على الأرض، ونقل المشكلة السياسية برمتها إلى الأردن الذي ستجتمع على أرضه أغلبية الفلسطينيين . . فتكون «الدولة الفلسطينية» واقعياً، وبدعم من قصف جوي أميركي مثلاً ـ هنا ـ لا هناك؟!

لا نريد أن نتهم الرنتاوي بأنه يغرق في سمفونية حكومة اليمين الإسرائيلي الشارونية، أولاً لأننا نعرف أنه من أنصار "حزب العمل" ويتعاون مع صحيفة «يديعوت أحرنوت" العمالية ، وثانياً لأن هدفنا هنا هو أن نفهم لا أن نتهم، سوى أنني وجدت رابطاً ما بين التصريحات الحكومية الإسرائيلية الأخيرة وهذا الاقتراح «الغريب» باستحداث وزارة متخصصة في "تعظيم اندماج وانصهار" اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن بصفة ذلك المهمة رقم (١) على الأجندة الأردنية. أفلا يكون من حقي أن أسترسل وراء منطق الفكرة لأصل إلى أن تلك

المهمة تشمل أيضاً "تعظيم اندماج وانصهار" الموجة الجديدة القادمة من التهجير؟! ولماذا يكون المهجر للعام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ أقل حظاً من المهجر للعام ١٩٩٠ أو العام ١٩٦٧ أو العام ١٩٤٨، فكل هؤلاء فلسطينيون وكلهم تم تهجيرهم قسراً قبل وحدة الضفتين وبعد زوالها!؟

نحن المشغولين بقصص الوحدة الوطنية وببرامج التحديث الاقتصادي الاجتماعي المصممة لإثراء فئات برجوازية بعينها، لا نملك إلا أن ننحني إجلالاً للشعب المقاوم في الضفة والقطاع، المتشبث بأرضه وحريته وإصراره على إعادة بناء الذات الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية. فسوى صمود هذا الشعب نقف، حكومة وشعباً، مكشوفين تماماً أمام الخطر الإسرائيلي الذي يستهونه الاستراتيجيون الحكوميون باعتبارات التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية التي تدير، اليوم، ظهرها لـ"أصدقائها" وحلفائها في المرحلة الجديدة من توسع الإمبراطورية، حتى عندما يكون هؤلاء الأصدقاء بحجم السعودية، وأولئك الحلفاء بحجم أوروبا؟!

ولكن ماذا إذا قامت حكومة اليمين الإسرائيلي، باستخدام وسائل غير مسبوقة ـ وتحت الرعاية الأميركية، وفي إطار الحرب ضد الإرهاب ـ بعملية تهجير قسري لفلسطينيي الضفة والقطاع.. باتجاهنا؟! ماذا لدينا غير تصريح «مدروس وبألفاظ رقيقة» يصدره الناطق الرسمي؟! ماذا إذا تدخلت إسرائيل، عسكرياً، لتحطيم الممانعة الأردنية، وهبت واشنطن لإرغام عمان، امتثالاً لحقوق الإنسان، على استقبال اللاجئين الجدد؟!

نحن بالفعل أمام مأزق استراتيجي يتطلب تحشيد كل الطاقات، العسكرية والسياسية والإعلامية والشبابية، ضد المشروع الإسرائيلي ولدعم الانتفاضة الفلسطينية والدفاع عنها.. بهذا المعنى أفهم بالطبع الدعوة إلى "وحدة وطنية" تضع كل القوى في معركة الوطن ضد

العدوان الإسرائيلي الذي يمهد الأرض بالقصف الإعلامي ـ السياسي.

غير أن ما يعنيه الرنتاوي بـ" الوحدة الوطنية" شيء آخر تماماً، والقارئ الذكي يستطيع أن يلاحظ أن الكاتب إنما يسعى إلى وزارة متخصصة في تلبية المطالب الشارونية وأختها المطروحة على قاعدة ما يسمى بـ "الحقوق المنقوصة".

يريد الكاتب تغيير المناهج المدرسية والجامعية لتربية الأجيال بثقافة «الوحدة الوطنية»، فهل في مناهجنا تحريض إقليمي؟ كلاّ، بل إن فيها، على العكس، تأكيداً على مركزية القضية الفلسطينية وعدالتها، وإلحاحاً على عروبة فلسطين التاريخية، واستعادة تاريخ العدوان الصهيوني وتشريد الشعب الفلسطيني وتحويله إلى لاجئين ونازحين، وتأكيداً على قداسة حق العودة. وكان الإسرائيليون إثر معاهدة وادي عربة المشؤومة العام ١٩٩٤، قد أكدوا ـ مدعومين بأنصار التطبيع ـ على ضرورة تغيير المناهج المدرسية الأردنية لإلغاء الثقافة "المعادية للسلام" منها! وهذا ما يسعى الرنتاوي إليه ـ الآن ـ بحجة تعميق «الوحدة الوطنية»؛ أي تعميق «الاندماج» و«الانصهار».. فلا يعود، ثمة، في مناهجنا، حديث عن "اللاجئين والنازحين" المطرودين من وطنهم بالاغتصاب الصهيوني والعدوان الإسرائيلي، بل ينبغي اختراع قصة أخرى عن تكوين الشعب الأردني من «شتى المنابت والأصول"! فهل يريد الكاتب أن تُزوَّر المناهج المدرسية والجامعية، التاريخَ، من أجل عيون «وحدة وطنية» هدفها الحقيقي هو زيادة نسبة "الأردنيين من أصل فلسطيني.. بين رجال الضريبة والجمارك والسير والأحوال المدنية والأمانة والتربية والتعليم...".

ويقول: مثل هذه المؤسسات يجب أن تعطى عناية خاصة، بينما كان الكاتب يلاحظ زيادة نسبة الشرق أردنيين بين العاملين فيها!!

ونحن بالطبع نربأ بأنفسنا عن المماحكة القائلة "وماذا عن القطاع

الخاص" ، لكننا نسأل : هل أن الأردنيين من أصل فلسطيني محرومون فعلاً من تلك الوظائف المتدنية الدخل على كل حال؟

ولايشكو الكاتب من وجود ما يسيء للوحدة الوطنية على مستوى نخبة الحكم! وقد يرجئ مطالبته على هذا المستوى مؤقتاً ، فهو يريد برنامجاً شاملاً وخطة وطنية للوحدة الوطنية تتدرج من أسفل إلى أعلى، لتشمل الوطن كلّه!

ولكن ألا ينظر الأستاذ الرنتاوي إلى "حالته" بالذات لكي يكتشف أن الأردنيين من أصل فلسطيني ليسوا مهمشين أو مبعدين فعلاً ، فللأستاذ الرنتاوي منبران إعلاميان : زاوية يومية في صحيفة «الدستور»، وبرنامج سياسي أسبوعي في التلفزيون الأردني، بالإضافة إلى امتلاكه مؤسسة إعلامية ناجحة مالياً وتبيع إنتاجها إلى أكثر من جهة، منها صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية ، ورغم أنه حديث عهد بالبلد ـ وبالولاء ـ فقد كوفئ بتعيينه عضواً في المجلس الأعلى للإعلام.

ونحن نبارك للأستاذ الرنتاوي كل ذلك، فقد حصّله "بذراعه" ، ولكننا نذكره فقط بأنه لا يوجد ما يبرر شكواه شخصياً إلاّ إذا كان يقدم نفسه بصفته ممثلاً لجماعة أو قسم من الشعب الأردني.

أما أن الشرطة شديدة البأس في التعامل مع المواطنين، فنذكر الأستاذ الرنتاوي أن المراكز الأمنية في المخيمات خاضعة موضوعياً لرقابة الصحافة ومنظمات حقوق الإنسان والسفارة الأميركية، بينما نلاحظ، مثلاً، أن شرطياً يستطيع أن يقتل شاباً تحت التعذيب في مدينة معان ، وأن ذلك حدث فعلاً، بدون أن تتكون لدى جماعات حقوق الإنسان والسفارات والصحافة قضيّة!

ترى، كم "قرضاي" في هذا البلد المنكوب يسن أسنانه لحصد حلقة

يظنها قريبة من حلقات الحرب الأميركية ضد "الإرهاب" الذي قد يتمثل في استخدام اللهجة الأردنية في الحديث العادي ؛ فهي، على كل حال، ممنوعة في الإعلام، وضد "الشر" الذي قد يتمثل، في الحالة الأردنية، في نقص عدد الأردنيين من أصل فلسطيني في شرطة السير!!

***

غير أننا، دفعاً لكل التباس، نرى أن الفلسطيني الحاصل على الجنسية الأردنية بصفته الفردية والشخصية، مواطن له كامل الحقوق وعليه كامل الواجبات. . ولسنا نرضى بأي شكل من أشكال التمييز ضدّه أو ضد غيره، وعلى أي أساس إقليمي أو إثني أو ديني . أما الفلسطينيون في الأردن بصفتهم كتلة / جماعة ـ وحتى إذا كانوا حاصلين على الجنسية الأردنية ـ فليست لهم أية حقوق سياسية أو حقوق خاصة، أو حقوق منقوصة، سوى الحق في العودة الحرة إلى أرض وطنهم ذلك، شاء الكاتب أم أبى .

مؤنس الرزّاز ..
الإنسان والمواطن

الموت حادث طبيعي . فهو ـ كما يقول فردريك أنجلز ـ «يحمل عزاءه في ذاته» .

غير أن الموت يكون قاسياً جداً عندما يأتي في موعد غير طبيعي ، وحاملاً معاني أكثر من بيولوجية .

ويتساءل المرء بمناسبة الرحيل المبكر الموجع للروائي مؤنس الرزاز عن سوء حظ الأردن مع أجمل أبنائه المبدعين الذين تعودوا الرحيل وهم في ذروة عطائهم الإبداعي .

لقد رحل شاعر الوطنية الأردنية الملهم ، مصطفى وهبي التل (عرار) عن ٥٠ عاماً ، والشاعر الروائي تيسير السبول عن ٣٤ عاماً ، والمفكر والروائي غالب هلسا عن ٥٤ عاماً . وها هو الروائي الأكثر موهبة من الجيل التالي ، أبو منيف يرحل هو الآخر عن ٥٠ عاماً .

أفهذه مصادفات . . أم أن المثقفين الأردنيين الأصلاء والأكثر حساسية يكابدون تناقضات انتمائهم لهذا الوطن ، ما ينهك الجسد ، ويدفع الروح إلى الخلاص . . بالموت !؟ ففي إبداعات هؤلاء جميعاً تساؤلات تقف

---

* العرب اليوم ١٦/ ٢/ ٢٠٠٢ .

على حد الفجيعة بين الأردن البطولي المفعم بالمعاني والمشاعر والرؤى، يملأ الوجدان، وبين أردن آخر، «واقعي» تصوغه الكولونيالية أو الكولونيالية الجديدة أو الكمبرادورية.

ولعل «التعايش» مع هذا «الواقعي» يبهظ الوجدان الحساس ويؤسس فيه الميل الانتحاري.

***

الروائي الصديق إلياس فركوح هو الذي حدثني، أواخر السبعينيات، عن صديقه الموهوب مؤنس الرزاز صاحب الكتاب الصغير والعجيب وعنوانه: «مد اللسان الصغير في وجه العالم الكبير». ثم جاءتنا مجموعته القصصية «النمرود»، فأدركنا أننا أمام موهبة أدبية كبيرة. ثم جاء هو إلى عمان بعد غياب في مطاردة الأوهام في الولايات المتحدة الأميركية وبيروت وبغداد وبيروت مرة أخرى، لكي يتصالح، ولو جزئياً، مع انتمائه ـ الخاص والفريد ـ إلى عمان التي شكلته في الطفولة والشباب، وطبعت، بتناقضاتها البدوية ـ المدنية، روحه.

وكأن إلياس فركوح، بحسه الأدبي والإنساني العميق، أراد أن يختتم روايته عن مؤنس، لأبدأ تجربتي الخاصة معه. اصطحبه عندي على غير موعد، وكنت مشغولاً بشيء حين نظرت إلى هذا الشاب الطويل القامة، الجسيم، بشاربيه الكثيفين وعينيه الضاحكتين الصافيتين، وابتسامته العذبة.

وعلى التو، نشأت بيننا صداقة، بل قل أخوة عميقة لا تتكرر، استنفدناها في سنوات من اللقاء اليومي والنقاشات والمسامرات والأفراح والأتراح، طوال النصف الأول من الثمانينيات.

لقد عشت أنا الذي لم أغادر عمان، من خلال حيوات وتجارب عاشها هو في المغتربات العربية والأجنبية، وعندما أقول «عشت» فعن حق . .

حتى أن ذكرياته أصبحت تختلط، عندي، بذكرياتي. فقد كانت قدرته التعبيرية عن المواقف في صور ملموسة، أقوى من أن تنسى، وكان هو يعيش من خلال تجربتي، هاجسه الصعب في اللقاء مع الوجدان الأردني الحار الذي ظل مستقلاً إزاء النظرتين، القوموية والرسمية، معاً، مصراً على تأسيس الذات التي تستلهم عذابات الحراثين وأفكارهم وآمالهم، وهواجس الفرسان في صحراء خضراء بالأمل.

وكان حوارنا حقيقياً، وأخوتنا صافية . . إلى درجة أنه كان علينا أن نتباعد، خشية الصدام.

***

مؤنس الرزاز هو أفضل روائي أردني في العشرين سنة الأخيرة. وكنت كتبت حول أعماله الأولى، وخصوصاً روايتيه «أحياء في البحر الميت» و«متاهة الأعراب في ناطحات السراب»، مقالات نقدية طالما حظيت باهتمامه الخاص، غير أنني سأترك هذا الجانب لأهله من جماعة الأدب، لأكتب بعض ملاحظاتي عن مؤنس الرزاز . . الإنسان والمواطن.

***

كان أردنياً حقيقياً، صاحب نخوة وشهامة، تجده عندما تريده، محباً وكريماً، وكان نزاعاً إلى الفروسية. لكنه تعب، ورغب في تقاعد مبكر، يائساً أو شبه يائس. ولم يكن مؤنس على علوّ موهبته الأدبية، مستعلياً متأنفاً، بل كان عمانياً بسيطاً متواضعاً. وكان بيننا عشق مشترك لحيّنا القديم ببيوته من الحجر الحنون وياسميناته؛ جبل اللويبدة.

وعندما عشت خارج الأردن فترة، كنت أستحضر «اللويبدة» في ذاكرتي شوقاً، فلا أراها بدون مؤنس في أحد شوارعها يمشي متمهلاً أو يقود سيارته أو جالساً في منزله الجميل. وكان مؤنس، بالذات، هو التجسيد الحيّ، عندي، للعماني الذي يرى في هذه المدينة الجميلة الطالعة

من الهجر التاريخي الطويل، فضاءه، ويستمد منها جذوره.

***

لم ينل مؤنس الرزاز حصة كبيرة من القهر المادي، إلا أن حصته من القهر الروحي كانت مضاعفة، وكان عاد إلى عمان، وقد توصل إلى ما يشبه القطيعة مع الفكر القومي، وأصبح قريباً من الماركسية ومن الشيوعيين. وكان هذا الأفق الفكري ـ السياسي الذي انفتح أمامه هو الذي فعّل نشاطه الأدبي والإبداعي والسياسي في الثمانينيات، حين تبلورت قناعاته الديمقراطية بصورة حاسمة، قاطعاً مع الشموليات السياسية وأنظمتها الاستبدادية، وكان كل ذلك قد شكّل، عنده، عدة فكرية خصبة، تتضافر مع موهبته الأدبية الثرة، لتصنع من مؤنس الرزاز، بحق، رافعة ثقافية أردنية غير مسبوقة.

إلا أن الأحلام الجديدة تبددت مرة أخرى، العام ١٩٩١، مع الهزيمة العراقية، وانهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة الشيوعية. ثم ـ وبعد صحوة قصيرة، في ظل الانطلاقة الأولى للديمقراطية الأردنية ـ انتقل الرزاز إلى اليأس ـ عاجزاً عن اكتشاف أفق فكري، سياسي جديد ـ وسط العجز الأردني عن الانتقال الفعلي والنهائي إلى الديمقراطية، بل والتراجع عن الانطلاقة الأولى، والغرق في مستنقع «وادي عربة» والتطبيع السافر مع إسرائيل، أواسط التسعينيات.

وهنا انقطعت عن مؤنس الحبيب ليأسه الشديد، وانقطعت عن قراءة عموده اليومي، ابتعاداً عن اجترار الكآبة، وأكثر ما يؤلمني من هذه الفترة، أنني جرّسته في مقال لم يراع ما بيننا من أخوة عميقة، ونحن، السياسيين المؤدلجين، يكون لدينا القليل من الإنسانية أحياناً.

إلا أن مؤنساً فاجأني وقتها بأن نزعته الإنسانية أقوى من تحزبه إلى آرائه. وقد أثر بي ذلك الموقف كثيراً.

وبعد غياب طويل في الكآبة وانعدام الأفق، اكتشف الرزاز رؤية جديدة، إثر التجربة الأفغانية المحزنة، فترك الصوفيات جانباً، وقطع مع الغيبيات، وتوصل إلى ضرورة وأولوية «العلمانية» في حياتنا العربية، بصفتها مقدمة لا غنى عنها من أجل إنجاز مهمات التحرر والتحديث والتقدم، ويالللأسف أنني انشغلت عن إظهار تقديري لملاحظاته الفكرية ـ السياسية الجديدة هذه، فقد حسبت أن الحبيب مؤنساً، سيظل يستقبل الزوار في منزله باللويبدة، ويدير النقاشات، ويطلق الضحكات من صدورنا بلا انقطاع.

***

كان مؤنس، في طفولته العمانية مرفوقاً بأبناء العشائر الدارسين في مدرسة المطران، يحتج على والده ـ الشامي الأصل ـ عدم انتمائه إلى عشيرة كبيرة. وكان والده المفكر القومي منيف الرزاز، يعلمه بأنه، على العكس، ينتمي إلى عشيرة كبيرة جداً هي «عشيرة البعثيين»، وعندما مات الوالد في الإقامة الجبرية في العراق، مات معه شيء غال في روح مؤنس، وكنت برفقة الابن المفجوع، في وداع القائد الكبير، حين حدثت لحظة اختيار.

وكان القرار لمؤنس أن يلف جثمان الراحل بالعلم الأردني . . لا بغيره، وكان هذا الخيار، في مواجهة ضغوط معنوية مختلفة، تعبيراً عن خيار وطني ديمقراطي كان دائماً في وجدان الكاتب الموهوب الذي لا يعلم، اليوم، أن كل عشائر الأردن تفخر بأن يكون ابنها، وأن عمان تبكي لفراقه.

هوامش أولى في دفتر «القضية»

لم أشرب قهوة الصباح منذ سنوات ، بهذه البهجة التي من معانيها التصالح بين القلب الصاحي ، وصحوة الطبيعة . . والناس .

يا صباح الجمعة الأليف، الخامس عشر من شباط ٢٠٠٢ ، وبين يدي صحف اليوم، أقرأها ، نشوان، وما يزال عبير الورد من وهج الأمس ، عيد الحب، يملأ المكان. هي ، بالفعل، صحوة جديدة في بلدنا أم هي ويالليل، لحظة غبطة عابرة؟ أم . . بالرغم من كل شيء أقول شكراً. شكراً. للقرار الشجاع الذي فتح باب التحقيق في قضية فساد، هي واحدة من بين قضايا استهلكت دم الوطن وروحه .

ومعه ، فتح باب لن يغلق أمام شعبنا، لكي يسترد ثقته بنفسه، وبالمستقبل، ويعود مرة أخرى إلى "السياسة" بصفتها الحقل الاجتماعي الوحيد الذي تتحقق على أرضه ، أحلام البشر، ومصالح الجماعة ومنعة الوطن وكرامة الإنسان .

وإنه لمؤلم ، بالطبع، لمن لا يعرفون، أن يحدث ما حدث، غير أنه

---

* العرب اليوم ١٨/ ٢/ ٢٠٠٢ .

ليس سوى إشارة صدقية على "صرخة في البرية"، دفعنا ثمنها دماً ودموعاً.

فهل تلتئم، اليوم، الجراح التي مزقت الجسد والروح.. هل جاءت ساعة الحقيقة؟!

ربما! بل قل إن علينا أن نصنعها، نحن، بكل حصافة ومسؤولية وجدية، فإذا كنا، بالحق، حريصين على بلدنا وازدهاره، حراً منيعاً، وعلى لقمة أطفالنا ومستقبلهم، فهل تنفع النميمة - وهي ممارسة سلبية تتداول الحقائق والأكاذيب معاً؟ - أم نغادر كسلنا ويأسنا.. إلى السياسة؟! أي إلى تنظيم مواطنيتنا وغيرتنا وإلحاحنا على الحق والحقيقة والخبز والحرية، في مشاركة سياسية منظمة مؤسسية، تفكك، من الجذور، بنية الفساد والإفساد. وكيف؟ بالتأكيد على ممارسة الحقوق الدستورية بدون نقص أو تجاوز أو تأويل، نحو شراكة وطنية في صنع القرار على كل صعيد. وهو ما لا يمكن تحقيقه إلاّ بممارسة السياسة؛ أي بالتدخل الفردي والجماعي بالشأن العام.

ليست القضية التحقيقية التي بين يدي محكمة أمن الدولة، الآن، في حجمها المالي، ذات تأثير خطير على الاقتصاد الوطني. غيرأنها، في حجمها المعنوي، ذات تأثير مدمر على صدقية البلد ومستقبله. ولذلك، كان القرار بكشفها وإحالتها إلى القضاء، على صعوبته - وبقدر هذه الصعوبة - ضرورياً بصورة حاسمة من أجل تأكيد الثقة في البلد، وبالبلد، في ظروف إقليمية ودولية استثنائية، ولا بد من القول إنه بمجرد إحالة القضية - وبغض النظر عن "الأسماء" و"المواقع" - إلى التحقيق لم تعد المسألة في التفاصيل والمعطيات الخاصة بها هي الأمر الجوهري.

الأمر الجوهري الآن هو ما تطرحه القضية المنظورة على المستوى الأبعد؛ الاجتماعي - السياسي، من أسئلة حول تكون وطبيعة مراكز القوى في بلدنا الصغير.. الصغير إلى درجة أنه لا يحتمل كل هذا

الضغط من المصالح الخاصة وشبكات النفوذ المتداخلة في سياق العملية المسماة : الخصخصة .

خصخصة القطاع العام من الخارج، ببيع مؤسساته ، وخصخصته من الداخل بحيث يصبح "رجل الأعمال" هو النموذج الذي يحتذيه "رجل الدولة" ، وبأي ثمن! في لحظة تختلط فيها القيم والمعايير والمصالح والأشخاص والمواقع والمؤسسات ، وتسيل بالسواد، على لوحة الوطن!

والقصة الأساسية، من قبل ومن بعد، هي قصة الديمقراطية . الديمقراطية المؤسسية . الديمقراطية بصفتها بنية لاتخاذ القرار، لا بصفتها "عرساً" وديكوراً وشعاراً وأشعاراً. فلم تعد ، بعد ، ثمة عصمة لأشخاص ، ولا لجهات، ولا لمواقع .

العصمة هي للديمقراطية ،للمشاركة في اتخاذ القرار عبر المؤسسات الدستورية الفاعلة ، وعبر هيئات المجتمع المدني، وعبر الصحافة الحرة. فكل الحبر ـ وإن أخطأ ـ لن يضر مضرة اجتماع "القرار" في أيد قليلة .

العصمة هي للديمقراطية . . على مستوى الدولة، مثلما على مستوى المؤسسات ، كل المؤسسات، وفي القطاعين، العام والخاص . فالديمقراطية ضمان ضد الخطأ والخطيئة وضمان ضد الانحرافات الفردية والجماعية في اتخاذ القرار، وهي لا تصدر من أعلى ، إنما هي ممارسة ينبغي أن ننهض لها جميعاً بالقول، والتحزب، وإبداء الرأي، والإلحاح على الحقوق الدستورية والمدنية .

ليس هذا التفصيل أو ذاك ، وليست "القضية" نفسها هي القضية، بل ما تطرحه من الضرورة الملحة المطلقة للتجديد الوطني ـ الديمقراطي الشامل الذي يحتاج إليه وطننا لكي يعيش ويصمد ويزدهر ، ويؤمن لأبنائه العيش والكرامة . والتجديد ذاك، هو أكثر من "الإصلاح" وأكثر من هذه "الخطة" أو تلك، فما حدث، يطرح علينا جميعاً جدول أعمال

جـديداً . النقطة الأولى فيـه أن الأولوية هي للسياسة وليس للاقتصاد . وفي أولوية السياسة ، ثمة أولوية الالتزام الحرفي بالدستور ، ابتداء ، في سياق تطويره نحو المزيد من الحصانة للمؤسسية والتقاليد والحريات والرقابة البرلمانية والصحفية والحزبية ، بحيث لا تكون هناك استثناءات ولا جهات فوق الرقابة العامة ، ولا "عباقرة" محصنين ضد الرأي الآخر ، ولا "وطنيين" و "موالين مخلصين" في مواجهة معارضة "خائنة" ومعارضين "حاقدين" !

نحن جميعاً مدعوون ، إذاً ، إلى كلمة سواء . إلى الاحتكام إلى الشرعية الدستورية والمؤسسية والحق في المعارضة ، في ظل رقابة غير قابلة للاختراق ، لأنها جماعية ، متعددة ، معترف بها وطنياً ورسمياً .

ولكم كان مؤلماً أن تظل الممارسة الشعبية محكومة بالإشاعات وهي تأكل الأخضر واليابس ، والصالح فالطالح ، فتضيع الحقيقة ، ولا يفيد من فوضى الإشاعات سوى الفاسدين .

وإذا كان من المفروغ منه أن المزيد من الشفافية هو الدواء الناجع من أجل القليل من الإشاعات ، فقد آن الأوان لكي تتحمل النخبة الوطنية الديمقراطية ، مسؤولياتها ، فلا تستهلك نفسها في النميمة على الضلال ، بل في معالجة الخطأ الأساس والخطيئة الكبرى . وهي عجزنا عن الانتقال النهائي إلى الديمقراطية الدستورية المؤسسية ، طوال عقد كامل .

ونشكر الله على هذه الهزة ، إذا كانت بداية البداية من أجل صحوة وطنية عامة ، تطلق الحوار الوطني المسؤول ـ بدون فيتو على جهة أو فكرة أو رأي ـ أعني حواراً شاملاً بالفعل لا يستبعد أحداً ، ولا يستبعد شيئاً من مراجعة "الآليات" الراهنة في صنع القرار على كل صعيد إلى مراجعة "العقائد" المفروضة على الدولة والمجتمع فيما يتصل ، لا في

أساليب إدارة الاقتصاد الوطني، فحسب، وإنما ، أيضاً في السؤال عما إذا كانت أيديولوجية الخصخصة ، سوف توصلنا إلى شيء آخر غير الدمار.

فهذه هي "الخصخصة" ،وقيم "الخصخصة" في تحالفها مع الاستبداد وقيم الاستبداد ، تكاد تعصف بنا ، فهل جاءت ساعة الحقيقة؟

المبادرة الثقافية..
نحو السؤال الثقافي الأساس!؟

منذ ثلاثة أسابيع، دعانا، «منتدى السلط الثقافي» إلى لقاء يضم الهيئات الثقافية والمثقفين في المدينة؛ ويبحث في تنسيق الإمكانيات وحشدها لتحقيق هدفين. أولهما، تنشيط الحياة الثقافية في حاضرة الأردن التاريخية؛ وثانيهما، التخطيط لمساهمة نوعية، باسم السلط، في فعاليات عمان عاصمة للثقافة العربية لهذه السنة ٢٠٠٢.

كان المدعوون ثلاثين، جلهم من أعضاء «المنتدى» أيضاً؛ فاللقاء إذاً، كان أشبه باجتماع لجنة داخلية في هيئة ثقافية مرخصة. وكانت المفاجأة أن «محافظة البلقاء» منعت اللقاء، بل وهددت بفضه «بالقوة» إذا ما عُقد، بذريعة أنه اجتماع غير مرخص له.

وقد حسبت، أولاً، أن موقف "المحافظة" هذا صادر عن الاستخدام المفرط لقانون الاجتماعات العامة المؤقت، والمصمم، في واقع الحال، لا للتنظيم، وإنما للتضييق على حق الأردنيين الدستوري في عقد الاجتماعات العامة.

ثم سألت الزملاء في "المنتدى"، فوجدت أنهم يستحصلون، لكل

---

* العرب اليوم، شباط ٢٠٠٢.

محاضرة أو ندوة أو نشاط ثقافي، موافقة "المحافظة". وعندما فكرت بالتكاليف الأخرى اللازمة لإقامة النشاط المعني من اتصالات ودعوات وإعلانات، تتابعها ـ بهمة ومثابرة ـ هيئة فقيرة مالياً، وجدت أن النشطاء الثقافيين في الأقاليم هم، في التحقيق، مناضلون بالتعريف.

وهكذا، طلب رئيس "المنتدى"، الزميل علي حياصات، رخصة بعقد اللقاء الثقافي لمدينة السلط، وأخبرني أن الموافقة إجرائية، وستحصل. إلاّ أن الموافقة لم تحصل، وكان الرد ـ بعد المماطلة ـ سلبياً.

وقد تبين أن هذا اللقاء ممنوع من حيث المبدأ.

وقد حاولت أن أتقصى الحكمة وراء ذلك القرار. وفكرت بالذريعة التي ساقتها "المحافظة" من وجود سياسيين بين المدعوين للقاء الثقافي، وانتهيت إلى أنها ذريعة نافلة طالما أن الاجتماعات السياسية نفسها ليست ممنوعة من حيث المبدأ. ثم رأيت أن "المحافظة" تريد أن تنتصر، بالقوة، لوجهة النظر التي ترى ضرورة الفصل بين الثقافي والسياسي! حيث أن اجتماعهما قد يضر بالأمن العام؛ بل ورأيت أن مبدأ "التنسيق" بين الهيئات الثقافية قد يكون ممنوعاً من حيث أنه يحول هذه الهيئات الصغيرة المتناثرة المتزاحمة إلى قوة ثقافية فاعلة، وبالتالي، إلى قوة سياسية حية غير مرغوب فيها؛ ثم توصلت إلى ما هو أبعد من هذا، وتساءلت عما إذا كانت المبادرات وليس موضوعها هي الممنوعة. فالمبادرة ـ من حيث أنها مبادرة ـ تتوفر على مخاطر أمنية جمة، تظهرها التساؤلات الأمنية التالية: من هم المبادرون؟ ومن وراؤهم؟ وما هي أهدافهم "الأخرى" من المبادرة العلنية؟! ما يجعل القرار السليم في الأخير هو التحفظ على كل المبادرات التي لا تصدر عن جهات رسمية أو "مرتبطة" أو مأمونة. وهذه الجهات، بالطبع، لا تبادر، وإنما تنتظر التوجيهات والأوامر.

غير أن تلك التساؤلات بحد ذاتها، وهمية؟ وتتنافى، كلياً، مع المبادئ الديمقراطية والدستورية. وهي وهمية لأن موضوع المبادرة وبرنامجها

يحدد، في النهاية، أهدافها.

وإذا كان لدى المبادرين "أهداف أخرى"، فهي في حالات المبادرات الديمقراطية العلنية العامة، تنحصر في تعزيز المكانة الأدبية والاجتماعية للمبادرين، أو في تعزيز الحضور السياسي لأشخاصهم، أو لتياراتهم وأحزابهم.

وفي هذه الناحية، بالذات، تبرز إحدى الإيجابيات الأساسية للنشاط السياسي. فإذا كان المجتمع لا يستطيع تمويل كل النشاطات المطلوبة لإدامة حيويته وتطوره، فهو يوظف النزعات الشخصية والسياسية الإيجابية من أجل الحصول على متطوعين للقيام بتلك النشاطات، مستعدين للتضحية بجهودهم وربما أموالهم للحصول على مكافآت معنوية، وهذا النوع من "المكافآت" هو الذي كان يجعل من الأحزاب ـ قبل انفلاش القيم الاجتماعية ـ ديناموهات للتنشيط الثقافي والاجتماعي!!

وحين أصبحت المكافأة المعنوية للعمل العام صعبة المنال، أو أنها ـ من جهة أخرى ـ لم تعد تستقطب الكثير من "النشطاء" الذين أصبحوا ميالين أكثر إلى المكافآت المادية، رأينا ذلك الطابور من المثقفين الأردنيين اللاهثين وراء المناصب الرسمية التي تكرس مواقعهم الاجتماعية وتضمن لهم مستوى معيشياً مرموقاً، أو وراء التمويل الأجنبي السخي لنشاطاتهم الأدبية والاجتماعية.

وهكذا، فإن منع المبادرات يؤدي، عملياً، إلى ما يلي:

(١) حرمان المجتمع من جهود المتطوعين، ما يشكل في النهاية، خسارة مالية صافية.

(٢) تجفيف منابع التطوع، وبالتالي إفقار الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

(٣) تعزيز الميول الفردية السلبية، وزيادة الإقبال على المناصب والتمويل الأجنبي.

الديمقراطية، إذاً، تشكل الأداة الأكثر اقتصادية وحيوية لتنظيم وإدارة المجتمع. فإذا كان التطور الاجتماعي وحيويته يرتبطان بتطور النخبة وحيويتها ـ كماً ونوعاً ـ فإن المجتمع يكون أمام خيارين، الأول: تعويض أعضاء النخبة عن فعالياتهم مادياً. وهو ما يحدد حجم النخبة وفعاليتها بموارد المجتمع وقدراته على التعويض المادي، وينتهي إلى الاستقطاب على أساس الولاء ـ وليس الكفاءة ـ وإلى تهميش حتمي لقسم من أعضاء النخبة السياسية والثقافية، وبالتالي إلى إفقارها. ذلك أنه لا يوجد ما يكفي من المناصب والمكاسب لاستقطاب وتفعيل كل أعضاء النخبة الفعليين والمحتملين.

والثاني، إدارة فعاليات النخبة ديمقراطياً. وهو ما يسمح بزيادة عددها وإنجازاتها، من حيث أن المنافسة الديمقراطية تتجاوز التهميش، وتسمح، في الوقت نفسه، بأشكال اجتماعية خصبة من التعويض المعنوي والسياسي، الكافي، وحده في كثير من الأحيان، لتشغيل أبرز الكفاءات، اجتماعياً وثقافياً، على أساس تطوعي.

المبادرة والتطوع هما اللذان يمدان النشاط الثقافي بالأصالة والروح والقدرة على الكشف والاكتشاف، بينما "اللجان" الرسمية لن تقدر سوى على إنجاز المهمات الشكلية بأكبر قدر من التثاقل والعجز، والمثال بين أيدينا! فقد بدأت سنة عمان ـ بصفتها عاصمة الثقافة العربية ـ باهتة؛ بل قل إنها لم تبدأ بعد، بالرغم من انقضاء شهر كامل من اثني عشر شهراً ينبغي أن تكون مكرسة للتنشيط الثقافي الكثيف والتوعية بمناسبة الحدث الكبير.

وثمة، بالطبع، على أجندات "اللجان" والهيئات الرسمية وشبه الرسمية، فعاليات ثقافية طوال السنة؛ بيد أنني مستعد للمراهنة بأنه، ومع افتقادنا لأجندة ثقافية وطنية تستقطب المبادرات في إطار ديمقراطي، لن يكون لتلك الفعاليات روح أو نبض أو حرارة.

وستنقضي السنة، كما بدأت، باهتة.

وسألاحظ، ابتداء، أن غياب الديمقراطية عن الميدان الثقافي الأردني، يفكك هذا الميدان إلى شظايا متعايشة؛ "تجاور" بلا تفاعل أو تقارب أو تفاهم أو كما ينبغي ـ تصارع ـ بل هو تجاور متواطئ على الصمت. والصمت آسن، إنه علامة الموت الذي يظلل ببروزه القاسي، الشعراء والأدباء المقطوعي الصلة بقضايا وطنهم ومجتمعهم وشعبهم؛ يموتون، خارج الزمان، بالنرجسية والانتهازية اللتين تجتمعان لتحوّلا الشاعر أو الأديب إلى علقة طفيلية ثقيلة الظل، ضد دوره الإبداعي الأساس بصفته دينامو للتنشيط الروحي والمعنوي. إنه يضرب لنا، على العكس، أسوأ الأمثلة في الفردية والأنانية، والشطارة في الارتزاق.

تتجاهل "اللجان" الثقافية الرسمية، المثقفين خارج القائمة المعتمدة. وهي بذلك، تتجاهل أكثر المثقفين الأردنيين أصالة والتزاماً، مصداقية وعطاء. وللأسف، فإن هؤلاء ليسوا أيضاً على قوائم الهيئات الأهلية اسماً، ولكن التي تتحكم بقرارها اتجاهات غير وطنية. وسنلاحظ في النهاية، أن تجاهل المثقفين الوطنيين، يؤدي إلى تجاهل الثقافة الوطنية وأسئلتها الكبرى: الهوية الوطنية ومضمونها؟ الدولة ودورها الاقتصادي والاجتماعي؟ الديمقراطية؟ الديمقراطية الاجتماعية؟

وهي أسئلة تطرح للتوّ العلاقة بين الثقافي والسياسي، بصفتها ركيزة الثقافة الوطنية، بخصوصيتها الأردنية التي ينبغي لعاصمة الثقافة العربية أن تقترحها ـ خلال عام كامل ـ على جدول أعمال المثقفين العرب. فتعرّفهم بالأردن والأردنيين والتاريخ الخاص للبنية الاجتماعية ـ السياسية الأردنية، وصراعاتها وأسئلتها، كيف تجسدت هذه في المعطيات الثقافية، وفي الأعمال الأدبية، في بحث يكتشف ما نسميه بـ "الحساسية الثقافية الأردنية"، ويقدمها إلى العرب الذين، لأسباب عديدة متشابكة، يعرفون أقل القليل عن الأردن والأردنيين، عداك عن كونه قليلاً مشوهاً مؤدلجاً.

ونحن لا نشكو ـ والحمد لله ـ من المثقفين الذين "يشتغلون" في

السياسة من خلال عضويتهم في الأحزاب السياسية أو النخبة الحكومية! ولكننا نعلم عن يقين، أن الشرط الأساس للنجاح ـ وفي الحالتين ـ هو تخلي المثقف عن حساسيته الثقافية. وربما لا تكون هذه ظاهرة أردنية، بل عالمية في ظل غياب البدائل الديمقراطية الشعبية. وهذه الظاهرة، على كل حال، ليست محور حديثنا؛ فما نشير إليه هو العلاقة بين جماعة المثقفين بصفتهم كتلة اجتماعية وحركة، وبين السياسة، بصفتها ميداناً للصراع الاجتماعي. وفي هذا السياق بالذات، يبهظني غياب المثقفين الأردنيين عن مناقشة المسألة الأكثر أساسية وإلحاحاً ـ والمطروحة بقوة على الأجندة الأردنية منذ التسعينيات ـ وهي مسألة "الخصخصة"! ولقد تحولت "الخصخصة"، في سياق التحولات البرجوازية الكمبرادورية العولمية التي شهدها ويشهدها بلدنا، إلى أيديولوجيا رسمية. أي أنها لم تعد مجرد أداة فنية اقتصادية، بل أصبحت عقيدة اجتماعية ـ سياسية كاملة، تتضمن الإلغاء التام لدور الدولة الاقتصادي ـ والاجتماعي، وتحويلها ـ أي الدولة ـ إلى لجنة خدمات للقطاع الخاص، بما في ذلك اعتبار كل المعايير الاجتماعية والثقافية التي تعرقل هيمنة القطاع الخاص، ظواهر رجعية مذمومة ينبغي الخلاص منها.

وإذا كانت طلائع للقوى الشعبية التقليدية قد اشتبكت، هنا وهناك، مع عقيدة "الخصخصة" وأنصارها، فقد بقي المثقفون الأردنيون خارج الميدان، متجاهلين أنهم يواجهون سؤالاً مصيرياً هو: حرية المجتمع أم حرية رجل الأعمال؟

وما يزال المثقفون الأردنيون غائبين عن الميدان، غير معنيين بالدفاع عن مصالح الأغلبية الشعبية وقيم العدالة الاجتماعية والحق في الثقافة بما في ذلك الحق في الدفاع عن الذات الثقافية، عن الخصوصية، عن الأنا الوطنية، في مجابهة مرحلة عولمية فظة وكاسحة تريد أن تحرم الأغلبية من اللقمة والكلمة.

وعودة إلى البدء، فإنني أحسب أن هذا النوع من الارتباط بين السؤال الثقافي والسؤال الاجتماعي السياسي هو الذي جعل من اللقاء الثقافي لمدينة السلط، ممنوعاً من حيث المبدأ. فمثقفو الإقليم غير منشغلين، بعد، بمشاكل ما بعد قصيدة النثر، وما زالوا ينشدون قصيدة الحياة بإيقاعها العميق الذي يربط "نثر الخبز" بـ "شعر" الحرية في لغة جريئة لاذعة أصيلة.. لغة لها هوية وضمير وموقف.

أفكار على هامش الاحتفال

الزمان : الخميس ٢٨ شباط ٢٠٠٢ .

المكان : الجانب الإسرائيلي من المعبر الجنوبي على الحدود الأردنية .

المناسبة : إطلاق اسم "إسحق رابين" على المعبر .

المشهد : منصة وكَراس في الهواء الطلق، تحت شمس مشرقة، استعادة بلهاء لاحتفالات "أوسلو" و"وادي عربة" . لكن، أي من وسائل الإعلام، ما عدا التلفزيون الإسرائيلي والتلفزيون الأردني، لم يهتم .

المشاركون : رئيس الوزراء الإسرائيلي الإرهابي أرئيل شارون، وبالطبع؛ وزير خارجيته الانتهازي شمعون بيريز ، معاً ، فالمناسبة نفسها جزء من التكاذب الداخلي بين حزب "الليكود" الحاكم وشريكه في التحالف الحكومي، حزب العمل .

في الخلفية : عملية اقتحام إسرائيلية واسعة لمخيمات الضفة الغربية تبدأ بعملية قصف بالأباتشي، وعشرة شهداء حصيلة الضحايا عند بث الخبر التلفزيوني عن احتفال "المعبر الجنوبي" .

---

* العرب اليوم ٣/ ٣/ ٢٠٠٢ .

والصدمة : الحكومة الأردنية تشارك رسمياً، في الاحتفال.

***

النضال الفلسطيني الجسور المتواصل الثابت، أحرق "الشارونية". لقد أفشلها عملياً وسياسياً، وحكم عليها بالرحيل؛ ووضع شركاء "الشارونية" من قادة حزب العمل في مأزق. كلاهما يحتاج إلى استذكار رمزي، لذلك وجد السفاح شارون وقتا ضائعاً، بين جريمتين ليحتفل بالسلام الآفل وذكرياته، وليجامل حليفه بيريز، ولكليهما في "رابين" حصة؛ فـ"الراحل الكبير" كان في الوقت نفسه كاسر عظام الأطفال الفلسطينيين، وصانع "أوسلو". وهذه هي، بالضبط، الخاتمة الكاريكاتورية للسياسة الإسرائيلية في مشهد أنقذناه ـ جزئياً ـ بمشاركتنا.

***

مشاركة أشعرتني ـ بصفتي أردنياً ـ بالخجل، وصدعتني، وأظن بأن هذا هو شعور كل الأردنيين أيضاً. فنحن لسنا أجهزة حاسوب، بل بشر وعرب ومن خيرة العرب، فكيف يكون حالنا ونحن نرى دماء الفلسطينيين تسيل كالنهر، بينما يرفرف علمنا الحبيب مع القتلة في احتفال؟!

نحن عاجزون عن القتال إلى جانب الأشقاء؛

وعاجزون عن دعمهم بغير المناشدات الدبلوماسية؛

وممنوعون عن إطلاق مسيرة تضامن مع الأقرباء الذين يحمموننا، بصمودهم ودمهم، من المشروع الشاروني لتدمير الكيان الأردني وإقامة الوطن البديل.

وهذا كله يحرمنا من البهجة أو السرور الطبيعي بمتع الحياة اليومية. حياتنا بلا معنى، وعجزنا عن الفعل أو المشاركة أو التضامن، ينشر

الكآبة كالغيوم السود في حياتنا. غيوم تملأ رؤوسنا بالأفكار اليائسة، وقلوبنا بالأوجاع. ثم، وإلى ذلك كله، لا يأخذ المسؤولون أحاسيسنا بعين الاعتبار؛ وينظرون - ربما - إلى المشاركة الأردنية الرسمية في احتفال المجرمين الكاريكاتوري، من منظور براجماتي.

سنرى - الآن - إذا كانت هناك أية براجماتية في هذه المشاركة، غير أن ما يجب أن يقال، أولاً، بوضوح وصراحة: إن الضغط على مشاعر الأردنيين بهكذا مشاركات، ينغص عليهم ويوجعهم، ويشعرهم بالخجل ليس إزاء العالم والعرب فقط، بل، بالأساس، إزاء أنفسهم.

الشعب الأردني غيور وكريم وحساس، فلا تشعروه بالخجل من نفسه.

وطنياً: تكسر أعمال تطبيعية كهذه، ثقته بنفسه، وتضعف ولاءه، وتفكك قدرته النفسية على الفعل الإيجابي.

وبراجماتياً: ينصب كل ذلك في إضعاف الإنتاجية الاجتماعية.

لماذا شاركنا في "الاحتفال"؟

إكراماً لرابين؟ ولماذا لم يكرمنا الإسرائيليون بيوم هدوء واحد، يكون لمشاركتنا "ثمناً"؟ بل لماذا لم نشترط يوماً من الهدوء، يوماً من وقف سفك الدماء من أجل "الاحتفال"!؟

هل تدعم هذه المشاركة، جهود السلام؟! إنها تمثل مساعدة - ولو بسيطة - للسياسة الشارونية التي تلفظ أنفاسها الأخيرة، وتريد، مع ذلك، أن تصور للرأي العام - الإسرائيلي والدولي - أن مذابحها بحق الفلسطينيين لا تعرقل الاحتفالات السلمية.

ثم هل فكرنا بمشاعر الفلسطينيين أنفسهم. وكيف ينظرون إلى مشاركتنا في احتفال شارون - بيريز؛ بينما تنصب النار على رؤوسهم من مدافع المحتلين؟! ماذا سيكون موقف الجيل الفلسطيني المقاتل، من

الأردن ؛ وأية مشاعر بالقهر ستولد ـ إزاءنا ـ في الشوارع الفلسطينية؟

وما هو " الثمن " الذي حصلنا عليه ؟ لاشيء! أبداً ! إنها هدية مجانية . مجانية تماماً، قدمناها للتحالف الحكومي الإسرائيلي المجرم، على حساب مشاعر الأردنيين والفلسطينيين، وعلى حساب كرامة الأردن وعنفوانه وعزته ومستقبل علاقاته مع الفلسطينيين، عدا عن استيلاد الأحقاد الداخلية التي تشق الصفوف !

***

من الآن وصاعداً، على السياسة الخارجية الأردنية أن تنتبه لقاعدتها في الداخل ، وينبغي أن تأخذ "المشاركات" و"التصريحات" ، بالاعتبار، مشاعرَ الأردنيين الوطنية والقومية والإنسانية . فالسياسة الخارجية التي تنفصل عن الرأي العام الداخلي ووجدانه، تصبح مجرد علاقات عامة رديئة، مكلفة، مدحرة للوطنية والإيجابية والإنتاجية، وكل تلك القيم الضرورية من أجل النهضة المأمولة .

لا توجد أحلام في هذه المدينة

أين المثقفون؟

أين الأحزاب «المعارضة» و «الوسطية»؟

أين الأكاديميون وقادة الرأي وممثلو «المجتمع المدني»؟

أين النقابيون، عمالاً ومهنيين؟

أين القوى الحيّة، في بلدنا ومجتمعنا، عن أوار معركة اندلعت في حجم وجودنا منذ الرابع عشر من شباط ٢٠٠٢، ضد مؤسسة الفساد/ الاستبداد التي أكلت قلب الأردن، فأطلق عليها الملك عبدالله الثاني، الرصاص في قلبها، وافتتح، بذلك، سباقاً رحباً للنضال الاجتماعي-السياسي-الثقافي لاجتثاث مراكز القوى، والسير نحو التجديد الوطني الديمقراطي.

غير أنّ افتتاح المعركة شيء، والمعركة نفسها، بتفاصيلها وأبعادها وشجونها وشؤونها، شيء آخر يلزمه أكثر من قرار ملكي، بل تستطيعه قوّة النضال الوطني-الشعبي، القادرة على تجييش الفئات الاجتماعية الوطنية، الجماهير، المثقفين، الطلاب، العمّال، المهنيين، الناس، كل

* شيحان ٩/ ٣/ ٢٠٠٢.

الناس الذين دفّعهم الفساد/ الاستبداد، ويدفّعهم فاتورة ثرواته، دماً ودموعاً وقهراً وجوعاً.

وبالطبع أمام مدعي عام أمن الدولة، قضية، تقع على عاتقه مهمة التحقيق فيها، وتبيين تفاصيلها، ومتابعتها حتى النهاية. وثمّة مؤشرات إيجابية على أنّ التحقيق يأخذ مداه، فإلى أي مدى؟! لقد رأى مدّعي عام أمن الدولة، أن يشتغل في منأى عن الأضواء، ونحن نعتقد أنّ هذا القرار خاطئ. لأنّ إجراء التحقيق تحت رقابة المجتمع ـ وبالقدر الذي تسمح به فنيات التحقيق ـ هو ضمانة له، ودعم للقائمين عليه ـ أعانهم الله ـ وهو الذي يضع حداً للشائعات، ويجلب الاطمئنان، ويحاصر «الشبكة» أمام التحقيق، وأمام المواطنين.

بيد أنّ ما ظهر من القضية، وما عرف بالتأكيد، عنها، وعن أبطالها وطابعها، واتجاهاتها، هو على المستوى السياسي، أكثر من كاف لانطلاق فعاليات نوعية واسعة النطاق في سياق معركة انفتحت بالفعل ضد الفساد/ الاستبداد، وفرصة تاريخية لإطلاق حركة وطنية ـ ديمقراطية جديدة، ديناميكية، تستطيع إنجاز المهمة التاريخية التي يتوقف على تحقيقها وجودنا الوطني ونهوضنا ومستقبلنا؛ ألا وهي مهمة التجديد الجذري للدولة الأردنية، على أسس ديمقراطية أصيلة جذرية تقوم على مداميك التحالف الوطني ـ الشعبي القادر وحده، على بلورة الإجابات النوعية عن الأسئلة الكبرى التي تواجه الأردن؛ سؤال الهوية، وسؤال الدور، والسؤال حول طبيعة النظام السياسي، وسؤال التحديث، وسؤال التنمية.

المعركة ضد الفساد/ الاستبداد هي الفرصة التاريخية الضرورية من أجل إنجاح كل المعارك الوطنية الأخرى. فمراكز النفوذ هي التي تعرقل التحوّلات الديمقراطية، وهي التي تنسف الاندماج الوطني، وهي التي تفكّك الدولة ودورها، وهي التي تحول بيننا وبين إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على أسس التنمية المستدامة، وهي التي حوّلت البلد إلى حقل

«جورعة» لصوص . . اللصوص المختبئون في أثواب وأثواب . . وأثواب ! !

فأينكم أيها الإسلاميون واليساريون والقوميون والوسطيون و . . أين ملتقياتكم الوطنية ، وبياناتكم ، ومهرجاناتكم وسوى ذلك من مما تتلفون به رؤوسنا حول هذا «التفصيل» أو ذاك من القضايا «التخصصية» التي تشغلكم عن المشروع التاريخي لإعادة تأسيس الدولة الأردنية على الأسس الدستورية ـ الديمقراطية ؟ أين النقابات المهنية وصولاتها وجولاتها ؟ ولماذا الصمت؟

أين مبادرات «نقيب المحامين» في أخص ما يخص دوره الاجتماعي ـ السياسي ـ الثقافي . . أم أنه ما يزال مشغولاً بمطاردة صورة ابن لادن على وجه القمر؟

ألا توجد أحلام في هذه المدينة؟

أكُلّ هذه القوى الحزبية والنقابية والثقافية ميّتة فعلاً؟ منبتة الصلة بواقعها ، «تنشط» ضمن أجنداتها وخارج المشروع الوطني الأردني؟ لا يتعذّرَنّ أحد من هؤلاء بالقمع ، فهذه معركة ضد القمع ، ولا يتعذّرَنّ أحد بـ«برود» الشارع . . فالشارع يغلي ويتطلّع ويأمل ويطمح إلى انبثاق فجر جديد . . ! أم أنّ «البيوت» من زجاج؟ ! أم أنّ مؤسسة الفساد/ الإفساد/ الاستبداد تضرب بجذورها وتمدّ بفروعها إلى حيث . . نحن المواطنين العاديين البسطاء ما زلنا نحلم ، ونسعى إلى استرداد المشروع الوطني الأردني من أيدي اللصوص والأدعياء والمزاودين والمزوّرين . . وقد وقعت الواقعة وحم القضاء ، وانكشف الطابق .

***

المعركة ضد الفساد هي هي المعركة ضد الاستبداد . فالسلطة المطلقة فساد مطلق ، والمعركة ضد الفساد/ الاستبداد ، هي المعركة ضد

«الأجندات الخاصة» ، ومن أجل الاندماج الوطني على أساس التحالف الوطني والشعبي .

والمعركة ضد الفساد / الاستبداد هي المعركة ضد «الخصخصة» وضد إهدار أموال الخصخصة لتكوين طبقة جديدة من الأثرياء الجدد / المستبدين الجدد ، بحيث تخلف «شبكة» غيرها وتلتف «الشبكات» على عنق الوطن . فمناخ «الخصخصة» هو أرض الفساد الخصبة !

والمعركة ضد الفساد/ الاستبداد/ الخصخصة هي هي المعركة من أجل استرداد الدولة الأردنية من براثن التوطين والوطن البديل والركوع أمام المشروع الصهيوني .

هي إذاً معركة واحدة انفتحت . . ولن ينتظر شعبنا طويلاً «قياداته» الحزبية والنقابية والثقافية ، بل سيعطي لغيرها قبضته ، أو يوجهها أيضاً إلى أولئك «النشطاء» المشغولين بإعادة المواطنية الأردنية إلى مجرمي أيلول (١٩٧٠) !! نعم!

ملف الفساد يفتح الملفات جميعاً : الاستبداد والخصخصة وشطب الدور الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة ، والتفكيك الوطني ، والتوطين والوطن البديل . . وخصوصاً ملفات أولئك «الخبراء» الذين هبطوا علينا بالباراشورت لـ «يصنعوا» حياتنا ووعينا ، بالقوة وبالقوانين الاستثنائية ، وبالسيطرة على المنابر الإعلامية ، وبالتسلّق على أكتاف المرحلة . أولئك الخبراء في «الاقتصاد» وفي «السياسة الاقتصادية والدولية» ، وفي التمييع والتطبيع والتجويع والتهليس .

فضيحة عاطفية

«فضيحة عاطفية» أظهرتها منظمة «غالوب» لاستطلاع الرأي: الأردنيون «سلبيون» إزاء الولايات المتحدة الأميركية، بينما الأميركيون «إيجابيون» إزاء الأردن!

ولا نعرف كيف ستفسر الدبلوماسية الأردنية، هذا الاضطراب العاطفي، إلا أنني أحسب أنه من الطبيعي أن تكون صورة الأردن إيجابية لدى الرأي العام الأميركي. فالأردن بلد صغير مسالم مضياف ليبرالي، لم يؤذ ـ ولم يفكر ـ في إيذاء الولايات المتحدة الأميركية، بينما الأخيرة آذت الأردنيين، على أكثر من صعيد، ولسنوات طويلة. وإذا ما وضعنا «العواطف» القومية جانباً، فقد تأذى الشعب الأردني، مباشرة وبصورة غير مباشرة، من الدعم اللامحدود للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بل وتغطية جرائمه، ومن السياسات الرسمية الأميركية المعادية للعرب، وليس أقلها العدوان على العراق، وفرض الحصار الجائر على شعبه.

ولذلك، فإننا ندهش لأن ٢٢ بالمئة من الأردنيين ما يزالون ـ بالرغم من

* العرب اليوم ١٣/ ٣/ ٢٠٠٢.

كل ذلك ـ على موقف إيجابي من أميركا. إنه نجاح كبير، لعل مصدره الهوس البرجوازي الصغير ببلاد العم سام.

الأردنيون أقرب إلى السعوديين والإيرانيين والباكستانيين في الموقف السلبي من الولايات المتحدة(أكثر من ٦٠ بالمئة سلبيون) وهذا«التقارب» يستحق التأمل فعلاً، سيما أن الاستطلاع نفسه أظهر شراكه بين الأتراك واللبنانيين في الموقف الإيجابي من القطب العالمي الوحيد.

أيكون ذلك بسبب أنهما بلدان «محدثان»، وتنتشر فيهما الثقافة الغربية الليبرالية أكثر من سواهما من البلدان العربية والإسلامية؟ سؤال لا يغفل الحيرة، سيما وأن الإسلاميين واليساريين والثوار الأكراد يملؤون الفضاء التركي. وكل هؤلاء يتوقع منهم العداء لأميركا.

فمن أين أتت المحبة إذاً؟ لبنان؛ بلد المقاومة؛ وحزب الله؛ واليسار؛ والقوميين؛ كيف يقبل على حب أميركا؟ في حين ـ وهذه فضيحة أخرى ـ أن الأميركيين، حسبما أظهره الاستطلاع المشؤوم «سلبيون» جداً إزاء لبنان!

ومن المفهوم، بالطبع أن يكون هناك تعادل واعتدال في العلاقات العاطفية بين الأميركيين من جهة والمغاربة والأندونيسيين من جهة أخرى. فالمغرب وأندونيسيا بعيدان عن الأحداث الساخنة، من فلسطين إلى العراق إلى أفغانستان.

تدرس الحكومة الأميركية الآن، بإمعان وجدية، نتائج استطلاع«غالوب» حول صورة الولايات المتحدة في تسعة بلدان إسلامية. وربما كان من الحكمة أن تدرسه الحكومة الأردنية أيضاً، على الأقل فيما يتصل بقراءة اتجاهات الرأي العام المحلي إزاء«الصديق» الأميركي.

الأردنيون يستحقون المحبة ولكنهم لا يمنحون محبتهم إلاّ إلى الذي يستحقها.

واختلط الحابل بالنابل

أحمد عبيدات، مدير المخابرات العامة في أيام عزها، والمتحمس مع ذلك لضرورة الخروج من حقبة السبعينيات إلى الانفتاح السياسي والتجديد.

رئيس الوزراء الذي اصطدم مع مؤسسة الفساد فأطاحت به.

المعروف بالنزاهة والنظافة والهدوء والتواضع، ليس في ذمته أرواح، ولا يحمل على كتفيه أوزار العداوات الاجتماعية السياسية.

المحلل السياسي ـ الذي نختلف معه ـ ولكننا نحترم فيه قدرته على الاستبصار والتحليل والتركيب وتحديد المهمات الوطنية من وجهة نظر التزامات الدولة، بصفتها مفهوماً، وبصفتها مشروعاً.

والباشا كبيرُ واحدةٍ من كبريات العشائر الأردنية الكريمة حجماً وقدراً.

وكل ذلك رصيد.. مجرد رصيد اعتلى عليه يوم قال «لا» مدوية للمعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية العام ١٩٩٤، وقالها ـ وهو عمود من أعمدة النظام ـ فأنقذ شرف الدولة!

---

* شيحان ١٦/ ٣/ ٢٠٠٢.

ثم قال «لا» مجدداً حين حكمت المدرسة النيوليبرالية الكمبرادورية، العام ١٩٩٦ وعمدت إلى الاصطدام مع الشعب الأردني في لقمته وحريته وكرامته وشرفه.

وقف مع الخبز في آب اللهاب ذاك ضد الكمبرادور.

ووقف مع الناس بهدوئه ولكن بثقل ضد تعميم القمح الكمبرادوري. ووقف مع نفسه، مع الشعب الأردني في محنته تلك، فخرج من المعمعة.. رمزاً.

وما تزال وقفته ضد معرض الصناعات الإسرائيلية في عمان حداً فاصلاً بين هجوم التطبيع، وانكفائه.

وكنا ننتظر منه الكثير: حركة، حزباً، تياراً، فعالية دائمة، ولكنه لم يتقدم إلى دوره المعد له على المسرح الأردني، ويملأ فراغ الزعيم الشعبي سياسياً، وإن كان ظل على المستوى الوجداني في سجلات الشعب مدخراً ليوم شدة، فعذر له الناس تردده وإحجامه.

أحمد عبيدات في النهاية رمز مدرسة التيار الوطني المعتدل في الدولة الأردنية. إنه إذاً أكثر من محام! أكثر بكثير، أكبر! ومن حق المحامي أن يتوكل عن متهم أو ظنين، فهذا شغله. وقد يكون المتهمون الذين توكل عنهم المحامي أحمد عبيدات في قضية «جلوبل بزنس» أبرياء، وقد يكونون ضالعين، فهذا بين يدي القضاء ولا نستطيع أن نقول فيه شيئاً، وهو لا يهمنا بحد ذاته إلا كتحصيل حاصل لدور وعلامة لمدرسة سياسية أخرى، قدمت الدعم الأمني ـ السياسي للكمبرادور لأعداء الشعب الأردني وأعداء الكيان الأردني.

وهي مدرسة سيست جهاز المخابرات العامة وخصخصته، وأوجدت في صفوفه تياراً ضد الدولة الأردنية، فكراً وممارسة وراء «تحديث» انقلابي هدفه تفكيك البنية الاجتماعية الوطنية من أساسها، وإعادة

تركيبها وفقاً لاستحقاقات المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي في العراق، وفي فلسطين، وعودة إلى الأردن.

هل صحيح أن عبيدات أخذ توكيلاً من متهمين في قضية «جلوبل بزنس». أرجو أن يكون في الأمر خطأ ما. فهؤلاء لا يريدون الإفادة من قدرات المحامي عبيدات القانونية، ولكن من ثقله السياسي والاجتماعي بالدرجة الأولى، وهو ما ينم عن ذكاء بالطبع، ولكنه بالنسبة لعبيدات«وقعة» لا نعرف كيف وقع فيها. وكيف؟ولماذا؟ كل ما نعرفه أن عبيدات أصبح بعدها: المحامي الأستاذ! وقد يكون محامياً بارعاً، وهو بالطبع حر في شخصه ومهنته، إلا أنه ليس حراً في استخدام اسمه لخلط الأوراق وقتل الرموز وتجريد الشعب الأردني من مدخراته من أفاضل الرجال.

إذا «فعلها» عبيدات حقاً فستكون هذه ضربة حقيقية ضد الشعب ووعيه السياسي، وانتمائه الوطني.

فحين يدافع عبيدات عن متهمي«جلوبل بزنس» لا يكون ذلك دفاعاً من محام عن «أظناء»، فهؤلاء على المستوى السيسيو ثقافي هم أيضاً رمز، وهو ،في الذاكرة الجمعية للشعب الأردني، رمز مضاد. فهل قليل أن تنبري المدرسة الوطنية البيروقراطية للدفاع عن المدرسة الكمبرادورية؟

اختلط الحابل بالنابل!

كيف يقرأ الأردنيون في وعيهم الجمعي هذه الصورة بكل كثافتها الرمزية؟! لا نعرف بعد، غير أننا نعرف أنهم حزينون... حزينون... فأحمد عبيدات كان ذخراً! ومرة أخرى: نحن لا نناقش قرار «الأستاذ المحامي»، ولكننا نناقش قرار الرمز السياسي ونعترض عليه باسم أولوية الوعي الوطني الذي يتكون من وجدان وقناعات ومفاهيم وذكريات ورموز معنوية ورموز/ شخصيات ليس من حقها ـ أي الأخيرة ـ أن

تتصرف فردياً، وضد ما هو متوقع منها شعبياً.

وقد يكون الأستاذ المحامي أحمد عبيدات، مقتنعاً ببراءة موكليه ـ على الأقل بالمعنى الفني ـ غير أن الشعب الأردني ـ غير المعني بالتفاصيل ـ يتهم أولئك ـ وعلى الأقل بالمعنى الاجتماعي ـ السياسي ـ ما يضع الأمر كله في خانة الاختيار المبدئي، لا المهني!

بهذا المعنى وعلى هذا المستوى فالقضية في محكمة الشعب خاسرة مسبقاً. والحكم إلى المداولة وقد صدر، والباقي والتفاصيل ومجريات القضية لدى القضاء النظامي، هو شغل محامين بالمعنى الضيق جداً لشغل المحامين.

لم يستفد الأظنان أو المتهمون من الثقل السياسي للمحامي، لأن الحكم السياسي في القضية أصبح مبرماً، وخسر المحامي قضيته، ولا يهم بعد إذا ربح قضية «جلوبل بزنس»!

مازلت أعتقد أن النخبة الأردنية هي المشكلة الرئيسة التي تواجه البلد، فإذا لم نستطع إعادة تكوينها جذرياً وعلى أسس مبدئية، فلن نتمكن من تحقيق شيء سوى التكرار الممل.

الحد المقبول

الفكرة الأولى التي خطرت لي عندما علمت بالخبر المؤسف عن اعتقال السيدة توجان فيصل، هي أن حكومة علي أبو الراغب، قد كسرت، بهذا الإجراء، تقليداً أردنياً يقضي بعدم اعتقال النساء لأسباب سياسية.

وانا أعرف أن الحكومة الحالية هي من الليبرالية بحيث لا تشغلها هذه القضية، بل أعرف أن السيدة فيصل قد لا يعجبها أن أحتج على اعتقالها من هذا المدخل بالذات. ومع ذلك، فالأمر يشغلني حقاً، وبالدرجة الأولى، ذلك أنه يتعلق بالأساسيات وبصورة الدولة الأردنية، وهيبتها. فالأردن، بالرغم من الهجمة الليبرالية الجديدة، هو الأردن، وله تقاليده، والمبدأ الأساس الذي يحكم هذه التقاليد هو مبدأ«الحد المقبول»، وهو حد تقف عنده-مهما كانت سلطاتك أو قوتك أو حجتك أو الأذى اللاحق بك-فتلتزم به، ولا تتجاوز على التفاهم الضمني القائم اجتماعياً وثقافياً.

ولا يمنعني تضامني مع الأخت العزيزة توجان من القول إنها

---

* العرب اليوم ١٩/ ٣/ ٢٠٠٢.

تجاوزت«الحد المقبول» أردنياً، في رسالتها الخاصة بالاحتجاج على زيادة أسعار رسوم التأمين الإلزامي؛ فذهبت بعيداً في النفج (الكِبر) والتهديد والوعيد في خطاب غير سياسي.

ومع ذلك، فقد كان المأمول من دولة الرئيس أن يعود إلى المراجع الاجتماعية لتحصيل حقه الشخصي، وليس إلى استخدام سلطاته.. والخلاصة أنه لا يوجد في الأردن من يقبل النفج الوارد في رسالة السيدة توجان، كذلك لا يوجد من يقبل باعتقالها الذي آمل أن لا يستمر لحظة واحدة؛ مقدمة لحل الإشكال بالطرق الاجتماعية المعهودة.

على المستوى السياسي للقضية، لدي ثلاث ملاحظات:

(١) إن اللغة غير السياسية في خطاب بعض المعارضين الأردنيين، تضر، أولاً، وقبل كل شيء، بقضايا الحركة الوطنية والديمقراطية، أكثر ما تضر بالجهات المقصودة.

ولعل مصدر هذه«اللغة» التي تتجاوز «الحد المقبول» هو التجاهل المستمر لآراء ممثلي الرأي العام، ومداخلاتهم، ما يدفع بعضهم إلى تحدي ذلك«التجاهل». بالغضب والنفج، وصولاً إلى المجابهة المطلوبة. وهذا ميكانيزم سياسي يبطل عندما تعترف الحكومات بالزعامات السياسية الميدانية وتأخذها جداً، وتخصص لها وقتاً للحوار، مثلما يحدث في الديمقراطيات.

(٢)من أسلحة المعارضة أن تكون لغتها أذكى وأكثر دقة وحصافة والتزاماً وثقافة من لغة الحكم. فهل تتواضع القوى الوطنية والديمقراطية؛ جماعات وشخصيات، على أسلوب جديد في الخطاب الإعلامي والسياسي، يبرأ من التخشب والرواسم والنفج معاً، ويخاطب الرأي العام، بلغة سلسة موضوعية دقيقة مثقفة؟

(٣) إن القضايا المطروحة، ولها مساس أو تطرح الأسئلة حول الأداء

الحكومي ومضمونه الاجتماعي-الاقتصادي، لا يمكن الاستمرار في تجاهلها من قبل الحكومة التي لا مفر أمامها من أن تفتح باب الحوار والتوضيح والإقناع، أو التراجع؛ خصوصاً وأن الأجواء الإقليمية المشحونة لا تسمح لنا، جميعاً، إلاّ بالتفاهم.

مال وأعمال أو تقاعد مريح

لم يعد نقد النخبة السياسية الأردنية، بكل أطيافها، من مداخلات الندوات المتخصصة، بل غدا موضع اهتمام اجتماعي. وقد لفتت مراقبةٌ سياسية ذكية نظري إلى مهابة مسيرة بيروتية انطلقت لدعم الانتفاضة الفلسطينية، يوم الجمعة الماضي، وعقدت مقارنة مسهبة بينها وبين مسيراتنا الأردنية للغاية نفسها. وتساءلت: أليس لدينا رجل في مكانة رئيس الوزراء اللبناني السابق سليم الحص، أو رجال مثله، أو في مثل مقامه، يقودون نشاطاتنا الوطنية، فيضبطونها من جهة، ويعطونها المهابة والتأثير، من جهة أخرى.

والسؤال قائم ليس بإزاء المسيرات الشعبية لدعم القضايا القومية فقط، بل بإزاء كل «المسيرات» في كل الميادين. فالحياة السياسية الأردنية ـ ويا للأسف ـ تسجل غياباً مؤسفاً للكبار المفروض أنهم مدخرون للقيام بمهمة تنظيم الإيقاع الوطني في القضايا الكبرى.

نعم، للأسف، ليس عندنا. فالرؤساء وكبار الوزراء والمسؤولون السابقون يستمرون حتى الرمق الأخير، في مواصلة «اللعبة» نحو العودة

---

* العرب اليوم ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٢.

إلى الموقع الحكومي. وعند اليأس، أو في انتظار الآتي، فإنهم ينصرفون إلى «البزنس» وإلى القضايا الشخصية والعائلية، ممتنعين عن توظيف المكانة الاجتماعية ـ السياسية التي حصّلوها في التطوع لخدمة المجتمع والدولة. أين هم كبار النخبة السياسية الأردنية المتقاعدون أو شبه المتقاعدين من النادي الحكومي؟! ولماذا لا يتفرغ أحدهم لرئاسة مجلس إدارة مؤسسة وطنية تحظى بالمصداقية، وتلعب دوراً محورياً في تنظيم الرؤية الاستراتيجية الأردنية في تقديم الدراسات الموضوعية الضرورية لتنظيم النقاش الوطني حول القضايا المطروحة والارتقاء به، ودفعه لمعانقة أهدافه، ولماذا لا يتفرغ أحدهم للعمل السياسي الوطني المحايد، فيوظف خبرته ومكانته في تجسير الفجوة بين القوى المتعارضة في الحكم والمعارضة، وصولاً إلى تفاهم ضمني وتضامن تنهض عليه نشاطات شعبية مسؤولة.

المعارضة الوطنية...
والمعارضة الفوضوية
والمعارضة الحمقاء

في النصف الأول من الخمسينيات الأردنية، اصطخبت الحياة السياسية في البلاد. ولدت أحزاب وحركات جديدة فاعلة، واجتذب النشاط السياسي والاجتماعي، عشرات الشخصيات المتنوعة المشارب والاتجاهات. ودخلت السياسة والصحافة كل بيت أردني. وقد انصب كل ذلك في حركة وطنية تجديدية، كان لها مطالب محددة ومدروسة وضرورية:

(١) إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية.

(٢) تعريب قيادة الجيش الأردني.

(٣) انتخابات نزيهة وحرة على أسس سياسية.

(٤) التنمية.

وكانت هذه المطالب موضع إجماع حزبي وشعبي، وفرضت، في النهاية، نفسها، وحققت الحركة الوطنية إنجازات جعلت المغني الشعبي يتباهى بدور الأردنيين في إسقاط حلف بغداد الاستعماري بقوله:

واشرب كاسك يا أردن بعد فشل واشنطن!

اشرب كاسك يا بياظ خلّي المستعمر ينغاظ.

---

* شيحان ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٢.

واشنطن، بالطبع، لم تتركنا في حالنا، فكان ما كان من إجهاض المنجزات الوطنية والديمقراطية الأردنية في العام ١٩٥٧. غير أنه لابد من القول، للموضوعية التاريخية، إن الفوضى السياسية التي أججها معارضون غير مسؤولين، ينفذون أجندات خاصة، ومعارضون آخرون يتحلّون بالحماقة، وآخرون يشتغلون مع السفارات، كان لها دور في تسهيل البرنامج الأميركي في الأردن، وشطب تجربته الديمقراطية، وتدمير المعارضة الوطنية.

***

وكثيرون بالطبع، أولئك الذين يتذكرون أن النصف الثاني من الثمانينيات شهد نهوضاً في الحياة السياسية الشعبية في الأردن. وقد استقطب الشعار الديمقراطي في ذلك الوقت، جهود الأحزاب والقوى والفعاليات والشخصيات الأردنية، وظهر نوع من الإجماع الوطني على ضرورة:

(١) إلغاء الأحكام العرفية، والعودة إلى سيادة الدستور والقانون.

(٢) إطلاق الحريات العامة، الحزبية والصحفية وسواها.

(٣) إجراء انتخابات حرة.

(٤) محاربة الفساد، وإجراء حوار وطني حول الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد أصبح هذا البرنامج، في أساسياته، موضع حشد وتأكيد، ومحوراً للحياة السياسية، وجهود المشتغلين بالعمل العام. وسواء أكان الحديث في ندوة قانونية أو سياسية أو أدبية أو عرس أو عزاء، فقد كنت تجده ينصب حول البرنامج نفسه. بيانات الأحزاب، المقالات، والنكتة الشعبية، والقصائد.. كلها أصبحت تدور حول الشعار الديمقراطي، وقد تجلّى ذلك في هبة نيسان١٩٨٩، حين تبلور الإجماع الوطني، وفرض

نفسه.

سوى أنه، في المناخ الديمقراطي الحاصل، ضاع الإجماع الوطني على أي برنامج، وانطلقت الأجندات الخاصة من كل حدب وصوب، للتعبير عن نفسها بطلاقة. وقد ساعدت الأحداث الإقليمية، وخصوصاً حرب الخليج الثانية، على إطلاق الديموغوجيات الحمقاء من عقالها، ثم السقوط في وهدة اليأس، مما شهدناه في النصف الأول من التسعينيات.

وفي غياب البرنامج الوطني، والإجماع الوطني، تشتّتت الحركة الشعبية، ووقعت الأحزاب فريسة بناها الداخلية الفقيرة والهشة، وملأ نفر من«الزعماء»، الفراغ السياسي الحاصل. والزعيم الفرد لا يلتزم ببرنامج، ولا يقرأ موازين القوى، ولا يعرف الأولويات، سوى أولوية الحفاظ على صورته وحضوره لامعين.

أكبر الحركات السياسية الشعبية «الحركة الإسلامية» صار لها، من حيث الجوهر، أجندة خاصة تكمن في اتجاهها للتعبير عن«الكتلة الفلسطينية» وتمثيلها، والاستقواء بها لتحصيل مكاسب حركية ومكاسب أيديولوجية ومكاسب نيابية وحكومية وشخصية.

اليسار الذي ضربه سقوط الاتحاد السوفياتي على رأسه، لم يستفق، ولم يبحث عن دوره الوطني، خصوصاً لجهة الدفاع عن مكاسب الفئات الشعبية أمام هجمة الخصخصة والتحديث الليبرالي ـ الكمبرادوري.

واليسار الأردني بالأصل، ليس كله أردني، فنصفه على الأقل مجرد امتدادات لقوى غير أردنية. أما قلب اليسار الأردني المتجذر، في التربة الاجتماعية ـ الثقافية الوطنية، أعني الحزب الشيوعي الأردني، فقد تشتت شيعاً متقاتلة، ولم يعد قادراً على الاستقطاب لافتقاره، ابتداء، إلى الرؤية والبرنامج. وهكذا، اصطادت الليبرالية الجديدة، عدداً كبيراً من المثقفين اليساريين، بل وأصبح أحدهم ـ وهو يمثل اتجاهاً عريضاً ـ وزيراً في الحكومة

التي اغتالت خبز الأردنيين وشرفهم الوطني، فسعت إلى فرض حكم القوى الليبرالية الكمبرادورية على الضد من مصالح الشعب الأردني والدولة الأردنية، وتحويل البلد إلى قاعدة أميركية ضد العراق.

***

أما القوميون.. فسأصمت!!؟

***

وفي مناخ التسعينيات، في ظل الفوضى السياسية الناشئة عن غياب الأجندة الوطنية ـ على مستوى الحكم وعلى «مستويات» المعارضة ـ أصبح ممكناً تحطيم التابو، وتوقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية المشؤومة للعام ١٩٩٤، وما تلاها من محاولات قسر المجتمع الأردني على التطبيع مع إسرائيل. وهذا، بحد ذاته، كان يشكل أجندة خاصة لفئات محدودة.

***

وسقط العمل الحزبي في آليات الدكاكين، حتى أصبح عندنا حزبان يبشران بالنظرية العالمية الثالثة للعقيد القذفي! وأصبح لدينا مجلس لأحزاب المعارضة، قد ينشغل أياماً في إنجاز بيان! لماذا؟ لأن ليس ثمة إجماع وطني، وليس ثمة أجندة وطنية، بل أجندات من كل لون وشكل! تسبح في مستنقع من الديموغوجيات الفارغة.. ويقابلها مجلس للأحزاب الوسطية، وهي ـ كلها ـ بلا رؤية ولا لون ولا شكل.. تقف وراءها أجندات شخصية!

أين هي الرؤية السياسية الواقعية القادرة على التحرك، في إطار موازين القوى، لتحقيق الإجماع الوطني على سياسة خارجية تستجيب، في الآن نفسه، لجملة ضرورات ـ قد تكون متعارضة ـ وتحقق، في النهاية، المصالح الوطنية؟

ـ الحكومة بلا رؤية وتخوض في سياسات تجريبية يوماً فيوماً.

ـ المعارضة بلا رؤية تخوض في التنافس على المواقف اللامسؤولة ومنها«فتح الحدود أمام الجهاد»!

. . ولا كلمة عن«التوطين»!

وأريد أن أكشف، هنا، هذا التواطؤ بين السياسة الرسمية الملحّة على مقتضيات«وادي عربة»، وبين «المعارضة» التي تنفج بالعنتريات! فكلتاهما تصمتان عن«التوطين»! وهذا هو الذي أتاح لوزير الخارجية الأردنية أن يصطف، في مناقشات القمة العربية، إلى الجانب المصري الذي يلحّ على شطب حق العودة من البيان الختامي للقمة، ضد الجانب اللبناني ـ السوري الذي يلحّ على أولوية عودة اللاجئين والنازحين.

كيف؟!

أليس الأردن هو الدولة التي تستضيف أكبر نسبة من اللاجئين، وتقريباً كل النازحين؟!

أليس التوصل إلى إجماع على «حق العودة» هو أولى المهمات الملقاة على عاتق الأحزاب الوطنية، بحيث يفرض نفسه، في النهاية، على القرار السياسي الرسمي؟!

أسأل ـ فقط ـ ما معنى سكوت «المعارضة» عن قضية«العودة» وهي ـ بلا شك ـ القضية رقم [١] بالنسبة للأردن والأردنيين!

أين «المعارضون» الإسلاميون والقوميون واليساريون، من التصدي للبرنامج الليبرالي العولمي الكمبرادوري الذي تنفذه «حكومة» داخل الحكومة، بوسائل استبدادية، وبالقوانين الاستثنائية، وعلى الضد من مصالح القوى الاجتماعية الشعبية، ومتانة مالية الدولة؟!!

المجال لا يتسع، ولذلك، فالاستنتاج الرئيس، عندي، هو الآتي:

هناك ثلاثة أنواع من «المعارضات»: وطنية، وفوضوية، وحمقاء!

الأولى: هي تلك التي تحدد رؤيتها وبرنامجها السياسيين في ضوء

الأجندة الوطنية للدولة الأردنية، وتحشد وتصارع من أجل تحقيق المشروع الوطني الأردني «التنموي ـ الديمقراطي» وتتسم بالمسؤولية إزاء المصالح الوطنية والشعبية، وتأخذ بعين الاعتبار، وبدقة، موازين القوى الدولية والإقليمية والمحلية في إطار العقلانية السياسية، والسعي إلى إنجاز المشروع الوطني.

والثانية: هي تلك التي تنفذ أجندات خاصة، محلية وخارجية. ومؤدى نشاطها: الفوضى السياسية. وقد استخدمت هذا التعبير: فوضوية لئلا أستخدم تعبيراً آخر. فتش عما وراء «الشعارات» الديموغوجية والنفج، ستجد مصلحة هذه الفئة أو تلك، أو هذه القوة الإقليمية أو الدولية أو تلك!

والثالثة: الحمقاء.. التي تستحيي أمام المزاودين، أو يغرها الكلام الكبير، أو تجد نفسها تردد «الهتافات»، بدون أن تدرك أو تسأل: لمصلحة من؟!

عن امبراطورية الشر.. وعنّا

قتلت القوات الأميركية ستة من جرحى " القاعدة " المتحصنين في مشفاهم الأفغاني الفقير. لم يستسلموا لأن الموت أفضل ـ على كل حال ـ من المعتقل الأميركي في الجزيرة الكوبية النائية. وسنلاحظ للتو أن الطائرات / الزنزانات، تنقل الأسرى من أرض محتلة إلى أرض محتلة أخرى في كوكب خاضع للنازية الجديدة.

القتل الأميركي ـ والإسرائيلي استتباعاً ـ ليس قتلاً لأنه يتم ضد «لا بشر». والناجون من القتل، " ليسوا أسرى "، بل هم " مقاتلون غير شرعيين " لا تنطبق عليهم بالطبع المعاهدات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان. وهذه ليست عنصرية . . كلا، بل بداهة أميركية.

أرئيل شارون هو " مقاتل شرعي " وله، " الحق " إذاً في القتل. إنه يقتل لا بشر، فهو ليس مجرماً، إنه سياسي يميني ليس إلا. واليمين واليسار يلعبان لعبة البشر؛ البشر الذين يقتلهم " الإرهاب " الفلسطيني في شوارع الدولة " الديمقراطية " التي "تدير " مناطق فلسطينية "تنازلت" عن إدارتها لفلسطينيين "مخادعين " يظهرون الولاء

---

* العرب اليوم، ربيع ٢٠٠٢.

لواشنطن وتل أبيب علناً ويشجعون " الإرهاب " سراً.

سوف نتذكر ـ مع الرئيس السجين ـ أفراح حديقة البيت الأبيض والخطابات والاحتفالات، و" نوبل " للسلام. . وقبل، المودة مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، حين كان شارون والشارونية في الظل البعيد. واليوم، عرفات في سجنه، بينما تستعيد واشنطن، الشارونية، وتطلقها نحو العالم العربي المذعور، كما تفرض شروطها بالكامل؛ أعني شروطها الليبرالية و" الإنسانية "، فالبنى القديمة المحافظة ـ الدينية، ومناهج المدارس والقيود الشرعية على الحياة اليومية، هي التي تولد " الإرهابيين "، ولم يعد ممكناً بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، أن تترك حياة المسلمين اليومية لهم. الإدارة الذاتية سقطت هنا وهناك!

لا تدعم واشنطن شارون. كلا! إنها تستخدم هذا الثور الهائج. إنه الأداة الأميركية الأكثر فاعلية من أجل إجبار السعودية ومصر على تغيير " المناهج "؛ وسوريا والعراق، على " الديمقراطية "، والعرب أجمعين على قطع الصلات مع الماضي " الإرهابي "؛ صانع " الإرهاب ".

وهكذا يستطيع الليبراليون أن يكشفوا أبعاداً " تقدمية " في جرائم الشارونية. إنها تساعد على لبرلة الخليج، والعرب، نحو الاندماج الكلي الكامل النهائي الشامل في " العولمة " وعلى الطراز الأميركي لما بعد ١١ أيلول.

فالرئيس السجين ـ إذاً ـ ليس وحده. أعني أنه الممثل الشرعي للأنظمة العربية " الخليفة " للإمبراطورية الأميركية. وهذه مجرد " بروفة " أولى للمعرض الأميركي ـ الإسرائيلي القادم. إن دبابات شارون لقادرة على الوصول حيثما تريد وحيث تربض على أمتار قليلة من " المقرات " وتحديد إقامة وحركة نزلائها. وهؤلاء سيواصلون ـ مثل عرفات ـ منع الشعب من المقاومة، بل من حمايتهم، ومن الثأر لهم،

ولكرامتهم. فمن سيمنع تلك الدبابات من القيام بمهماتها " الليبرالية "، من المحيط إلى الخليج؟ إن السكين الإسرائيلي واثق ـ وياللأسف ـ من قالب الزبدة العربية. وهو ـ السكين ـ في الأيدي الأميركية الآمنة.. الراعية.. الصديقة!

***

الإمبراطورية الأميركية قوية جداً إلى درجة أنها تستطيع أن تكون بلا أخلاق. ولكن ـ مع ذلك ـ لا شيء يمنعنا، أبداً، من إدانة الولايات المتحدة الأميركية بصفتها بلداً إرهابياً من حيث بنيته وثقافته.

لا شيء يمنعنا من الإعلان صراحة وبقوة أن إمبراطورية الشر الأميركية هي العدو رقم (١) للأمة العربية ومصالحها وآمالها. ونحن لا نشجع العمليات الإرهابية ضد الأميركيين؛ ليس لأنهم لا يستحقونها، بل لأن الإرهاب يعطي، كما ظهر بالتجربة، نتائج عكسية. إنه يقوي الإرهاب الإمبراطوري، في حين أن النضال الشعبي الديمقراطي الجماهيري ضد الإمبراطورية ينهكها ويشلها؛ أي يشل قدرتها على ممارسة الإرهاب. وقدرتها هذه بلا حدود؛ أولاً لأنها تستعيد في تركيز بليغ، كل لا ـ أخلاق الإمبراطوريات السابقة وعنفها الدموي؛ وتستعيد بدون قيود، كل أشكال العنصرية والنازية والفاشية، في ثقافة القتل الأميركي؛ وثانياً لأنها تمتلك، من دماء العالم المنهوب المنكوب، قدرات غير مسبوقة على القتل والدماء.

***

السياسة العربية ـ إذا لم تخرج من بلاهتها ـ سوف تصطدم، قريباً ـ وربما قريباً جداً ـ بأنها " ممنوعة " ـ من أقصى الراديكالية إلى أقصى الخنوع ـ في ظل ديكتاتورية الإمبراطورية التي ستحول النظام العربي إلى سلطة للحكم الذاتي، بينما تقدم " الحكم الذاتي الفلسطيني " جائزة

للخدمات الشارونية!

نحن لا نأمل ، ولكننا نحذر " العقلانية " العربية المترجية على أعتاب البيت الأبيض. فهي لا عقلانية. أو قل هي " عقلانية " انتهى مفعولها في المرحلة الجديدة من الهيئة الأميركية التي تتطلب إعادة هيكلة العالم العربي ـ جذرياً ـ وبدون شفقة على الحلفاء المحليين الذين لن ينقذهم شيء؛ لا المزيد من الصمت ولا المزيد من الركوع ولا المزيد من الاندفاع في تنفيذ المطلوب. فالمطلوب هو إسقاط البنى القديمة، وتحطيمها، لاستئصال الأصولية، كل أشكال الأصولية التي لم تعد، فحسب، فائضة عن حاجة الإمبراطورية، بل ـ وبسبب ذلك ـ أصبحت مضادة في زمن " العولمة " التي ترفض كل خصوصية ذاتية اجتماعية أو سياسية أو ثقافية.

زعامة مصر العربية التي كان لها ثمن بالمليارات لم تعد مطلوبة. المطلوب أن تقلص مصر حجمها العربي والأفريقي وتنكفئ إلى الصعيد من أجل تحديثه ولبرلته!

وزعامة السعودية الإسلامية التي كانت ركيزة السياسة الأميركية في العالمين العربي والإسلامي لم تعد مطلوبة. المطلوب " دولة " ـ وربما أكثر ـ ليبرالية ـ وعلى الطريقة الأميركية ـ على أرض النفط المقدسة.

و"تفاهم نيسان " يعني أن القبول بالتحالف السوري ـ اللبناني في منزلة بين المنزلتين، أصبح من الماضي. المطلوب اليوم أن تعرف سوريا "حجمها " فلا تتجاوزه!

والحصار الذي يمنح الرئيس العراقي، فرصة البقاء والخطابة، صار أيضاً من الماضي. المطلوب اليوم، عراق ـ أو أكثر ـ تحت حكم "قرضاي " أو أكثر!

فما الذي يبقى ـ عندها ـ من " الاستقلال " . . دولةُ الكويت ؟ وما

الذي يبقى للجماهيرية العظمى. وهي تلاعب العرب الفقراء بالوعود المالية الساخرة؛ سوى أن تدفع ـ بجد ـ الخاوة للإمبراطورية!

***

لا نطالب العرب الرسميين بشيء، سوى أننا نوضح الصورة. ونسأل الرياض عما إذا كانت ـ بعد ـ تستطيع أن تطلب ـ رسمياً وعلنياً مغادرة القوات الأميركية، الأرض المقدسة. ونسأل القاهرة عما إذا كانت تستطيع ـ بعد ـ تجميد " كامب ديفيد " انتصاراً لحليفها الفلسطيني الأسير؟! وبالأحرى، انتصاراً لزعامتها العربية ـ وركيزتها دائماً، فلسطين ـ ؟! ونسأل دمشق، إذا ما كان وما يزال من الضروري أن يكون الخبير الاقتصادي د. عارف دليلة في السجن، بينما الفساد الذي عرّاه بالأرقام ما يزال ـ كالعلقة ـ يمص الدماء من قلب العروبة النابض؟! ونسأل بغداد عما إذا كانت تستطيع ـ بعد ـ أن تدرك أن " جمهورية الخوف " آيلة لسقوط لا منجاة منه ـ بعد ـ إلاّ بالجمهورية الديموغرافية!!

***

سوف يكون علينا بالطبع أن نكف عن السؤال ليتجه الخطاب إلى أهله. فالنضال ضد إمبراطورية الشر الأميركية، مهمة مطروحة بإلحاح على جدول أعمال الشعوب العربية، لا على طريقة صدام ـ ابن لادن، ولكن ربما على طريقة "سياتل" . . على الطريقة المجربة لنضال يكشف العدو الحقيقي، ويحاصره ـ أولاً ـ بالإدانة، أي بالوعي الذي يحدد الأهداف الملموسة الممكنة ويستنهض الإرادة الجماعية لتحقيقها.

تليثون
أو صور من مأساة العجز

منذ اليوم التالي للعدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية تحركت الجماهير الأردنية والفلسطينية في كل أنحاء المملكة تضامناً مع الصامدين والمقاومين غرب النهر. وشهدت العاصمة عمان وعواصم المحافظات والبلدان والقرى والمخيمات، أشكالاً شتى من المسيرات والتظاهرات والتجمعات الشعبية، ومن ضمنها الفعاليات التي تشهد مواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن - وهي قليلة - بينما الإعلام المحلي أبدى تردداً مشوباً بالتحفظ في تغطية نشاطات التضامن الكثيفة، وقد اكتفى التلفزيون الأردني ببث لقطات من مسيرتين إحداهما شارك فيها وزراء عاملون، والثانية ترأستها الملكة رانيا العبد الله.

وقد نظمت الأحزاب والقوى السياسية والنقابات والهيئات المدنية لقاءات، وأصدرت مجتمعة ومنفردة بيانات ومواقف، واتسع هامش حرية التعبير في الصحافة اليومية، وانطلق الكتّاب على سجيتهم.

وتسمح لنا متابعتنا لكل هذه الفعاليات وسواها أن نقرر - آخذين بالاعتبار الاختلافات في الرأي واللهجة والأداء - أن إجماعاً وطنياً قد

---

* شيحان ١٣/ ٤/ ٢٠٠٢.

تبلور في البلاد على المطالبة بمبادرة سياسية رسمية واحدة هي : طرد السفير الإسرائيلي من عمان.

وقد ظهرت بالطبع مطالبات أخرى منها ـ وهي الأقل انتشاراً ـ فتح الحدود أمام العمليات الفدائية، ومنها ـ على نطاق أوسع ـ تجميد أو إلغاء المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية ، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب ، وهي خطوة أعلى من مجرد طرد سفيرها . إلاّ أن الإجماع الوطني الشعبي تبلور على مطلب الحد الأدنى هذا ، بينما كانت الحكومة الأردنية تتوعد باتخاذ "إجراءات" إذا ما استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية ورئيسها ومؤسساتها ومواطنيها.

غير أن ذلك الوعيد لم يكن في الحقيقة ، سوى تعبير عن إظهار الغضب وشراء الوقت . فالحل الذي تتركز عليه الأفكار الحكومية هو التدخل الأميركي لإنهاء الأزمة . وقد تأخر هذا التدخل أكثر من اللازم، وظلت الحكومة الأردنية طوال الأسبوع الأول من العدوان تضرب أخماساً في أسداس وتظهر كل ألوان الاضطراب :

فهي سمحت ، ولم تسمح بالمظاهرات ، وتركت معظمها يسير في أمان الله، وتصدت بالشرطة لبعضها. وأعطت لبعضها الإذن والحراسة والتنظيم على النمط الأوروبي ، ولم تتمكن من منع بعضها الآخر بالرغم من بيانات المنع شديدة اللهجة . وبالنتيجة لم يكن لدى المراجع الحكومية سياسة واضحة إزاء التحركات الشعبية، بل إنها لم تدرك حجم الغضب الشعبي وعبث التصدي له ، عداك عن عجزها عن توظيفه سياسياً.

غير أن المراجع الحكومية أدركت بالطبع أنها مطالبة باتخاذ إجراء سياسي وخصوصاً طرد السفير الإسرائيلي من عمان. وقد أوحت بأنها بصدد اتخاذ ذلك الإجراء، ولكنها تجاهلته، بل وتجاهلت الرد عليه أو

تفسير عدم قيامها باتخاذه. ووجدت في الصمت ملاذاً.

ثم حشدت قواها في "إجراء" أعطته ضمناً طابع التعويض عن تجاهلها المطالب السياسية الشعبية. ووسط هالة مصطنعة من تضخيم الحدث كاريكاتورياً، عقدت يوم الجمعة (٥ نيسان ٢٠٠٢) يوماً تلفزيونياً مفتوحاً "تليثون" لجمع التبرعات لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية. ولأنه كان مطلوباً إنجاح التليثون سياسياً، فقد "استجاب" المسؤولون والبرجوازيون ومدراء المؤسسات ومواطنون، لنداءات وزير الثقافة حيدر محمود والمذيعات، بالتبرع أو، للدقة، بالوعد بالتبرع بمبالغ وصلت إلى حوالي عشرة ملايين دينار أردني.

وقد أغرى "نجاح" التليثون مطبخ القرار الحكومي بالاتجاه نحو التركيز على الخطاب الإنساني العملي، فليس مهماً ـ في ذلك الخطاب ـ ما تمثله العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية من تصعيد سياسي وتهديد للأمن الوطني الأردني، واحتمالات تهجير المواطنين جماعياً من غرب النهر إلى شرقه وسوى ذلك من الأخطار السياسية. المهم هو "معاناة الأهالي" وضرورة توفير المساعدات الطبية والإنسانية لـ"الضحايا".

إسرائيل تقتل ونحن نداوي

هذا أكثر ما نستطيع وهذا هو دورنا العملي الإيجابي لمساعدة الأهل على الصمود، ومن أجل هذا الدور الأساسي نحافظ على علاقتنا مع إسرائيل. حسناً، ولكن إسرائيل ترفض عبور المساعدات الأردنية إلى فلسطين، فيا للحرج. لكن الرئيس الأميركي جورج دبليوبوش ـ الذي فاجأته بسالة المقاومة الفلسطينية وهبة الجماهير العربية الغاضبة ـ أنقذ الموقف بالابتعاد خطوة عن البرنامج العدواني الإسرائيلي الذي دعمه

ـ بدون تحفظ ـ عشرة أيام كاملة ، استطاع الإسرائيليون خلالها تنفيذ عمليات انتقام توراتية المضمون والشكل في حق المجتمع الفلسطيني الأسير.

هنا تحركت الدبلوماسية الأردنية باتجاهين : نحو الولايات المتحدة الأميركية التي زارها وزير الخارجية الأردنية ، مروان المعشر ، وأودع عند وزير الخارجية الأميركية كولن باول ، مخاوف الحكومة الأردنية وقلقها وأزمتها . ونحو إسرائيل، للحصول منها على الإذن بالسماح للمساعدات الأردنية الطبية والإنسانية، بعبور النهر لمداواة الضحايا . وبعد لأي ، وفي ظروف التدخل الأميركي المستجدة ، وافق الإسرائيليون على المطلب الأردني، وانطلقت يوم الثلاثاء (٩ نيسان ٢٠٠٢) قوافل الخير الأردنية إلى مبتغاها!

وهكذا تكتمل دائرة الخطاب الحكومي ؛ فالعلاقات الطبيعية مع إسرائيل لها ما يبررها من وجهة نظر نضالية وفلسطينية، وإلا كيف يمكن تأمين وحدات الدم والمضادات الحيوية والمستلزمات الطبية لآلاف الجرحى والمرضى ضحايا العدوان الإسرائيلي؟

بيد أن الفلسطينيين صانعي الحدث المقاومين جوادي الدم والأرواح ، لايريدون "وحدات الدم ومستلزماتها" بقدر ما يحتاجون إلى مواقف سياسية حازمة تحول بين الدبابات الإسرائيلية وبين إهدار دمائهم . والأردنيون ، الطامحون إلى التحرر من قيود المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، وعارها ، وإلى تحصين الأردن إزاء التهديدات الإسرائيلية وتحسين صورته وتعزيز هيبته، لاينظرون إلى أنفسهم بصفتهم إسكندنافيين لطفاء ينحصر دورهم في تخفيف المعاناة الإنسانية عن ضحايا العدوان . إنهم متحسبون إزاء العدوان نفسه، ويعتقدون عن حق، أنه يستهدفهم ، ويأملون بأن يكون بلدهم حراً، على الصعيد السياسي، وجاهزاً على الصعيد الدفاعي ، لرد المعتدين القادمين، حيث

لاينفع التليثون ، ولا المداخلات الدبلوماسية الكثيفة ، من أجل إنجاح مقاصده .

وضع العدوان الإسرائيلي ضد السلطة الفلسطينية ، الحكومة الأردنية ، في ضائقة استراتيجية .

فمن المعروف أن المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية لعام ١٩٩٤ جرى تبريرها رئيسياً باتفاقات " أوسلو " العام ١٩٩٣ ، والأولى تمثل مكعباً تالياً للثانية في لعبة واحدة أطاح بها النهج الشاروني استراتيجياً . فمهما كانت السيناريوهات التالية ، فإن اللعبة القادمة ستكون مختلفة ، وستشهد على كل حال تجاذباً عنيفاً بين التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي المتجه نحو حلول أمنية صريحة ، وبين المقاومة الفلسطينية التي تجذرت وحصلت ، ببطولاتها ، على شرعية فلسطينية وعربية لا يمكن بعد تجاهلها في القرار الفلسطيني الرسمي . فأين سيكون موقع الأردن في الاستحقاقات المستجدة؟

لقد مزقت دبابات شارون ، اتفاقات أوسلو لا في التفاصيل والملحقات فقط ، وإنما في الجوهر . وهو ما يلقي بظلاله السود الكثيفة على معاهدة وادي عربة التي أودعها شارون عملياً ، أدراج الماضي ، لا بالتفاصيل والملحقات فقط ، وإنما في ما كان يعد روحها : الاعتراف بالكيان الأردني ، الامتناع عن عمليات عسكرية إسرائيلية تهدد الأمن الوطني الأردني ، والامتناع عن أعمال من شأنها إحداث تهجير جماعي قسري من الأراضي الفلسطينية . ولكن ما الذي تفعله قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ صباح الجمعة (٢٩ آذار ٢٠٠٢) سوى ذلك؟

إنه ، وبالرغم من الإعلان الحكومي الأردني ، عن رفض استقبال لاجئين جدد من الضفة الغربية ، فإن الأردن لا يملك في الحقيقة أية وسائل قانونية أو سياسية أو دفاعية تحول دون تدفق هجرة فلسطينية كثيفة

باتجاه أراضيه .

لقد أظهر الفلسطينيون ، بالرغم من سعي العدوان الإسرائيلي ، تمسكاً ملحوظاً بالبقاء على أرضهم، سوى أنه علينا أن نلاحظ ، واقعياً، ما يلي :

(١) إن التدمير الإسرائيلي للبنى التحتية في الضفة الغربية هو من العمق والاتساع ، بحيث أنه سوف يحول دون استمرار الحياة اليومية والفعاليات الاقتصادية كالسابق .

(٢) وهو ما يندفع بالفئات الاجتماعية المقتدرة إلى هجرة تدريجية ـ ولكن كثيفة ـ باتجاه الأردن بالدرجة الأولى .

(٣)وذلك لأنه تتوفر في الأردن بالذات حاضنة قانونية واقتصادية واجتماعية وعائلية ، لاستقبال اللاجئين الجدد وإدماجهم .

إن السياسة الأردنية إزاء إسرائيل تحتمي بنظيرتها المصرية، ومن الواضح أن دور مصر العربي قد تعرض مؤخراً لضربات قوية ، ويشهد انكماشاً وتراجعاً تحت ضغوط متداخلة داخلية وعربية .

إن الإجماع الوطني الأردني قد توصل إلى الانتقال من " مقاومة التطبيع " إلى مقاومة العلاقات مع إسرائيل ، وهو سيتصاعد إلى المطالبة بإلغاء معاهدة وادي عربة نفسها ، طالما أن الإسرائيليين ألغوها عملياً . فللأردن شبكة كثيفة من العلاقات المتعددة الأشكال مع ضفته الغربية ، لذلك سيجد نفسه عما قريب، أمام استحقاقات، والمطلوب ، بالمقابل، مواقف وإجراءات ليس عند حكومته منها اليوم، سوى التليثون .

شر البليّة

١ ـ . . . من بين الاستنتاجات الأكثر حصافة وانتشاراً، أن الحرب الشارونية ضد السلطة الفلسطينية، قد نسفت الإطار القديم لـ«العملية السلمية» من أساساته. و«المنطقة»، الآن، مفتوحة على الاحتمالات. وربما يكون الأقوى بينها: انفجار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مجدداً، على عدة مستويات، وعلى عدة جبهات!

٢ ـ . . . ثم من يستطيع أن يتنبأ بالآثار اللاحقة للغضب الشعبي العربي في ظل تكوّن قناعة راسخة لدى الرأي العام من المحيط إلى الخليج بإدانة النظام العربي الرسمي، ليس من حيث عجزه أمام إسرائيل فقط، بل، أيضاً، من حيث ارتباطه التبعي بالولايات المتحدة الأميركية، واستبداديته، وعزلته عن المجتمع وإرادة الشعب ومصالحه. والآتي ـ باختصار ـ قد يكون تكراراً نوعياً لمرحلة ما بعد ١٩٤٨ .

٣ ـ . . . الأردن جزء من «المنطقة». وربما يكون ـ على الرغم من المظاهر والتساؤلات ـ الأكثر استقراراً فيها. ومع ذلك فهو خاضع لتأثيراتها.

---

* العرب اليوم ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٢.

٤ ـ . . . وإلى ذلك، فثمة ما يفزع في أن بلدنا يفتقر إلى التفاهم الداخلي حول كل القضايا تقريباً: إدارة الموقف من إسرائيل، إدارة الاقتصاد، إدارة السياسة الداخلية، الديمقراطية. . إلخ.

٥ ـ . . . وهناك، بالطبع، كيس الملح الذي يجثم على ظهورنا: المديونية العامة التي تساوي ٥ ,٩٧ بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي. وذلك التخبط في إدارة التعامل مع هذا الحمل الثقيل. وذلك الفشل الذي يدفع المواطنون ثمنه الباهظ من لقمة عيشهم؛ عجز في خفض «العجز»، وتسويف للمشاكل. وبالنتيجة: فاتورة جديدة من زيادة الأعباء المعيشية للحصول على شهادة حسن سلوك من صندوق النقد الدولي، تتيح إعادة جدولة قسم من المديونية الخارجية لهذه السنة.

***

ومع كل ذلك، وبرغمه، ونكاية به. . ما يزال مديرو الاقتصاد الأردني يصدقون أنفسهم، ويتحدثون عن نمو يتجاوز الـ ٥ بالمئة! قفزات موعودة في الاستثمارات الأجنبية! والسياحة! وفروقات في «إعادة الجدولة» كافية لتمويل كذا وكذا من «خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي»، بل وأكثر: إنهم يفكرون اليوم باستيراد الأنموذج «الإيرلندي» بعد استعصاء الأنموذج «السينغافوري» أو ذهاب موضته! وماذا بعد في جعبة هؤلاء؟

وردة على ضريح غالب هلسا

وردة على ضريح غالب هلسا . . لم أضعها لأنني ضيّعته أو قل إنني ضعت بين الأضرحة، فلم أجده!

منذ سنتين، استعنت بإدارة مقبرة أم الحيران، وبعد جهد جهيد، دلوني عليه؛ كانت نباتات المقابر الحانية تكسوه بالكامل، فغاب شاهد الضريح تحتها. الضريح المهجور! منذ متى لم يزره أحد؟ منذ متى لم يعرف اللمسة الحانية غير لمسة الأرض التي ترسل نبتها كثيفاً كثيفاً لكي تحضنه كذراعي أم!

***

أبدأ صباحات الأعياد ـ مثل معظم الأردنيين ـ في المقبرة، أضع زهوري، متعجلاً، على ضريح والدي. ولا أعرف لماذا، عندها، في تلك اللحظة بالذات، ينفجر في داخلي حنين غامض إلى عالم غالب هلسا، وأفكر في الضريح المهجور. وأتحاشى وجع القلب. . وأمضي هارباً.

***

* العرب اليوم ٦/ ٥/ ٢٠٠٢ .

صباح الخير يا غالب.

صباح الخير أيها الطالع من وجدان الأردن، لتصنعه. يا صانع وجداننا من تراب ماعين ومساءات عمان وأحلام الحرية وخبز الكادحين.. في أناشيد ستظل حيّة.. ستظل إلى أن يصحو شعبنا على وجدانه، فيجدك!

صباح الخير يا غالب.

يا أيها القامة الأعلى في الثقافة الأردنية العربية.. يا أيها الغائب المغيّب في وطن ينكر أحراره ومبدعيه، ويصفق للطائشين على شبر ماء!

صباح الخير يا غالب.

عمان ـ هذه السنة ـ عاصمة للثقافة العربية! ولكن، بلا ثقافة! ومن دون وجدان سيظل غائباً طالما أنك تغيب: لا يعرفك معظم الأردنيين! لم يقرأ الشباب كتبك الضائعة! ولم يدرس الطلاب نصوصك! ولم يجادلوا فكرك؛ ولم يصبح ضريحك مزاراً.. ولا منزلك متحفاً، ومكتبة!

***

صباح الخير يا غالب

صباح المنفى.. حياً.. وراحلاً!

أحلام الاستقلال القديمة

آسف جداً ، لأنّ المثقفين الأردنيين ما يزالون يردّدون الأساطير حول نشأة الدولة الأردنية الحديثة، متجاهلين التاريخ السياسي الفعلي والحقائق الاجتماعية ـ الاقتصادية معاً. وها هو الزميل جميل النمري يقرر ، ببساطة، ما يلي : «لم يبدأ الكيان الأردني كمشروع لذاته . . » فمن أين جاءته الثقة على إصدار هذا الحكم؟! أو لن نخلص أبداً من ديموغوجيات الأيديولوجية القومية!

بدأ الكيان الأردني الحديث «في ذاته» ، على المستوى الاقتصادي الاجتماعي ؛ ولذاته، على مستوى الوعي والسياسة. وليس هنا مقام البحث ، بل التذكير بالآتي :

* شهد إقليم شرق الأردن في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ، تحوّلات جذرية : ديموغرافية واقتصادية واجتماعية، تفاعلت معاً لإنشاء كينونة وطنية محلية، أبرز ملامحها استقرار العشائر الأردنية على أراضيها بصورة دائمة، وفي إطار أحلاف قبلية ومناطقية راسخة.

---

* العرب اليوم ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٢

لقد تزايد عدد السكان والنشاط الزراعي وبرزت قيادات عشائرية ذات تأثير سياسي أوسع من مدى عشائرها. وكذلك تقارب في اللهجات والعادات والتقاليد، وشعراء معترف بهم على المستوى الوطني (أبرزهم نمر العدوان)، ونشأ، أخيراً، مركز للسوق المحلية: السلط. وهي التي تطوّرت، لاحقاً، إلى مركز سياسي وثقافي.

* دعم العثمانيون هذا الاتجاه ـ وخصوصاً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ بسبب رغبتهم في توفير الأساس الاجتماعي لاستتباب الأمن وفرض لسيادة الدولة: تفليح البدو، دعم الزراعة إدارياً ومالياً (عبر إنشاء مصرف التسليف الزراعي) واستقدام مهاجرين لإقامة قرى زراعية أمنية (الشركس والشيشان..) وإنشاء إدارات عثمانية في عجلون ثم في السلط وأخيراً في الكرك. وكان تفكير العثمانيين، في أوائل القرن العشرين، يتجه إلى إنشاء ولاية مستقلة في البلاد الأردنية كلها تحت اسم «معمورة الحميدية» ـ نسبة إلى السلطان عبدالحميد ـ تشمل الأراضي التي أصبحت فيما بعد المملكة الأردنية الهاشمية. وكان ذلك يمثل اعترافاً عثمانياً بالكينونة الوطنية المحلية للبلاد الأردنية.

* كل هذه التطورات أدّت إلى نشوء طبقة من الفلاحين الأغنياء الذين تمكّن عدد من أبنائهم من التفلت من العمل الزراعي والاتجاه نحو الدراسة ـ بما في ذلك العليا في العاصمة العثمانية وفي بيروت وباريس ـ وحين نشبت الثورة العربية الكبرى كانت قد ولدت بالفعل نخبة أردنية من الإداريين والعسكريين لدى الدولة العثمانية. وقد شارك هؤلاء في مشروع تأسيس الدولة العربية السورية (الفيصلية) مع احتفاظهم بالوعي على انتمائهم للبلاد الأردنية. وقد دعا أبرزهم (علي خلقي الشرايري) في نداء شهير إلى تأسيس «رابطة مدنية للعش الصغير». ومن يطلع على الفكر السياسي للنخبة الأردنية (العثمانية) يفاجأ بأصالة الثقافة الدستورية ـ الديمقراطية عندها.

* في المفاوضات مع الإنكليز، ألحّ ممثلوا الأردن، في العام ١٩٢٠، على تأسيس كيان وطني أردني. وكان تصوّرهم لهذا الكيان واستقلاليته وبنيته الدستورية أكثر تقدّماً مما انتهت إليه الحال فعلاً.

* وإذا كانت النخبة الأردنية (العثمانية) قد تمسّكت بالوحدة السورية، فقد كانت على وعي بحقائق الوطنية الأردنية، وتنظر إلى الأردن كقطر من الأقطار السورية.

* وأخيراً أسأل: هل هبط شاعر الوطنية الأردنية مصطفى وهبي التل من السماء، أم أنه كان، مع اكتمال أدواته الفكرية والفنيّة، تعبيراً عن حقيقة اجتماعية ـ سياسية تبلورت فعلاً.

***

إنّه غيض من فيض! وإنني لأرجو أن يخصّص المثقفون الأردنيون وقتاً لقراءة تاريخ بلدهم، وخصوصاً في الحقبة العثمانية، علماً بأنّ الباحثة الكبيرة الدكتورة هند أبو الشعر، قد وفّرت علينا الكثير من الجهود، ومنحتنا كتاباً ثرياً جداً عن تلك الحقبة، وهو متوفّر الآن في مؤسسة آل البيت.

حزب واحد .. خط واحد !

قررت الهيئة العليا لأحزاب المعارضة الأردنية، حصر رئاستها الدورية في ستة أحزاب هي: جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمون)، والبعث بفرعيه، والشعب الديمقراطي (الجبهة الديمقراطية)، والوحدة الشعبية (الجبهة الشعبية)، والحزب الشيوعي (جناح د. منير حمارنة).

وقد قيل إن الأحزاب الأخرى ـ وهي أحزاب المعارضة المحلية ـ ليست عندها مقرات أو إمكانات للقيام بمهمة رئاسة الهيئة. وهذه ـ بحد ذاتها ـ قضية، فالمجتمع المحلي غير قادر ـ فيما يبدو ـ على تمويل أحزاب المعارضة المحلية!!

غير أن القرار، في عمقه سياسي، خصوصاً وأن الهيئة قررت، أيضاً طرد حزب «الأنصار» من صفوفها، بالنظر إلى تصريحات أمينه العام، محمد فيصل المجالي، المختلفة مع الخط السياسي للهيئة إزاء أشكال التحرك الجماهيري وشعاراته بمناسبة دعم الانتفاضة. وهو ما يطرح، بدوره، القضايا التالية:

---

* العرب اليوم ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٢.

(١) إن الخلاف هو حول شأن خارجي وهامشي، أي أنه في الفرعيات وليس في الأساسيات.

(٢) ومع ذلك، فـ«المعارضة» لا تقبل التعددية في صفوفها! وتطرد المعارضين لخطها.

(٣) بل وتقرر أن لا يرأس هيئة أحزاب المعارضة حزبٌ من خارج «التفاهم».

الحزب الوحيد في الأردن، ويستحق هذا الاسم - وفق المعايير السياسية والتنظيمية والجماهيرية - هو حزب الإخوان المسلمين، وبقية الأحزاب هي علامات رمزية على اتجاهات وقوى موجودة احتمالاً، ويمكن أن تنفعل وتؤثر في هذا الظرف أو ذاك. وهكذا، فلا يمكن، بالرغم من ضعفها، تجاهلها، بل لعل الحرص على تمثيلها أن يكون ضرورة سياسية لأية حكومة أو هيئة تريد أن تكون وطنية (بالمعنى التمثيلي). والمؤسف أن تتشبه المعارضة الأردنية بالحكومات، من حيث ميلها إلى الاستفراد بالقرار، والرئاسة والسياسة، في الخط العام، كما في التفاصيل.

***

المعارضة الأردنية (المعترف بها) اختُصرت، إذاً، إلى ستة أحزاب، ولكنها مندمجة تحت مظلة حزب واحد هو حزب الإخوان المسلمين!؟

ناصرية بلا ضفاف

سأخصص هذه المقالة، لقراءة أخبار الصفحة الأولى من صحيفة أسبوعية تصدر في عمان. وأنا لا أقصد، بالطبع، الإساءة لهذه الصحيفة أو القائمين عليها، ولكنني وجدت هذه القراءة النقدية مغرية لتحليل الأنموذج الفكري للمعارضة القومية ـ الإسلاموية.

أعلى يمين الصفحة، تحتل صورة كبيرة للرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، والمانشيت الأول يقول «اليوم. الذكرى[٤٩] لقيام ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر»، ولا أظنني أحتاج إلى الكثير من البراهين لأستنتج بأن هذا«المانشيت»يمثل خطأ مهنياً فاحشاً، فتذكر حدث تاريخي مهم كان عظيماً يعالَج في مقال حوله، لا في «مانشيت»أول لا يخبرنا بشيء جديد، بل يعتبر القارئ غبياً إذ يعلمه بأن ثورة يوليو كانت بقيادة عبد الناصر.

أنا ـ شخصياً ـ أحب عبد الناصر، وهو حب لاتثلمه تحفظاتي النقدية العديدة على سياساته، ابتداء من تشجيع عبادة الفرد، ومروراً بالاستبداد، وانتهاء بخضوعه ـ وهو رجل الدولة المحنك ـ للديموغوجيين

---

* شيحان ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٢.

الذين استدرجوه إلى حرب مع إسرائيل«في حزيران ١٩٦٧» بدون استعداد، مما أدى إلى مأساة ما زلنا نعيش فصولها تباعاً.

أنا أحب عبد الناصر، لأن تجربته السياسية الأساسية تمحورت على الصراع مع الإمبريالية والصهيونية، ولأنه أحبّ الفقراء بكل وجدانه، وحاول أن يصنع من أجلهم شيئاً، إلاّ أنني بالطبع لست مضطراً، بسبب هذا الحب، أن أكون«موالياً» للدولة المصرية، وخصوصاً أن السياسات المصرية بعد عبد الناصر، اتجهت عكس سياساته.

أنا أحب عبد الناصر بالطبع، وأحب مصر، ولكنني أملك عقلاً شغوفاً بطرح الأسئلة لا غير، ثم إنني ـ كصحفي ـ لن أعمل من ذكرى يوليو«مانشيتاً»، حتى لو كنت ناصرياً مؤمناً متيماً بأم كلثوم والفول والطعمية، وذلك، لسبب بسيط هو أنني صحفي، وأعرف أن«المانشيت» له أصوله، ومن أصوله أن يكون إخبارياً، بل ومن زبدة الأخبار السيارة، أو ـ بالنسبة للأسبوعيات ـ من زبدة التحليلات الخاصة الراهنة.

ومحرر الصفحة الأولى المعنية هو الآخر صحفي، بل وأستاذ ويعرف، إلاّ إنه«مضطر» لاستخدام صورة عبد الناصر وذكراه في المانشيت الأول، لكي يمرر «مانشيته» الحقيقي، وهو ـ على سبعة أعمدة ـ يقول: «خالد مشعل يواصل رئاسة المكتب السياسي لـ(حماس) ٤ سنوات قادمة». وإبراز هذا الخبر على هذا النحو المفرط بالحماس، جدير بالتأمل، إنها عبادة الفرد مرة أخرى، بالفعل القوموي الذي لا يعرف العيش خارج أسوار العبودية للزعماء، ولكن ماهي أهمية أن يواصل مشعل رئاسة المكتب السياسي لـ «حماس»؟

ولماذا تقوم قيادات«حماس» بالداخل بمهاتفة مشعل«مؤكدة اعتزازها بقياداته، ومنددة بالشائعات المغرضة ضده؟!!»، وإذا كانت«حماس» ـ كما تقول الصحيفة نقلاً عن«مصدر» ـ محكومة بتقاليد مؤسسية "راسخة" فما هي أهمية مشعل إذاً، وما هي أهمية رئاسته للمكتب

السياسي«حماس».

ولفرحتنا وفرحة الجماهير العربية والإسلامية "لمدة [٤] سنوات قادمة" ما هي الشائعات المغرضة؟هي أن مشعل يريد التخلي عن موقعه في قيادة«حماس» ، وذلك«بدعوى اعتزامه العودة إلى الأردن، تمسكاً منه بجنسيته الأردنية على حساب هويته التنظيمية». ها نحن قد فهمنا إذاً، سر المانشيت المتحمس؛ إنه على سبيل النكاية بالحكومة الأردنية، وهي، من وجهة نظري، تستاهل.

وعن المصدر تنقل الصحيفة أن الأخ مشعل رغم اعتزازه بجنسيته الأردنية وإصراره على حقه بالعودة إلى الأردن(لاحظوا: إلى الأردن) إلاّ أنه سيبقى متمسكاً وملتزماً بمسؤولياته القيادية.

نترك قياديي«حماس»يؤكدون اعتزازهم "بقيادة مشعل الحكيمة" إلى يمين الصفحة حيث عنوان خبر آخر: "كتائب شهداء الأقصى تلوح بوسائل قتالية غير مسبوقة" ، والسؤال هو لماذا تلوح بها ولا تستعملها؟ والجواب هو أنها تخبئها إلى أن تجتاح القوات الإسرائيلية ، مناطق السلطة الفلسطينية.

وحماسة الصحيفة القومية ـ الإسلامية لكتائب شهداء الأقصى الفتحاوية، تجعلنا نستنتج حرص الصحيفة على الوحدة الوطنية، فبغض النظر عن الخلافات والصراعات السياسية، فإن كل ما هو فلسطيني هو عظيم، ولا تلحظ الصحيفة أن كلام المصدر المقرب من «الكتائب» هو نوع ألفناه طويلاً من ديماغوجيات وعنتريات بائسة، وليس من الضروري أن نكون قادة حكماء ومجاهدين كباراً، لكي نكتشف الفرق بين فكر مقاوم أصيل يمشي على استراتيجية قطعية مع المحتلين وبين تهويش من طراز الوسائل القتالية غير المسبوقة، ولنفرض أن هذا التهويش أخاف إسرائيل، ولم تغزُ مناطق السلطة، ماذا سيحدث؟ غير العودة إلى مسار

التعاون الأمني ـ السياسي بين غزة وتل أبيب؟ أهذا هو الهدف؟!

أسفل مانشيت مشعل، وصورته الحلوة، عنوان خبر على ثلاثة أعمدة، يقول: ("حقوق المواطن" تناشد أبو الراغب مجدداً وقفَ نزع الجنسية عن المواطنين وأطفالهم)، ونفهم من هذا العنوان أن الحكومة الأردنية تقف في الشارع وتنزع الجنسيات من المواطنين، ولكن في صلب الخبر، نكتشف بأن الأمر يتعلق ب[٢١] مواطناً فلسطينياً، ربما فقدوا الجنسية الأردنية، بسبب حصولهم أو حصول ذويهم على جنسيات أجنبية. ونص الخبر لا يوضح التفاصيل ولا يضع القارئ في صورة الحدث، ويبدو أن ذلك غير مطلوب، فهناك قراء جاهزون لفهم «الرسالة» بدون تفاصيل. يعني كأنها ترجمة لمقولة «وين الربع.. هناك هجمة على الفلسطينيين!».

في السياق نفسه، خبر «إسقاط الجنسية الأردنية عن أسعد عبد الرحمن وأسرته»، والصحيفة تبدو أكثر حماسة من الوزير الفلسطيني السابق الذي أخفى الخبر عن الصحافة ـ كرماً منه ـ وذهب ـ بهذا الكرم السياسي ـ إلى وزارة الداخلية "بهدف إقناعها بالإبقاء على جواز السفر الأردني الخاص بزوجته حتى تتمكن من السفر بحرية إلى الخارج لمواصلة علاجها.." ، إلاّ أن وزارة الداخلية الأردنية كانت من اللؤم بحيث ردت أسعد عبد الرحمن خائباً.

و "السلطات الأردنية" لا تكف عن اللؤم، و "قمع الطلبة" وإصدار الأحكام القاسية على المجاهدين، وفي هذا السياق، لم نفهم عن الصحيفة إذا ما كانت راضية أم زعلانة من إقدام "السلطات الأردنية".. على «إبعاد ثلاثة قياديين من الإخوان المسلمين السوريين عن الأردن»، «إرضاء لدمشق...»، ولن نفهم بالطبع، فهنا عادت الصحيفة

إلى لهجة محايدة، توفق بين إسلاميتها وعلاقاتها الطيبة مع دمشق، وعدائيتها نحو "السلطات الأردنية"!

فهل عرفتم، الآن، لماذا صورة عبد الناصر وذكراه في «المانشيت» الأول للصحيفة؟!